



# تقرير اليمن

تقرير اليمن لشهري يناير/ كانون الثاني و مارس آذار 2024

## تقرير اليمن الربعي

يناير/ كانون الثاني الى مارس/ آذار 2024





### مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

ملعب ترابي لكرة قدم في مدينة بينون الأثرية بمديرية الحذاء في محافظة نمار، 24 فبراير/ فبراير 2024 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة صقر أبو حسان

## جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي.....
6	افتتاحية مركز صنعاء.....
6	نداء لحماية مسار السلام في اليمن.....
8	التطورات السياسية والدبلوماسية.....
16	التطورات العسكرية والأمنية.....
23	التطورات الاقتصادية.....
35	التطورات البيئية.....
37	تعليقات.....
37	تشكّل ملامح الدولة البولييسية: جماعة الحوثيين تثقل قبضتها مع استمرار هجماتها في البحر الأحمر...
40	تعليقات.....
40	طفولة ضائعة: ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن مستمرة بلا هوادة.....
43	تعليقات.....
43	المعلمون المتعاقدون في حضرموت: حين يتحوّل الحلّ إلى مشكلة.....
46	تحليلات.....
46	هجمات الحوثيين في البحر الأحمر من وجهة نظر إيران: ما بين حماية المكاسب والمحدّ من الخسائر.....
49	تعليقات.....
49	نحو الشرق: دراسة في تحولات العلاقة السعودية مع القبائل اليمنية.....
55	تعليقات.....
55	طوفان الأقصى ومعركة الفتح الموعود: كيف يحشد الحوثيون الدعم الشعبي.....



## الملخص التنفيذي

تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في اليمن خلال الأشهر الأولى من العام الجاري مع تزايد التصعيد في البحر الأحمر منذ بدء جماعة الحوثيين (أنصار الله) باستهداف حركة الملاحة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. على ضوء هذه التطورات، جُمّدت محادثات السلام بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين، ولجأت الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق ردها على هجمات الحوثيين عبر تحالف مع المملكة المتحدة لشن غارات على قواعد وأهداف داخل مناطق سيطرة الجماعة في اليمن، وإدراج الحوثيين في قائمة الكيانات الإرهابية العالمية المصنفة تصنيفاً خاص (والذي دخل حيز التنفيذ في 16 فبراير / شباط).

يهدف التصنيف إلى تقييد الأنشطة العسكرية والاقتصادية للحوثيين، لكنه يخاطر في نفس الوقت بعرقلة جهود العمل الإنساني الدولي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيون بحكم توقف البنوك وشركات الصرافة عن التعامل مع الكيانات والمؤسسات التي تتخذ من صنعاء مقراً لها. في أواخر مارس/آذار، قامت سلطات الحوثيين بسك عملة نقدية معدنية من فئة 100 ريال كبديل للأوراق النقدية المهترئة والبالية، في مؤشر إلى تصعيد الحرب الاقتصادية والتنافس بين فرعي البنك المركزي اليمني في صنعاء وعدن. تدد فرع البنك المركزي في عدن بهذه الخطوة باعتبارها غير قانونية، وحظر تداول العملة المعدنية، لكن المخاوف الحقيقية هي أن الخطوة ما هي سوى بالون اختبار لسك العملات تنتهي بطباعة فرع صنعاء وأوراقه النقدية الخاصة (على الأرجح بمساعدة دولة أجنبية) كما فعلت السلطات المتمردة في ليبيا عام 2019.

على صعيد التطورات الأخرى، أزيح رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد عن منصبه كرئيس للوزراء في 5 فبراير/ شباط ليُعيّن أحمد عوض بن مبارك (الذي كان يشغل وقتها منصب وزير الخارجية) خلفاً له. في 26 مارس/آذار، عُيّن السفير اليمني لدى الرياض شايح الزنداني وزيراً للخارجية، علماً أن كلا الرجلين - بن مبارك والزنداني - لا يحظيان بتأييد مُطلق من أعضاء مجلس القيادة الرئاسي وهو ما قد يعيق مهامها إذا ما اقترن ذلك بعبء الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة حالياً.

استمرت هجمات الحوثيين على حركة الملاحة والسفن الأجنبية العابرة في البحر الأحمر من جهة، والغارات الأمريكية-البريطانية المضادة من جهة أخرى، بلا هوادة، لينتهي الأمر في إحدى الحوادث بغرق سفينة محملة بالأسمدة الكيماوية ووقود الديزل. بلغت حصيلة قتلى الغارات الجوية الأمريكية-البريطانية ما لا يقل عن 37 شخصاً على الجانب الحوثي، بما في ذلك بعض من ضباط الحرس الثوري الإيراني - حسب الأنباء. في أوائل أبريل/نيسان، وبعد محادثات مع مسؤولين عُمانيين في مسقط، بدأ المبعوث الأمريكي لليمن أملاً في التوصل إلى تسوية - مع تصاعد التوترات مجدداً بين إيران وإسرائيل وتدايها المحتملة على اليمن - حيث اقترح رفع العقوبات عن الحوثيين في حال أوقفوا هجماتهم. في غضون ذلك، تصاعدت التوترات على الجبهات داخل اليمن مع إرسال الحوثيين والقوات الموالية للحكومة تعزيزات عسكرية إلى عدة مناطق، بما في ذلك الحديدة ومأرب. ومع استمرار الغارات الأمريكية - البريطانية، تزايدت الممارسات القمعية في صنعاء ومناطق أخرى، حيث ضيّقت سلطات الحوثيين الخناق في المناطق القريبة من مواقع منصات إطلاق الصواريخ المتنقلة وسوّت قانوناً جديداً يحظر أي شكل من أشكال التأييد والدعم لإسرائيل - وهو قانون بات يُطبق كأداة أخرى لسحق المعارضة.

على صعيد آخر، أعلن فرع تنظيم القاعدة في اليمن في مارس/آذار، وفاة زعيمه خالد باطرفي الذي قيل أنه توفي بعد عدة أشهر من المرض. نُصّب سعد العولقي كأمر جديد لفرع التنظيم، وهو شخصية يمنية بارزة تربطه علاقات قوية مع قبائل شبوة ويحظى بشعبية بين عناصر التنظيم الأصغر سناً، إلا أن علاقاته مع الزعيم الفعلي للتنظيم الأمّ، سيف العدل الذي يتخذ من إيران مقراً له، تشوبها توترات. هذا وكان تنظيم القاعدة قد أعلن أيضاً وفاة نجل سيف العدل، المكني بـ "ابن المدني"، نتيجة حريق شتّب في المكان الذي كان يقيم فيه في مأرب، إلى جانب وفاة خالد الصنعاني - أبرز مهندسي الطائرات المسيرة بالتنظيم - في حادث مروري حسبما أفيد - وهو ما أثار تكهنات حول احتمال وجود مخطط لتصفية المنافسين مع صعود العولقي كأمر للتنظيم.



## افتتاحية مركز صنعاء

## نداء لحماية مسار السلام في اليمن

بل ستة أشهر فقط، كان الترقّب بقمّة أوجه لتمخّض المحادثات بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين عن صفقة سلام، لا سيما بعد أن أصبحت الخطوط العريضة والنقاط الأساسية للصفقة واضحة للأطراف في معسكر الحكومة واللاعبين الخارجيين المعنيين بالأزمة اليمنية. ورغم اعتراضات أطراف عدّة على شروط الصفقة، فُرِضت كأمر واقع بسبب قبضة السعودية القوية على مجلس القيادة الرئاسي.

شكّك أعضاء المجلس الرئاسي في نوايا الحوثيين واستعدادهم لتشارك السلطة معهم وتشكيل حكومة موحدة، وبأن مبادراتهم لا تتعدى كونها ظاهرية. من جهته، خشي المجلس الانتقالي الجنوبي من إسقاط حق تقرير المصير في مناطق اليمن الجنوبي سابقاً، من أجنحة التسوية، ومن جهة أخرى، ساور الولايات المتحدة - التي كانت تضغط على السعودية منذ عام 2021 لإنهاء حربها في اليمن - قلق من تسرّع الرياض لإبرام صفقة قد تصب في مصلحة إيران. لا طرف من الأطراف المعنية كان راضياً عن سير المحادثات بين السعودية والحوثيين، لكن المسار كان واضحاً بما يكفي للمُضَيّ فيه قداماً.

اكتسبت التهديّة وحالة خفض التصعيد وخارطة الطريق السعودية زخماً خاصاً، ولقيت ترحيباً واضحاً من المواطنين العاديين ممن وجدوا في هذا الهدوء النسبي مُتنقّساً بعد سنوات من الصراع المُدمّر، مستفيدين من سلسلة من الهدنات الرسمية وغير الرسمية بدأت منذ أبريل/ نيسان 2022. رغم استمرار التوترات في بعض الجبهات، سهّلت المحادثات السعودية - الحوثية إعادة فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود الدولية على موانئ الحديدة، مما ساهم نسبياً في التخفيف من وطأة الظروف الضاغطة على سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ولد الضغط السعودي من جهة والضغط الشعبي من جهة أخرى شعوراً بحتمية الاستمرار في تلك المحادثات، على الرغم من التصعيد الحوثي على عدة جبهات. وبدا واضحاً أنه لا يوجد سبب قد يصرف السعوديين عن عزمهم تأمين الحد الجنوبي وحماية أجندهم التنموية الطموحة

تغير كل هذا منذ أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما أعقبها من مواجهة بين القوى الغربية وجماعة الحوثيين بسبب هجماتهم على السفن واستهدافهم حركة الملاحة في البحر الأحمر. ساد جوّ من القلق والخوف المتزايد في مناطق سيطرة الجماعة عقب حملات القمع التي شنتها السلطات الحوثية ضد معارضيها، فضلاً عن تدهور الظروف الاقتصادية بسبب تجنب السفن التجارية لموانئ الحديدة. من المرجح أن تصيح التدايعات السلبية لإعادة الولايات المتحدة تصنيف الحوثيين كـ "كيان إرهابي عالمي مصنّف بشكل خاص" محسوسة في الأسابيع القليلة المقبلة، في ظل تراجع التحويلات المالية المتدفقة إلى صنعاء، وهو ما سيُلحق أضراراً بالغة بالشركات والمنظمات الإغاثية. هذا ولا يخفى الوضع الإنساني المتدهور في اليمن حيث يحتاج **18.2 مليون شخص** إلى مساعدات وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسط كل هذه الأحداث الصعبة، بدأ قادة عسكريون في الحكومة الشرعية مناورات سياسية لنيل دعم الولايات المتحدة في مواجهة قوات الحوثيين.

من المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً وقتامة، وسط ترقّب معجزة تُنهي الحرب في غزة. تتعرض إدارة الرئيس بايدن لضغوط من الكونغرس الأمريكي لتشديد تصنيف جماعة الحوثيين كـ "منظمة إرهابية أجنبية"، وهو ما قد يُجمّد تماماً التدفقات المالية إلى البلاد في حال اعتماده. حالياً، تدرس الإدارة الأمريكية تكثيف دعمها للتشكيلات العسكرية المنضوية تحت معسكر الحكومة الشرعية عبر التسليح المباشر للفصائل المناهضة للحوثيين، وأبرز الأطراف المرشحة لتلقي الدعم الأمريكي هي قوات المقاومة الوطنية أو ألبية العمالقة المتمركزة في ساحل البحر الأحمر أو فصائل تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي حال آتت هذه **السياسة** أكلها، سيعني ذلك المُضَيّ على خطى الجهود الأمريكية الإشكالية مع وكلاء محليين في العراق وسوريا. من هذا المنطلق، تبرز حاجة لمعالجة الحلل الجوهرية في ميزان القوة العسكرية بين الحوثيين والحكومة الشرعية، فأَيّ دعم لطرف بعينه لن يخدم سوى كحلّ مؤقت وسيُعمّق الانقسامات داخل معسكر الحكومة على المدى الطويل. على مدى السنوات العشر الماضية، تمكّن الحوثيون من استغلال تلك الانقسامات والتنافس القائم بين الفصائل السياسية في معسكر الحكومة لتعزيز سطوتهم وتوسيع قاعدة نفوذهم، وسيُشهِل عليهم فعل الأمر ذاته مُجدداً في وقت قد تُزهق فيه أرواح مزيد من المدنيين في حال تصعيد الحرب مرة أخرى.

أسوأ ما في الأمر هو افتقار الجهات الفاعلة - سواء الإقليمية أو الدولية - لخطة خروج من هذا المأزق، لا سيما أن لدى الحوثيين طول نَفَسٍ لمواصلة تنفيذ هجمات في البحر الأحمر، بل ويهددون باستهداف السفن في بحر العرب بعد أن غيّرت مسارها صوب رأس الرجاء الصالح. من جهتها، تستعد الولايات المتحدة لهذا السيناريو الصعب عبر دراسة خطط عسكرية ومالية للردّ على أي تصعيد حوثي، زُعم أن المبعوث الأمريكي جدد مؤخراً عرض الإدارة الأمريكية برفع اسم الجماعة من قائمة الكيانات المصنفة كإرهابية في حال أوقفت هجماتها في البحر الأحمر. في غضون ذلك، يواجه اليمن تهديدات حقيقية جرّاء مغامرات الحوثيين و تشبّثهم بتوجّهاتهم الأيديولوجية. في ظل الوضع الراهن، بات من الصعب التفاوض بإعادة إحياء المفاوضات السعودية-الحوثية في المستقبل المنظور، وتبخرت الآمال في تنفيذ مجموعة من التدابير كانت مطروحة ضمن المسار التفاوضي (قبل توقفه) كدفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل منتظم، وإنعاش الاقتصاد المحلي، واستئناف صادرات النفط والغاز.

في ظل هذا المشهد القاتم، تتمثل إحدى أكبر المخاطر -هذه الفترة- في أن تبدأ أهم الجهات الفاعلة الدولية بالنظر إلى اليمن كمشكلة أمنية في المقام الأول، وأن تُهمل جهود بناء السلام التي كانت قد بدأت تُحقّق مكاسب إيجابية على الأرض، كمبادرات لإعادة فتح الطّرق، والدعوة إلى حوار سياسي قائم على مبدأ الشمول، وإطلاق سراح المعتقلين، وتهدئة الحرب الاقتصادية، ودعم نشاط المجتمع المدني اليمني وغير ذلك من المبادرات المُشجّعة. و بالتخلي عن هذه المكاسب التي تحقّقت تدريجياً - حتى إن بدت غير مُهمّة لصانعي القرار الدوليين - يتزايد خطر تفاقم التهديدات الأمنية التي كانت تُورق المجتمع الدولي أساساً.

لتجنب هذا السيناريو، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني نهج استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار كيفية إعادة توازن القوى في اليمن، كحجر أساس لعملية سلام هادفة، مع أهمية وضع الظروف الاقتصادية والإنسانية غير المستقرة في صدارة أي أجنات وسياسات قد تُعتمد بشأن اليمن. كما يجب توجيه الدعم الدولي لليمن بصورة تضمن تعزيز موقف الحكومة المركزية، عوضاً عن دعم أطراف بعينها، وفي هذا السياق، يُمكن التركيز بشكل رئيسي على مجالات مُعينة كمكافحة الفساد، وتعزيز تلاحم القوات العسكرية التابعة للحكومة، وتوفير الدعم الاقتصادي. يتعيّن على واشنطن بالتحديد، مقاومة الأصوات المطالبة بفرض مزيد من العقوبات، والتي من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية وتؤثر سلباً على المواطنين العاديين أكثر من تأثيرها على الحوثيين.

يشكل يدعو للقلق، بات هدف الحوثيين الأساسي يتضح شيئاً فشيئاً، ألا وهو السعي لمواجهة أكبر مع القوى الغربية قد تستمر لأمد غير معلوم، وبالتالي لم يعد الأمر يقتصر على دعم أهل غزة والشعب الفلسطيني. من هنا، يتعيّن على الحوثيين التأمّل في عواقب أفعالهم على الشرائح الفقيرة التي يحكمونها في مناطق سيطرتهم. من أجل مستقبل ومصالح اليمن واليمنيين: ليس هذا الوقت المناسب لتصعيد جديد.





يمنيون يتسوقون في أحد الأسواق القديمة بمدينة كريتر في عدن قبيل شهر رمضان، 9 مارس/آذار 2024/ من ملفات صور مركز صغاء بعدسة راجح العمري

## التطورات السياسية والدبلوماسية

نيد والي

### تغلغل الخوف وحالة عدم اليقين مع تنامي التصعيد في البحر الأحمر

انقلب المشهد السياسي في اليمن رأساً على عقب على ضوء تداعيات هجمات الحوثيين على حركة الملاحة وسفن الشحن، وتداعيات الحرب الجارية في غزة على الوضع المحلي والإقليمي. جُددت محادثات السلام بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين (أنصار الله) إلى أجل غير مسمى، ولا يتضح بعد مستقبل الصفقة التي كانت وشيكة بين الطرفين. واصل الحوثيون استهداف السفن العابرة في البحر الأحمر رغم مُضي أكثر من شهرين على بدء الغارات الجوية الأمريكية-البريطانية، الأمر الذي عزز حالة عدم اليقين بشأن مآل الصراع. نسّخ الحوثيون حملة دعائية لعملياتهم في البحر الأحمر بهدف كسب التأييد وإنقال قبضتهم على السلطة محلياً، في وقت تفتقر فيه الحكومة المعترف بها دولياً والمنقسمة على ذاتها إلى القدرة على التصدي للجماعة. لا تتضح بعد استراتيجية العالم الغربي للتعامل مع هذه التطورات في ظل محدودية الخيارات، ومع توقف المسار التفاوضي للملف اليمني، يواجه البلد الآن مستقبلاً قاتماً في ظل المصاعب الاقتصادية والانهيار المؤسسي وإمكانية العودة إلى صراع أوسع نطاقاً.

### الحوثيون يستغلون هجماتهم في البحر الأحمر لقمع المعارضة وترسيخ سلطتهم محلياً

أثارت تدخلات الحوثيين في البحر الأحمر والردّ الغربي مخاوف من تجدد العنف المدمر وحالة انعدام الاستقرار السياسي في اليمن. شهدت الجبهات على المستوى المحلي هدوءاً نسبياً منذ فشل الهجوم العسكري الواسع الذي شنّه الحوثيون في شتاء 2021-2022، للسيطرة على مأرب الغنية بالنفط. استمر الوضع على ما هو عليه بعد إبرام الهدنة برعاية الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2022، والتي صمدت بشكل غير رسمي رغم فشل جهود تجديدها في وقت لاحق من ذلك العام. أتاحت حالة الاستقرار النسبي هذه مُتنفساً، لا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، حيث أدت محادثات



السلام بين الجماعة والسعودية إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة التجارة والتنقل. استفاد الحوثيون من تلك المحادثات ومن تفوقهم العسكري لشن حرب اقتصادية ضد الحكومة المعترف بها دولياً، وفرض حصار فعلي على مصادر إيراداتها كوقف صادرات النفط والغاز، إلى جانب إعادة توجيه سفن البضائع إلى الموانئ الخاضعة لسيطرتها للاستحواذ على العائدات الجمركية. لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة سنوات من الصراع وانخفاض غنائم مقاتلي وأتباع الجماعة في أعقاب الهدنة، بدأت حالة من السخط والاستياء الشعبي تنمو في مناطق سيطرة الحوثيين في ظل عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام ووجود متأخرات مستحقة لرواتب أكثر من خمس سنوات، لا سيما أن عدد سكان تلك المناطق المعارضين لهم يفوق عدد مواليهم بكثير. في أغسطس/ آب العام الماضي، دعت نقابة المعلمين اليمنيين إلى **إضراب عام**، وفي أواخر سبتمبر/ أيلول خرج أفراد من الشعب في احتفالات علنية بمناسبة ذكرى الثورة الجمهورية التي يُنظر إليها كتحدٍ لحكم الحوثيين ونقيض لانقلابهم. لم يسبق مطلقاً أن واجهت الجماعة تحدّيً بهذه الجدية وهو ما دفع سلطات الحوثيين إلى شنّ حملة قمع، إلا أن عدم قيامها بدفع المرتبات يظل نقطة ضعف أساسية لها وهو ما يُفسر طرحها هذه المسألة كأحد المطالب الجوهرية في المحادثات مع السعودية.

ومن ثمّ جاءت التطورات الإقليمية بمثابة ورقة يانصيب رابحة بيد الحوثيين سارعوا في استغلالها. فقد اجتاحت إسرائيل قطاع غزة بعد العملية الدموية التي نفذتها حركة حماس ضد مستوطنات إسرائيلية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. ردّاً على التوغّل الإسرائيلي، بدأت قوات الحوثيين باستهداف حركة الملاحة والسفن التجارية العابرة في البحر الأحمر، إلى جانب شن هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة كشكل من أشكال فرض حصار اقتصادي على إسرائيل تضامناً مع سكان غزة المحاصرين. صدّد الحوثيون هجماتهم على نحو ملحوظ مع استيلائهم على سفينة الشحن "غالاكسي ليدر" في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني، واستمر التصعيد بشكل مطرد وجدّي ضد أهداف في البحر الأحمر وخليج عدن (**انظر قسم التطورات العسكرية والأمنية**). استغل الحوثيون القضية الفلسطينية التي تضرب وترأ حساساً في اليمن والعالم العربي، خصوصاً أن التوجّه المعادي لإسرائيل والولايات المتحدة كان جزءاً محورياً من الشعار الرسمي الذي تبنته جماعة الحوثيين منذ تأسيسها، واعتمدته قبل وقت طويل من امتلاكها الوسائل والأسلحة لشنّ هجوم على أهداف إسرائيلية أو أمريكية. وعلى هذا الأساس، استغلت الجماعة الفئات والانتهاكات الحاصلة في غزة لتُصوّر نفسها كعضو نشط في "محور المقاومة" الذي تقوده إيران. ورغم أن عموم مناطق اليمن شهدت **مظاهرات** تضامنية مع الفلسطينيين، فقد قام الحوثيون بمأسستها وتحويلها إلى مسيرات أسبوعية ضخمة في محاولة لاستغلال الحرب في غزة وهجماتهم في البحر الأحمر لتشتيت انتباه سكان المناطق الخاضعة لسيطرتهم وتهديئة حالة السخط وعدم الرضا إزاء الوضع المحلي.

في الوقت الحالي، يعمل الحوثيون على إخماد حالة الغضب والاستياء من الوضع الاقتصادي المتردّي محلياً عبر **تعزيز جهود التعبئة العامة** لدعم فلسطينيين بين جميع شرائح المجتمع وبشكل غير مسبوق يكاد يبلغ حد الاستبداد. يبدو أن هذا ساعد على إضفاء درجة من الشرعية لسلطة الجماعة، في ظل تجنيد أعداد كبيرة من المقاتلين الجدد، ويخدم كمبرر لممارسة موجة جديدة من **القمع** والاستبداد. فقد أصبح بإمكان الجماعة الآن اتهام منتقديها ومعارضيه بالتواطؤ مع إسرائيل والغرب، وهو اتهام كفيلاً بسجنهم ومصادرة ممتلكاتهم وأصولهم. يطال هذا حتى النساء، حيث صدر **حكم بالإعدام** على الناشطة الحقوقية فاطمة العرولي في ديسمبر/ كانون الأول 2023، بعد إدانتها بثمّ غامضة شملت التجسس والتخابر لصالح أطراف معادية. لطالما تعوّدت جماعة الحوثيين على الإفلات من العقاب رغم الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، إلا أن إقرار مثل هذه الممارسات بموجب القانون يُمثل تطوراً مثيراً للقلق.

لا يتضح بعد إلى متى قد يستمر هذا الوضع، حيث مضت ستة أشهر على الحرب في غزة - وهي فترة أطول مما توقع العديد من المراقبين - وسط تقاعس المجتمع الدولي عن إنهاؤها. ومع استمرار الحرب، سيستغلّ الحوثيون سرديّة المقاومة لتشتيت الانتباه الشعبي وتوجيه الغضب نحو إسرائيل والغرب، مما يسمح لهم بالتحايل على التساؤلات المثارة عن سوء الإدارة الاقتصادية وترسيخ حكمهم الاستبدادي وأيديولوجيتهم. بيد أن هذا لن يستمر طويلاً حيث إن تجاهل **الوضع الاقتصادي المتردّي** لن يخدم أجندة الحوثيين على المدى الطويل، لا سيما وأن الجماعة تواصل تمويل عملياتها من خلال التحكّم بالمصالح التجارية، والاستيلاء على الأصول العامة، وتحصيل الضرائب والجبائات غير القانونية، وهي ممارسات تهدد بتجدّد حالة الاستياء والسخط الشعبي. سيواجه الحوثيون تحديات في تخفيف هذه الضغوط خاصة وأن الهجمات على سفن الشحن ضاعفت من تكلفة الواردات، ومع تغيير بعض السفن مسارها بعيداً عن موانئ الحديدة، قد لا تعود الجماعة قادرة على جمع نفس حجم الإيرادات الجمركية التي استطاعت تأمينها منذ رفع القيود عن تلك الموانئ. فضلاً عن ذلك، يُلقى **التصعيد المتزايد** بين فرعي البنك المركزي اليمني في صنعاء وعدن، وتداعيات إعادة إدراج الحوثيين في قائمة الكيانات الإرهابية العالمية، بظلاله على التحويلات المالية والتدفقات النقدية إلى داخل مناطق سيطرتهم. ومع توقف المحادثات السعودية - الحوثية، أصبحت البنود التي كانت تُعد بتخفيف وطأة الوضع المتدهور بعيدة المنال الآن.

**حسبما يظهر**، لا يزال الحوثيون يميلون حتى الآن إلى قبول المبادرة السعودية وإبرام اتفاق يُسهّل على الرياض إغلاق ملف حربها في اليمن مقابل الحصول على الأموال التي تشتد حاجة الجماعة إليها. تظهر بوادر ذلك في التصريحات الإيجابية التي أدلت بها قيادات حوثية بشأن إعادة فتح **الطرق** والاستئناف المحتمل لصادرات **النفط والغاز**. إلا أن الحوثيين أكثر جرأة اليوم بسبب نجاحاتهم المستمرة على الميدان، وهو ما قد يدفعهم إلى استغلال قدراتهم العسكرية مجدداً - في أي مرحلة حتى بعد التوصل إلى اتفاق - إما لانتزاع المزيد من التنازلات أو لتحقيق مكاسب في ساحة المعركة. في الأشهر القليلة الماضية، أرسلت الجماعة تعزيزات عسكرية إلى جبهات متعددة، ومع تجنيدهم أفواج من المقاتلين الجُدد ودرجة الشرعية التي اكتسبوها مؤخراً على الصعيد الإقليمي والدولي، بات بإمكانهم شن هجوم جديد على مأرب والسعي للسيطرة على حقولها ومصافيها النفطية التي ستؤمن لهم مصدر إيرادات هم بأمر الحاجة إليه. وحتى في حال بدء محادثات مع الحكومة، سيُمسك الحوثيون باللجام مع تعزّز موقفهم وشرعيتهم بفضل عملياتهم في البحر الأحمر.

## خيارات محدودة بالنسبة للقوى الغربية

سرعان ما استقطبت هجمات الحوثيين على سفن الشحن انتباهاً دولياً، وأظهرت ضعف أمن حركة الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب. فبعد سلسلة من **الإدانات والتحذيرات العلنية**، و**قرار أممي** يطالب الحوثيين بوقف فوري لهجماتهم، و**الإعلان** عن تشكيل قوة دفاعية متعددة الجنسيات لحماية الملاحة التجارية في البحر الأحمر، جاء ردّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على استفزاز الحوثيين في 12 يناير / كانون الثاني، عبر **شُنّ** سلسلة من الغارات الجوية طالت منشآت عسكرية ومواقع منصات إطلاق الصواريخ. فيما مضى، **قدمت** الولايات المتحدة دعماً لوجستياً واستخباراتياً للتحالف الذي قاده السعودية ضد الحوثيين في فترة اندلاع الحرب في اليمن عام 2015م، إلا أن ذلك الدعم تقلص بعد تنامي الانتقادات إزاء الحصيلة الكبيرة للقتلى المدنيين واغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في عام 2018. مع تولي منصبه كرئيس، عمّد بايدن إلى **اختزال** دور الولايات المتحدة في مهام دفاعية، وألغى تصنيف إدارة سلفه ترامب للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، إلا أن الولايات المتحدة أصبحت اليوم طرفاً في الصراع نتيجة غارات مستمرة **وإعادتها إدراج** الجماعة في قائمة الكيانات الإرهابية العالمية (وهو القرار الذي دخل حيز التنفيذ في 16 فبراير/شباط).

قرار إعادة الانخراط في عمل عسكري مباشر ضد الحوثيين له تداعيات سياسية وخيمة، فالمشكلة الأكبر تتمثل في عدم نجاح الضربات في إحجام الحوثيين عن استهداف سفن الشحن، بزعم التنسيق مع القوى البحرية الدفاعية الأمريكية والاروروبية والجهود المبذولة لاعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى الحوثيين. وبصرف النظر عن التهذئة المؤقتة في شهر فبراير/ شباط، والتي تزامنت مع أنباء عن تراجع إمدادات الأسلحة، استمرت هجمات الحوثيين بلا هوادة. شهد أواخر مارس/ آذار تهذئة مؤقتة مماثلة، لكن لا يتّضح بعد ما إذا كان ذلك بسبب نجاعة الغارات الجوية أو نتيجة تنامي الحذر عقب **دخول** سفن بحرية روسية إلى المنطقة **والهجوم العرضي** - على ما يبدو - على ناقلة نفط صينية. بحسب الأنباء، حرصت الولايات المتحدة على أن تقتصر الضربات الجوية على مواقع إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة والمنشآت العسكرية التابعة للجماعة، إلا أن الحوثيين معتادون على الغارات الجوية ومعظم ترسانة أسلحتهم متنقلة، وبالتالي، لم تفلح تلك الغارات - الهادفة لإلحاق أضرار مباشرة أو استنفاد مخزونات الأسلحة - في القضاء على قدرات الجماعة العملياتية، ولا يحتاج الحوثيون إلى الهجوم على أهداف دقيقة لزرع الفوضى وبث المخاوف لدى سفن الشحن العابرة في البحر الأحمر. فحتى لو تدهور الوضع بالنسبة لها، تحتفظ الجماعة بقدرة رُدّع بعض الشيء.

كان لهجمات الحوثيين تداعيات مادية محدودة على إسرائيل، كون الدولة تعتمد في الغالب على التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط، ولذا كانت محاولات استهداف ميناء إيلات على البحر الأحمر غير فعالة. صحيح أن المدينة تضررت اقتصادياً من هذا الوضع، إلا أن حالها كان حال جميع الموانئ الإقليمية تقريباً، بما في ذلك موانئ البلدان الفقيرة في القرن الأفريقي. من المرجح أن تكون مصر أكثر الاقتصادات تضرراً بسبب خسارة قناة السويس لعائدات كبيرة، إلى جانب اليمن الذي أصبح - وبشكل مأساوي - مهتدداً بسبب تأثر حركة التجارة وتدفق الإغاثة الإنسانية. وزُعم زعم الحوثيين أنهم يستهدفون فقط السفن المرتبطة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل، أو تلك المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، قاموا بضرب عدد من السفن التي ليس لها صلة واضحة بتلك الدول. حتى **الصفقة** التي أشارت أنباء إلى التوصل إليها بعدم استهداف السفن الروسية والصينية، ما لبث أن أعقبها هجوم على ناقلة صينية.

ولعلّ النطاق المحدود لعمليات الحوثيين هو ما دفع الولايات المتحدة للإحجام عن استهداف قيادة الجماعة أو وزارة الدفاع التابعة لسلطتها أو قواتها على الجبهات، كون ذلك سيؤدي إلى مزيد من حالة انعدام الاستقرار في اليمن - فمن غير الواضح ما الذي سيحدث إذا تم اغتيال أعضاء من قيادة الجماعة، أو فجأة تم تقويض سلطة الجماعة المحكمة في الشمال. فسُلطة الجماعة تقوم على هيكل تراتبي شديد المركزية، وهو ما قد يُخفف من تداعيات خسارة بعض من كبار قياداتها. في الوقت الحالي، لم تحقق الغارات الأمريكية -البريطانية إنجازاً يُذكر باستثناء إتاحة فرصة للحوثيين لإظهار

تحديهم للقوى الغربية وإسرائيل و تزخيم خطابهم الدعائي من أجل إحكام قبضتهم على السلطة. في المقابل، لم تنجح هجمات الحوثيين باستهداف السفن الحربية الأمريكية، ولكن مجرد قدرة الجماعة على الصمود في وجه الغارات الأمريكية - البريطانية تحت هذه الظروف هو انتصار سُوق له بشكل مقنع.

ساهمت **النبرة الخطابية** المعتمدة من قبل واشنطن ولندن في تعزيز الدعاية الحوثية، حيث سعت العاصمتان إلى الفصل بين هجمات الحوثيين والسبب المُعلن لشن تلك الهجمات (أي الاجتياح الإسرائيلي لغزة)، و**صورتا** غاراتهما الجوية على أنها عملية لمكافحة الإرهاب الذي ترعاه إيران و**حماية** التجارة الدولية. إلا أن الرأي في هذا يعود نهاية المطاف إلى قناعة مراقبي التطورات - فسواء بدأت هذه الهجمات بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة أو نجحت في فرض ضغوط على الاقتصاد الإسرائيلي من عدمه، حظيت جرأة الحوثيين بشعبية كبيرة على مستوى اليمن والمنطقة لا سيما في ظل تراخي الغرب وافتقاره الشجاعة الأخلاقية للتنديد بالانتهاكات الحاصلة في غزة. قدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري والغطاء السياسي للاجتياح الإسرائيلي منذ البداية، وبالتالي فقدت أسباب ردها العسكري في اليمن المصادقية بسبب عدم اكتراثها الواضح بالانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والعدد الهائل من الضحايا المدنيين في غزة. يزداد موقف الولايات المتحدة سوءاً مع إعلان الكونغرس عن **مشروع** قانون يحظر أي دعم مالي مباشر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) - وهي واحدة من أهم الجهات المقدمة للمساعدات والمؤففة لفرص عمل في القطاع. كما استخدمت الولايات المتحدة مراراً حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشاريع قرارات لوقف إطلاق النار، وتم تمرير قرار فقط بعد امتناعها أخيراً عن التصويت. إن عدم رغبة الولايات المتحدة والقوى الغربية في الضغط بجديّة من أجل إنهاء الحرب في غزة ينزع الشرعية عن مزاعمهم بدعم النظام الدولي، وفي المقابل يُضفي شرعية - في نظر العديد من الجهات - على عُنف الحوثيين المستمر لدعم الفلسطينيين.

وإدراكاً منها للتأثير المحدود للغارات الجوية وحدها، تبحث الولايات المتحدة على ما يبدو عن شركاء محليين داخل اليمن لتوسيع نطاق الردّ على الحوثيين، وهو توجّه حرصت أطراف مختلفة في الحكومة المعترف بها دولياً على تشجيعه. فقد أُشيع أن **زيارة** قائد قوات المقاومة الوطنية وعضو مجلس القيادة الرئاسي "طارق صالح" إلى لندن تضمنت طلباً للحصول على دعم، ويبدو أن الولايات المتحدة تُقيّم حالياً عدد من الأطراف الفاعلة في معسكر الحكومة وتدرس مسألة تعزيز قدرات القوات المناهضة للحوثيين إما عبر توفير الدعم المادي أو تنسيق العمل معها. تتخلل هكذا خطة عدد من التحديات، حيث لاتزال الحكومة منقسمة على ذاتها وتنبع شرعية أعضاء مجلس القيادة الرئاسي المتنافسين من قدراتهم العسكرية في المقام الأول. وبالتالي، قد تأتي أي خطوة لتمكين فصيل بعينه ضد البقية بنتائج عكسية وقد يُخلّ أكثر بالتوازن الهش بينها، خصوصاً وأن ذلك أدى بالفعل إلى تعبئة شعبية ومواجهات عسكرية وأعمال عنف. وهذا حدّد ذاته سيُضعف الحكومة المعترف بها دولياً، وسيزيد من اختلال ميزان القوى بل وسيصب في صالح الحوثيين وسيهدد أي فرص محتملة للتوصل إلى تسوية تفاوضية لإنهاء الصراع في اليمن.

يخضع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي لهيمنة وسياسات داعميهم الإقليميين (أي السعودية والإمارات)، وسيطلب الأمر الالتزام بموارد هائلة على المدى الطويل للحفاظ على هذه العلاقات أو إنهاؤها. يحرص السعوديون على عدم استعداد الحوثيين أملين في إبرام صفقة مع الجماعة، ومن جهتها، أظهرت الإمارات (المعادية أكثر للجماعة) اهتماماً ضئيلاً بالتتمدد شمالاً منذ أن أوقف اتفاق ستوكهولم المبرم عام 2018 تقدم القوات المدعومة منها على الساحل الغربي. تزيد التوترات والتنافس المستمر بين الدولتين الخليجيتين - وسياساتهما المختلفة بشأن اليمن - من تعقيد الأمور.

من اللافت أن مكانة السعودية - كقائد للتحالف العسكري - لا تعكس على أرض الواقع في اليمن، فالإمارات تدعم أقوى فصيلين في الجنوب: المجلس الانتقالي الجنوبي (بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي) وألوية العمالقّة (بقيادة عبدالرحمن المحرمي، المكني بأبي زرة). تتعارض أولويات هذين الفصيلين مع أولويات القوى الغربية، حيث يتشبث المجلس الانتقالي الجنوبي بأجندته الانفصالية علناً (في إطار دعوته إلى إقامة دولة الجنوب)، وهو ما قد يجعله غير مهتم بالقتال من أجل مناطق لا مصلحة له بالسيطرة عليها. أما أبو زرة، فيُعتبر شخصية إشكالية في حدّ ذاتها حيث تضم ألوية العمالقّة عناصر سلفية، وهو ما قد يجعل الولايات المتحدة تتردد على الأرجح في دعم هذه الألوية. بحسب تقارير، تسبب هذا التنافس (من أجل الحصول على الدعم الدولي) في زرع الشكوك بين الفصيلين، بينما تبرز قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح كطرف مرشح آخر لتلقي الدعم لا سيما وأنها متمركزة على الساحل الغربي. لكن كغيره من القادة اليمنيين، يبقى صالح منشغلاً بالحرب المستمرة على الأرض وبميزان القوى - سواء داخل الحكومة أو في المعسكر المناهض للحوثيين.

لم يتضح بعد ما إذا كان الغرب قادراً على وقف هجمات الحوثيين على المدى القصير. فَرُغم فشل غالبية هجمات الحوثيين (بالصواريخ والطائرات المسيّرة) في إصابة أهدافها بدقة، كانت نجاحاتهم العملياتية وتهديداتهم بشنّ مزيد من الهجمات كافية لرفع أسعار التأمين على الشحن البحري ودفع السفن إلى تغيير مساراتها. وبالتالي، سيستلزم وقف هذه الهجمات



تماماً التدمير الكلي لمواقع ومنصات إطلاق الصواريخ ومخزونات الأسلحة والقضاء على قدرات تصنيعها، إلى جانب اعتراض الأسلحة المهربة. في الوقت الحالي، يعد ذلك شبه مستحيل حيث لا تمتلك الولايات المتحدة وسيلة للضغط الدبلوماسي على الحوثيين، وتقلص نفوذها الدبلوماسي مع إيران منذ انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة حول البرنامج النووي الإيراني. قد تجد الولايات المتحدة في توسيع نطاق الغارات الجوية ومحاوله القضاء على الحوثيين أو الضغط على قيادتها خطوة مغرية، لكن يُستبعد أن ترسل الولايات المتحدة قوات كبيرة خاصة بها ولا يظهر حتى الآن من الطرف المحلي الذي ستختار الولايات المتحدة دعمه والقادر على دعم خططها بالتحوّل إلى عمل عسكري برّي ضد الحوثيين. كما من المُستبعد أن يؤدي دعم الفصائل المتنافسة المنضوية تحت الحكومة المنقسمة إلى نتائج فعالة، بل وقد يُهدد بزعة الاستقرار.

على ضوء هذه المعطيات، تُعدّ الفرصة الأكبر لوقف فوري لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر هي وقف شامل لإطلاق النار في غزة وانسحاب إسرائيلي. تتباين آراء الخبراء حول ما إذا كان الحوثيون سيوقفون هجماتهم فعلاً في حال تحقق ذلك، أم سيواصلون عملياتهم لانتزاع المزيد من التنازلات واكتساب تأييد شعبي أكبر يمنحهم شرعية. من المؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي يُوفّر للحوثيين ذريعة لمواصلة الهجمات، إلا أن الولايات المتحدة تبدو عازمة على التمسك بسياستها الحالية تجاه القضية الفلسطينية: فهي لم تفعل شيئاً يُذكر - بخلاف العتاب الصامت - للضغط على إسرائيل جدياً من أجل وقف الفظائع المرتكبة حتى الآن، وهو ما يزيد الشكوك إزاء حدوث أي تطورات قد تُغيّر الموقف الأمريكي ومجرى الأحداث.

على المدى الطويل، يُحتمل أن يواجه الغرب مستوى جديد من نفوذ محور المقاومة التابع ل طهران على البحر الأحمر. بالنسبة لجماعة الحوثيين، قد لا يعود من مصلحتها تعطيل حركة التجارة والموانئ اليمنية في حال أصبحت طرفا في أي صفقة سلام (يتم التوصل إليها) أو أصبحت مثقلة بعبء الحكم في مناطق سيطرتها. فاستمرار الهجمات في البحر الأحمر يُهدد فرص السلام التي يمكن أن تُحفز الجماعة على تغيير سلوكها، بينما تبدو السعودية - من جهتها - مكتفية في الوقت الحالي بمسار تفاوضي يقوم على الاسترضاء والتهديّة. نجح الحوثيون، عبر تكديس الأسلحة (أغلبها إيرانية الصنع)، في تطوير قدراتهم العملية ومعها نفوذهم على الساحة الإقليمية والدولية. فالقدرة الهائلة على تصنيع الطائرات المسيّرة من قطع غيار رخيصة الثمن، وانتشار استخدامها، قد يُقلّص التفاوت في القدرات بين القوى الغربية والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، تماما كما فعلت بنادق الكلاشينكوف قبل أكثر من نصف قرن. في الوقت الحاضر، تبدو الخيارات محدودة لمجابهة هذا التحدي، وإذا أرادت الولايات المتحدة التحرك بشكل فعّال في اليمن، فسيتحتم عليها فعل ذلك عبر تقديم الدعم الاقتصادي واللوجستي للحكومة المعترف بها دولياً، بما يعزز قدرة الأخيرة على تلبية الاحتياجات الملحة للشعب وضمان تمثيله على نحو أفضل في أي محادثات حول تسوية نهائية.

## تعيين رئيس جديد للحكومة التي تظل مقصية

بعد إقصائها من المحادثات السعودية - الحوثية، ووقوفها على حافة الإفلاس مع استمرار التدهور الاقتصادي والمؤسسي، أصبحت الحكومة المعترف بها دولياً مجرد طرف مُتفرج على الأزمة الدولية في البحر الأحمر. بعد تكهنات طويلة، تغير أخيراً رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد، ليخلفه **أحمد عوض بن مبارك** (وزير الخارجية آنذاك) في 5 فبراير/ شباط. شغل بن مبارك سابقاً منصب سفير اليمن لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وكان مدير مكتب رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي. اختطفه الحوثيون في يناير/كانون الثاني 2015 ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ليصبح بعدها من أشد المنتقدين للجماعة. من جهته، يخدم معين عبد الملك حالياً كمستشار لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي.

منذ توليه منصبه، يحرص بن مبارك على الظهور بمظهر القيادي المنشغل حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين من قطاع الكهرباء ومصلحة الضرائب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وأصدر قراراً في 18 فبراير/ شباط بتشكيل **لجنة مناقصات** وشراء وقود محطات توليد الكهرباء، إلى جانب قرار **بإيقاف** رئيس مصلحة الضرائب عن العمل وإحالته للتحقيق. صحيح أن هذا شجّع سياسيين آخرين على اتخاذ سلسلة من الأنشطة، إلا أن بن مبارك يتمتع بقدر محدود من السلطة والنفوذ ويُقال إنه اختير من الرياض لهذا المنصب ولا يحظى بتأييد من قبل أعضاء حكومته أو أعضاء مجلس القيادة الرئاسي. من جهة أخرى، تم تعيين السفير اليمني لدى الرياض، **شايح الزنداني**، وزيراً للخارجية في 26 مارس/ آذار، ويُقال بأنه أيضاً لا يحظى بتأييد لدرجة تأخير أعضاء المجلس الرئاسي مراسم أدائه اليمين الدستورية، على أمل العثور على شخص آخر

تكمن المشكلة الأساسية في اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي (المحدود) والذي قلّص استقلاليتها في اتخاذ القرارات. تزامن تعيين بن مبارك رئيساً للوزراء مع الإفراج عن دفعة ثانية من المنحة السعودية بقيمة 1 مليار ريال سعودي (أي ما يعادل 250 مليون دولار أمريكي) تقريباً، وهو ما ساعد على استقرار قيمة الريال اليمني نسبياً، وسمح للحكومة باستئناف مزادات بيع العملات الأجنبية التي جرى تعليقها في الفترة الماضية والتي تعتبر مهمة لتمويل واردات السلع الأساسية - بما في ذلك المواد الغذائية (انظر قسم **التطورات الاقتصادية**).

تقف الحكومة على حافة الإفلاس، وبحسب أنباء، طلب بن مبارك من المسؤولين الحد من رحلات العمل غير الضرورية لخفض التكاليف. ساعدت منحة وقود مقدمة من الإمارات على توفير الكهرباء في عدن، علماً بأن مشكلة الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي أجمت مظاهرات خلال العام الماضي. إلا أن سياسة ضخ أموال المنح تدريجياً تُفوّض قدرة الحكومة اليمنية على إجراء إصلاحات شاملة، ولا تكفي للتعامل مع الهبوط المطرد في قيمة العملة وتدهور الوضع المعيشي في مناطق سيطرتها. يعتمد أكثر من نصف سكان اليمن على المساعدات الإنسانية في وقت تعاني فيه جهود الإغاثة من نقص التمويل. لا يتضح حتى الآن سبب ميل السعودية إلى إبقاء الحكومة في حالة استجداء الدعم، وقد يُعزى ذلك إلى مخاوف الرياض من أن تقديمها المزيد من الدعم للحكومة سيهدد مسار استئناف محادثاتها مع الحوثيين وما سيتبع ذلك من محادثات بين الأطراف اليمنية - وفق التصور السعودي. في جميع الأحوال، ستكون الحكومة المنقسمة الطرف الأضعف حتماً في أي مفاوضات من هذا النوع، واستمرار تقويض موقفها لن يؤدي سوى إلى نسف فرص بقائها للمشاركة في أي حوار مستقبلي. في غضون ذلك، تستمر معاناة السكان المدنيين من أوجه الحرمان على نحو متزايد.

في خطوة قد تُفسر على أنها يائسة على أمل الحصول على الدعم، حاولت أطراف من الحكومة اليمنية الاستفادة من الاهتمام الغربي مؤخراً بتوفير الدعم المادي للأطراف المناهضة للحوثيين. على سبيل المثال، دعا رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي "عيدروس الزبيدي" علناً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى تشاطر المعلومات الاستخباراتية وتوفير الأسلحة والتدريب للقوات الموالية للحكومة، معتبراً أن الدعم غير الكافي للقوات البرية كان السبب الرئيسي وراء فشل الحرب ضد الحوثيين حتى الآن. من جهته، التقى قائد قوات المقاومة الوطنية "طارق صالح" بالسفير الأمريكي في اليمن "ستيفن فاجين" والقادة العسكريين الأمريكيين بالإقليم في فبراير/شباط، علماً أنه سبق ذلك لقاء **عن بُعد** بين الرجلين (عبر تقنية الاتصال المرئي).

على نفس المنوال، التقى رئيس مجلس القيادة الرئاسي "رشاد العليمي" بوزير الخارجية البريطاني **ديفيد كامرون** في الرياض، وضغط على بريطانيا لتحذو حذو الولايات المتحدة في إدراج الحوثيين ضمن قائمة الكيانات الإرهابية. تأمل الحكومة اليمنية بأن تشدد الولايات المتحدة تصنيفها للحوثيين كـ "منظمة إرهابية أجنبية"، وهي خطوة ستوسع دائرة العقوبات وستفرض حظر السفر على أي فرد له صلة أو ارتباط بالجماعة. وفي إطار هذه المساعي، التقى العليمي بكل من وزير الخارجية البحريني والأمين العام المساعد للشؤون السياسية والسياسة والأمنية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) السفير بوريس روج على هامش مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن في ألمانيا. كما أفادت أنباء عن تواصل العليمي مع المسؤولين بالولايات المتحدة، في مارس/آذار، بشأن توسيع نطاق الحماية لتشمل موانئ جنوب البلاد، لا سيما موانئ تصدير النفط للسماح باستئناف صادرات النفط والغاز التي تعد مصدر رئيسي للإيرادات والعملة الأجنبية بالنسبة للحكومة، علماً أنها توقفت بعد استهداف الحوثيين الموانئ النفطية الجنوبية بسلسلة من الصواريخ والطائرات المسيّرة في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

من المهم إدراك أن دعم طرف بعينه من الأطراف الفاعلة الحكومية لن يؤدي سوى إلى زيادة التنافس الداخلي. ففي فبراير/شباط، شهدت محافظة حضرموت **مواجهة** بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتياً وقوات درع الوطن المدعومة من السعودية إثر محاولة الأخيرة السيطرة على مواقع بالقرب من المكلا، علماً بأن قوات درع الوطن شكّلت لتكون تحت إمرة رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي الذي لم يملك قوات مسلحة محسوبة عليه. وبالتالي، تعكس التوترات بين هذه القوات التنافس الحاصل بين السعودية والإمارات والتنافس المستمر داخل مجلس القيادة الرئاسي بين العليمي والزبيدي. هذه المواجهة الأخيرة ما هي سوى واحدة من المواجهات العديدة التي تجري في الساحة، حيث قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بالتحشيد بشكل منتظم ضد القوات الموالية لحزب الإصلاح في المنطقة العسكرية الأولى في حضرموت، وهناك تقارير مستمرة تفيد بتصاعد حدة التوترات بين المجلس الانتقالي الجنوبي وألوية العمالة (بقيادة القائد البارز أبو زرعة).

وُغم أن الحرب في اليمن كانت قد تحوّلت إلى الجبهة الاقتصادية، أصبحت حالة عدم اليقين جزءاً التصعيد العسكري المتجدد تثير قلق القادة. فقد حشد الحوثيون أعداداً هائلة من المجندين على خلفية خطابهم الدعائي المتعلق بنصرة فلسطين، وأرسلوا تعزيزات عسكرية إلى عدد من الجبهات الرئيسية حيث شهدت مناطق في تعز والضالع وجنوب الحديدة ومأرب اقتتال مستمر. لا تثق الحكومة بنوايا الحوثيين، وبأن الجماعة لن تسعى إلى تعزيز موقفها عسكرياً سواء على المدى القصير أو بعد إغلاق السعودية ملف حربها في اليمن وخروجها من المشهد. على هذا الأساس، تعتبر الحكومة مُحقة في سعيها لطلب الدعم من أجل تعزيز موقفها، إلا أن التنافس بين الأطراف المنضوية تحت مظلتها والتنافس بين داعميهم الإقليميين تظل مشكلة جوهرية بدأت منذ تأسيس المجلس الرئاسي المثير للجدل قبل عامين. لا بد من الأخذ بالحسبان أن أي دعم غربي مُحتمل يجب أن يتم وفق خطة مدروسة وإلا سيُعزز وسيُبرز هذه الانقسامات وستفوق تداعياتها المزعجة للاستقرار أي مكاسب مادية.

## انحسار احتمالات فرص التوصل إلى سلام

من أبرز الخسائر التي تكبدها اليمن بسبب الهجمات في البحر الأحمر هي تجميد محادثات السلام إلى أجل غير مسمى، مع إعادة الأطراف تقييم مواقفها واستراتيجياتها. أحرزت المحادثات الثنائية بين السعودية وجماعة الحوثيين تقدماً على مدار عام كامل وبدا الإعلان عن صفقة (تُعرف بخارطة الطريق) أمراً وشيكاً، قبل أن تبدأ الهجمات في البحر الأحمر. صيغت خارطة الطريق لتشمل مراحل، تبدأ بخروج السعودية من مشهد الصراع، ويتبع ذلك حوار بين الأطراف اليمنية. أثارت الآفاق السياسية للخارطة المقترحة مخاوف بشأن تداعياتها على المدى الطويل، حيث لا يتضح ما الذي قد يُحفز الحوثيين على التنازل وتقاسم السلطة، وفي نفس الوقت، أي اعتراف بسلطتهم الفعلية على شمال اليمن سيُعتبر نهاية الدولة اليمنية المُوَحَّدة. مؤخراً، تناقلت وسائل الإعلام **تصريحات** لنائب كبير مفاوضي جماعة الحوثيين "عبد الملك العجري" الذي أكد أن عبد الملك الحوثي سيبقى السلطة العليا في أي ترتيب سياسي، وهو ما اعتبر أول تصريح علني يعكس رؤية الجماعة لترتيبات السلطة بعد انتهاء الحرب.

شهدت اليمن فترة هدوء نسبي في أعقاب إبرام الهدنة عام 2022، لا سيما في مناطق سيطرة الحوثيين حيث أُعيد فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود على موانئ الحديدة، إلا أن التصعيد الجاري في البحر الأحمر يهدد بنسف عملية السلام برمّتها. حرص السعوديون على النأي بأنفسهم وتجنب انتقاد هجمات الحوثيين علناً، ويرجع ذلك - حسب ما يبدو - إلى اهتمامهم ورغبتهم بالتوصل إلى اتفاق، وتخوفهم من استهدافهم مباشرة أو من إثارة الحساسيات في الداخل. وإذا ما تم النظر في مواقف جميع الأطراف المنخرطة في اليمن، يعتبر موقف السعوديين الأكثر ثباتاً حيث من الواضح أن المملكة عازمة على تخليص نفسها من مأزق الحرب في اليمن في أقرب وقت ممكن.

لم تكسب السعودية شيئاً من انخراطها في اليمن، ويبدو أن الرياض قد فهمت متأخرة أن شراء كارت انسحابها من المشهد اليمني هو أرخص ثمناً بكثير من بقائها فيه - لا سيما مع تركيزها على أجندتها التنموية واهتمامها بتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية. وربما يأتي التصعيد في البحر الأحمر كمبرر لوجهة نظر السعودية بأن التهديد الحوثي الدائم بإثارة الفوضى والاضطرابات الاقتصادية لا يمكن احتوائه من خلال الغارات الجوية، وأن ترسيخ سلطة الحوثيين قد يمنح الغرب فاصلاً ومساحة لدعم محادثات السلام. بات أمام السعوديين خيارات محدودة بعد أن حاولوا على مدى سنوات القضاء على الحوثيين بقوة السلاح دون جدوى، وربما لا تزال فرصة توصلهم إلى اتفاق مع الحوثيين قائمة وممكنة: ففي أواخر مارس/ آذار، ظهرت شائعات غير مؤكدة بأن وفداً حوثياً زار الرياض لإحياء المحادثات بين الطرفين. أياً كان الأمر، لم تتغير أهداف المملكة ولا مساعيها ووسائلها للحصول على مبتغاها.

على الجانب الآخر، يبقى موقف الولايات المتحدة أقل وضوحاً لا سيما وأن قدرات الحوثيين التي برزت مؤخراً هي تطور مثير للقلق، بل وتساهم في توسع نفوذ **إيران** وقدراتها الرادعة عبر وكلائها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ورُغم أن واشنطن عرضت دعمها لكل من عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والمحادثات الثنائية بين السعودية والحوثيين (قبل أن تُبدي تحفظها لاحقاً بشأن الأخيرين)، يُستبعد حالياً أن تدعم الولايات المتحدة أي اتفاق سلام يكافئ الحوثيين أو يعزز موقفهم، لا سيما أن التعويض المالي كان ركيزة أساسية للصفقة المقترحة، وبالتالي قد يُصبح هو العائق الرئيسي لإتمامها (بالنسبة للولايات المتحدة). في جميع الأحوال، لن يدعم الغرب أي اتفاق في ظل استمرار الهجمات في البحر الأحمر، وفي المقابل، يُستبعد أن يتراجع الحوثيين عن استهداف حركة الملاحة في ظل استمرار حرب غزة. تبدو فرص خفض التصعيد ضئيلة، خصوصاً وأن المسؤولين الإسرائيليين أشاروا إلى أن **القتال** سيستمر طوال عام 2024، إلا أن الولايات المتحدة - وفق ما جاء على لسان مبعوثها الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ لوسائل الإعلام، على هامش **لقاءه** مؤخراً بمسؤولين سعوديين وعُثمانيين - تُفضل الحل الدبلوماسي وتُدرِك عدم وجود حلٍّ عسكري. تُعكس هذه التصريحات ربما استعداد الولايات المتحدة لإبقاء خياراتها مفتوحة، وليس استعدادها لدعم استئناف محادثات السلام - خصوصاً وأن الغارات الجوية مستمرة.

تظل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في موقف صعب، لا سيما بعد إقصائها من المحادثات السعودية - الحوثية، حيث فُرضت عليها خارطة الطريق من قبل المسؤولين السعوديين كأمر واقع. لكن من المهم الأخذ بالحسبان أن محاولات الرياض الواضحة لتخليص نفسها من مأزق الصراع بأي ثمن، ومساعيها لإبقاء الحكومة عاجزة، سيضرب بموقف الحكومة التفاوضي - متى ما شُح لأعضائها بالجلوس على طاولة الحوار. وهذا وحده سبب كافٍ لتخوُّف الحكومة من مآل المحادثات ومن بنود التسوية النهائية، في ظل موقفها الضعيف والمُهمش، إلا أن مأزقها المالي حالياً قد يدفعها لقبول أي مُتنفس اقتصادي توفره السعودية. ومع تجميد مسار المفاوضات حالياً، تنهمك الحكومة في انشغالاتها المعتادة بالتعامل مع الانهيار الاقتصادي والمؤسسي، والتنافس العسكري، والانقسامات الداخلية.



على الرغم من أن الأحداث لا تجري حسب هواهم بُعد، إلا أن قرار الحوثيين بالمجازفة بعملية السلام سعيًا وراء اعتراف إقليمي ودوليّ عاد عليهم بمكاسب فورية. بدأ الحوثيون واثقون من اهتمام السعوديين باستئناف المحادثات من حيث توقفت، ولا يُستبعد أن يرفعوا سقف مطالبهم المالية بعد أن أظهروا نطاق قدراتهم العسكرية لا سيما وأن مواقفهم المتعنتة في السابق آتت ثمارها خلال المسار التفاوضي. وُزعم أن الحوثيين أعربوا علنا عن انفتاحهم على تدابير خفض التصعيد، يبدو من غير المحتمل أن يتمكنوا من إبرام صفقة مع السعوديين في ظل استمرار الغارات الجوية والهجمات بالطائرات المسيّرة. لكن هذا لا يعني أن الصفقة غير مطروحة على الطاولة، أو أنها لن تُبرم متى ما خفّ الضغط الدولي.

في جميع الأحوال، تثير الهجمات في البحر الأحمر والردّ الغربي حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين. لا يمكن التنبؤ بمآل الحرب أو بالتداعيات العسكرية والسياسية للتصعيد الجاري، وُزعم الثغرات والمشاكل الذي شابته، كان الاتفاق السعودي – الحوثي الوشيك آنذاك يمثل خطوة نحو السلام في بلد تمزقت أوصاله بفعل الحرب. ما يزال هناك أمل بالغد وبإمكانية إنقاذ عملية السلام، لكن الواقع اليوم هو أن الحرب مستمرة ومعها أوجه المعاناة والحرمان.

**نيد والي** هو محرر ومحلل في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، حاصل على شهادات أكاديمية في التاريخ من جامعة بييل، وفي إدارة النزاعات وفي علم الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. نُشرت له عدة مقالات في صحيفة Nationalities وصحيفتي The Daily Star و Now Lebanon من بين وسائل اعلامية أخرى.



عناصر من الجيش التابع للحكومة في معسكر تدريبي تزامناً مع مظاهرات في مديرية الوادي بمحافظة مارب، 9 مارس/ آذار 2024 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة مجيد الخضي

## التطورات العسكرية والأمنية

وليام كلوف

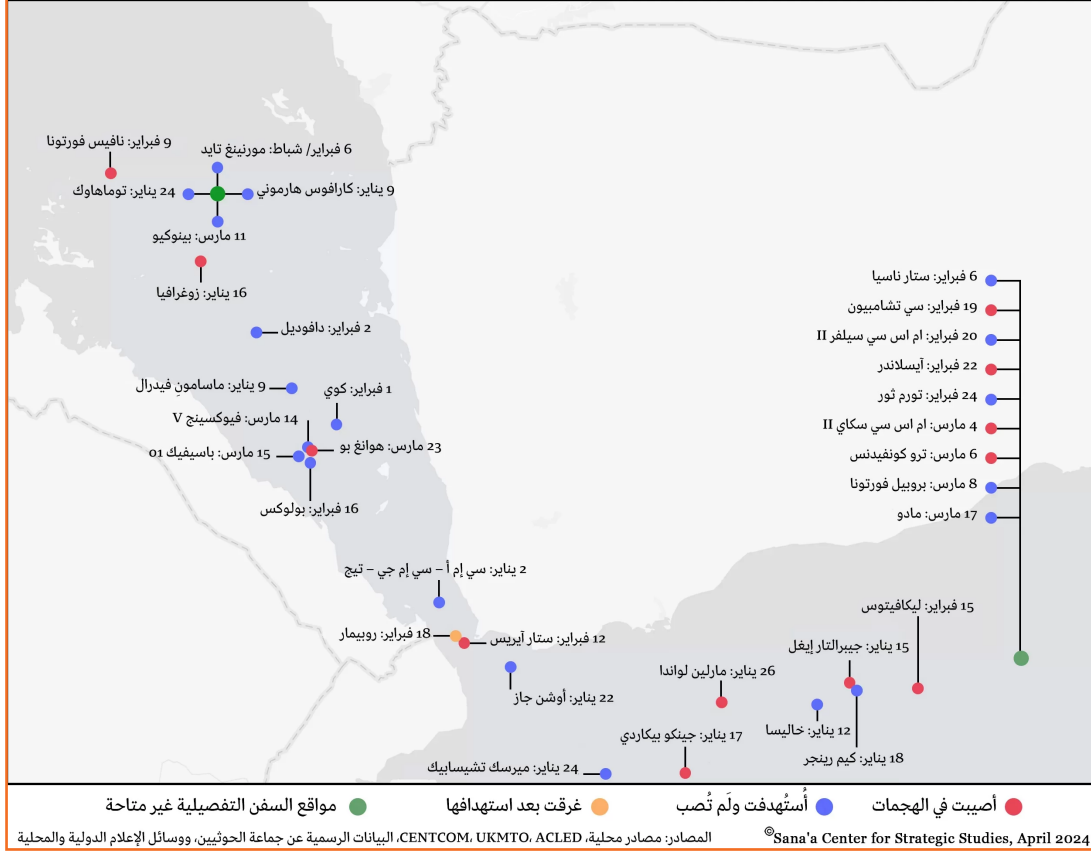
واصل الحوثيون، منذ بداية العام، هجماتهم على حركة الملاحة وسفن الشحن التجارية في البحر الأحمر بلا هوادة، حيث فشلت الإجراءات المضادة للولايات المتحدة وحلفائها – والتي شملت شن غارات جوية انتقامية، وإدراج الحوثيين في قائمة الكيانات المصنفة إرهابياً وما يرتبط بذلك من عقوبات مالية، وتشكيل قوة بحرية متعددة الجنسيات – في ردع الجماعة.

منذ الأول من يناير/كانون الثاني، استهدف الحوثيون 34 سفينة تجارية، نجحوا في إصابة 13 منها. من بين السفن المستهدفة، تعود ملكية 13 سفينة على الأقل إلى كيانات/ أفراد من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، وثمان سفن أخرى إلى شركات لها صلة بكيانات مقرها الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو إسرائيل. زعمت مصادر أخرى وقوع هجمات على أربع سفن إضافية، إلا أن مركز صنعاء لم يتمكن من التثبت بشكل مستقل من صحة هذه المعلومات.<sup>[1]</sup>

غالبية تلك السفن كانت متجهة إلى وُجْهات أخرى غير إسرائيل، واستُهدفت جميعها إما في البحر الأحمر أو خليج عدن. استخدمت قوات الحوثيين عدداً من الأسلحة – شملت مجموعة متنوعة من الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والزوارق المسيّرة، والغواصات المسيّرة – لاستهداف السفن.

<sup>1</sup> ملاحظة من المحرر حول المنهجية المتبعة لجمع المعلومات عن الهجمات التي تتعرض لها سفن الشحن التجارية: يتم جمع البيانات التفصيلية عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن من مجموعة متنوعة من المصادر وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: مصادر محلية، القيادة المركزية الأمريكية الوسطى (CENTCOM)، وتقارير من هيئات مسؤولة عن رصد حركة الملاحة مثل مكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية (UKMTO)، ومشروع قاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح وبيانات الأحداث (ACLED)، والبيانات الرسمية الصادرة عن جماعة الحوثيين، ووسائل الإعلام الدولية والمحلية. هذا ولا يتضمن التقرير الهجمات/ الغارات التي يُزعم وقوعها ولم يتسنّ لمركز صنعاء التحقق منها بشكل مستقل.

## الهجمات الحوثية على ناقلات النفط وسفن الشحن التجارية (خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2024)



أخذت التطورات في البحر الأحمر منحى تصاعدياً في 18 فبراير/ شباط، بعد استهداف الحوثيين لسفينة روبيمار التي تديرها شركة في لبنان، وكانت تنقل أكثر من 21 ألف طن متري من الأسمدة الكيميائية. أجبر الطاقم على إخلاء السفينة قبل غرقها نهاية المطاف - وهو ما ادعى الحوثيون أنه انتصار كبير. لم تدم نشوة الانتصار طويلاً بعد أن استهدف الحوثيون في اليوم التالي، عن طريق الخطأ حسب أنباء، سفينة محملة بالمواد الغذائية في طريقها إلى اليمن (بما في ذلك إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون). في 6 مارس/ آذار، أسفر هجوم حوثي على سفينة (ترو كونفيدنس) - المملوكة لليبيريا والتي كانت تديرها سابقاً شركة أمريكية - عن مقتل بحار فيتنامي وبحارين فلبينيين وإصابة أربعة آخرين بجروح خطيرة، وهو أول هجوم يوقع ضحايا بعد سلسلة هجمات أشعلت اثنتان منها حريقين كبيرين في السفينتين دفعتا البحرية الهندية إلى التدخل لإنقاذ الطاقم.

هذا ولا تزال سفينة "جالاكسي ليدر"، المختطفة في نوفمبر/ تشرين الثاني الفائت، مع طاقمها المكون من 25 فرداً، ترسو شمال مدينة الحديدة، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية أن قوات الحوثيين حرّكت السفينة المختطفة منذ نحو خمسة أشهر بنحو مائة متر فقط من الساحل. لم تُظهر الجماعة حتى الآن أي بوادر على عزمها الامتثال للنداءات الأمريكية المتكررة بالإفراج عن السفينة وطاقمها. بل إن متحدثاً باسم الحوثيين صرح لشبكة (سي إن إن) الأمريكية أن قرار إطلاق سراح الطاقم أصبح الآن "في يد (حركة) حماس" وهو ما أثار شكوكاً بشأن السماح للطاقم بالعودة إلى ديارهم في أي وقت قريب.

## غارات جوية أمريكية - بريطانية تستهدف مناطق سيطرة الحوثيين

بمبدأ العين بالعين، تحوّلت الغارات الأمريكية الانتقامية على مواقع في مناطق سيطرة الحوثيين إلى حملة مطوّلة بهدف ردع الهجمات الحوثية على سفن الشحن. بحسب معلومات حصل عليها مركز صنعاء من مصادر خاصة، سُنت قرابة 296 غارة جوية أمريكية وبريطانية على مواقع في مناطق سيطرة الحوثيين،<sup>[2]</sup> حيث اشتمل الهجوم الأولي في 12 يناير/

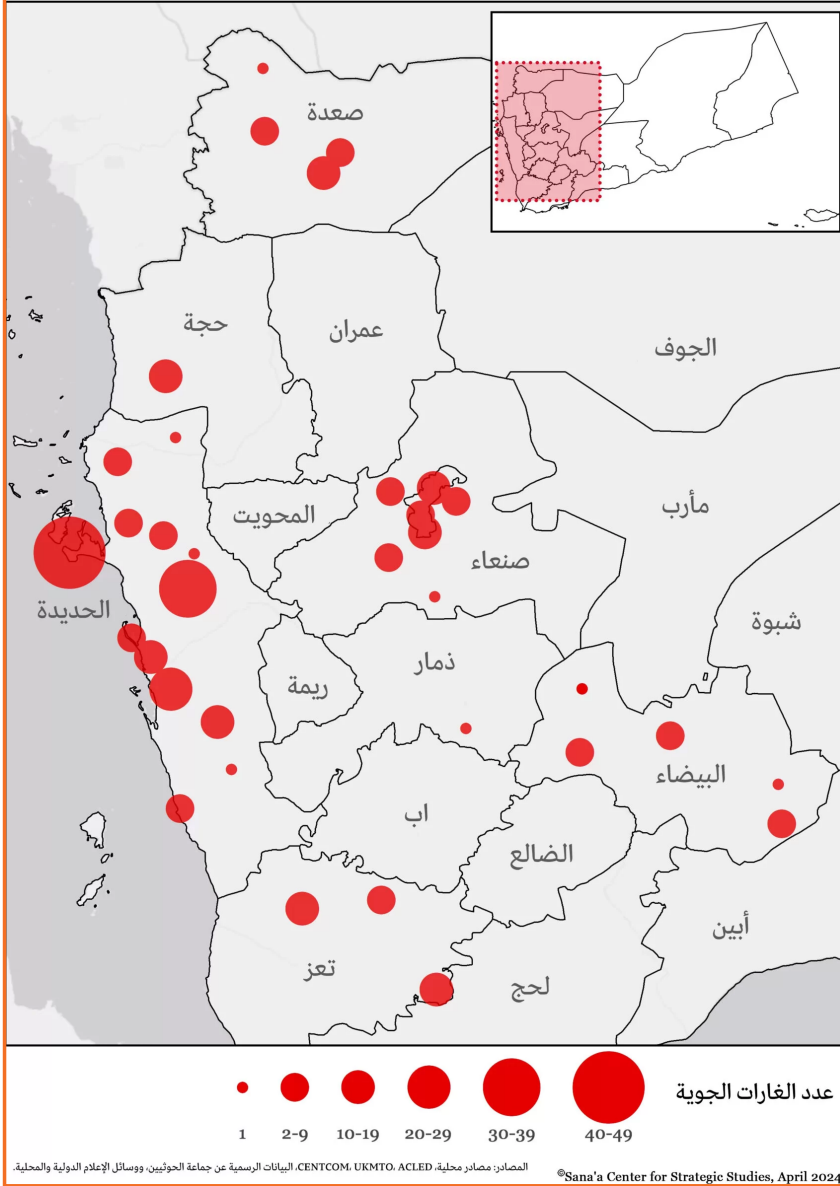
<sup>2</sup> ملاحظة من المحرر حول المنهجية المتبعة لجمع المعلومات عن الغارات الجوية: متى أمكن، يعتمد مركز صنعاء بشكل أساسي على إفادات مصادر محلية داخل اليمن، وحين لا تكون هذه المعلومات متاحة، يتم استكمال البيانات عبر الاستعانة بمجموعة متنوعة من المصادر المفتوحة. في الحالات التي تفيد فيها مصادر طرف ثالث بوقوع هجوم ولم تحدد عدد الغارات، يقوم مركز صنعاء بتقييده كغارة واحدة. ونتيجة لهذا التضارب في المعلومات وعدم وجود تقارير واضحة عن الأطراف المعنية، يُحتمل أن يلاحظ القارئ تباين بين البيانات الواردة في هذا التقرير وتلك الواردة في تقارير أخرى.



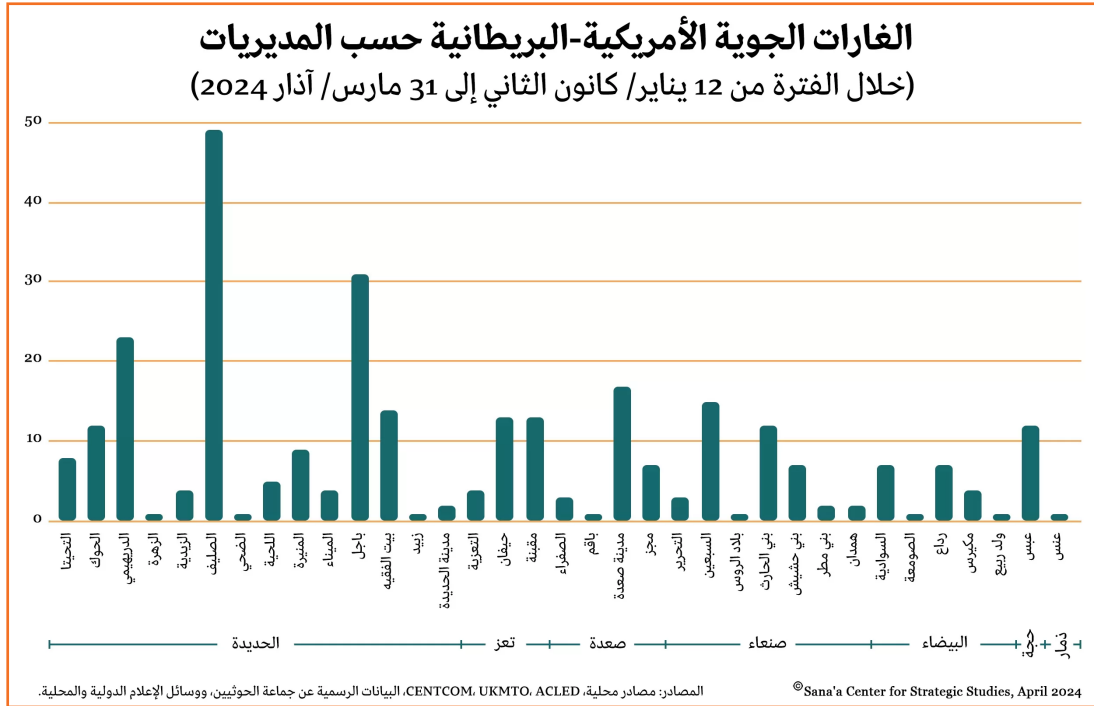
كانون الثاني، على 25 غارة على الأقل استهدفت 18 موقعا، علماً أن مصادر أشارت إلى أنها بلغت 60 غارة. تولّت الطائرات والسفن الحربية الأمريكية شنّ غالبية تلك الغارات، بينما شاركت القوات البريطانية علناً في شنّ أربع غارات فقط. هذا ولا تتوفر تقارير أو معلومات دقيقة عن الخسائر المتكبدة، إلا أن مركز صنعاء حصل على معلومات تشير إلى مقتل مدنيين اثنين على الأقل وإصابة تسعة آخرين، ولا يُستبعد أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

لا تتوفر كذلك معلومات دقيقة حتى الآن عن أعداد القتلى من عناصر الحوثيين، لكن مصادر طبية في الحديدة أشارت إلى أن حصيلة قتلى الغارات الجوية بحلول منتصف فبراير / شباط، بلغت ما لا يقل عن 31 عنصراً من عناصر الحوثيين - شملت أربعة ضباط إيرانيين تابعين للحرس الثوري الإيراني - إلى جانب إصابة 100 آخرين. من جانبهم، أفاد الحوثيون عن تعرض مواقع في مناطق سيطرتهم لـ 424 غارة جوية إجمالاً حتى 4 أبريل/نيسان، والتي أسفرت عن مقتل 37 شخصاً وإصابة 30 آخرين.

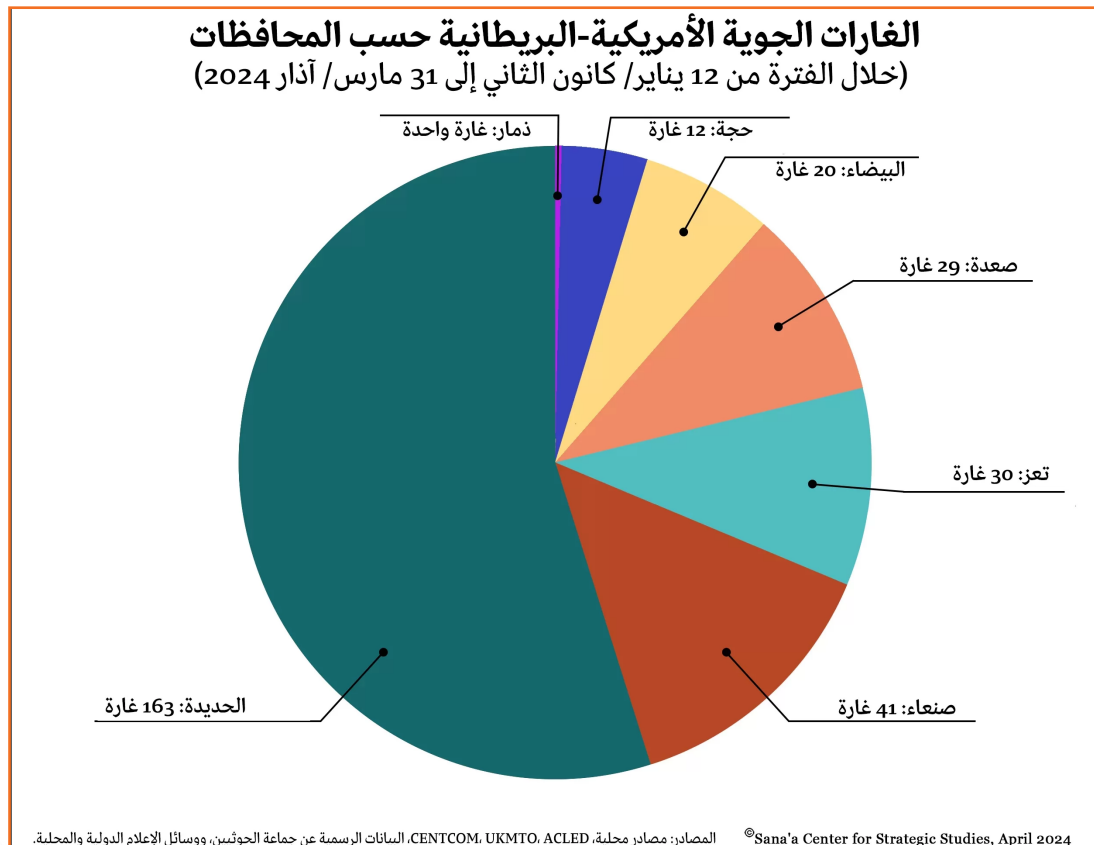
### الغارات الجوية الأمريكية-البريطانية على مناطق سيطرة الحوثيين (خلال الفترة من 12 يناير/ كانون الثاني إلى 31 مارس/ آذار 2024)



من الصعب قياس مدى تأثير العمليات الأمريكية/البريطانية ونجاحها في تقويض أو إضعاف قدرة الحوثيين على تهديد حركة الملاحة والشحن التجاري في البحر الأحمر من دون توفر إحصاءات دقيقة وموثوقة عن حجم ترسانة الجماعة. قد تكون الضربات الأكثر تأثيراً - على الأقل بالنسبة لكبار القيادات الحوثية - هي تلك التي وقعت في 24 فبراير / شباط، والتي استهدفت مستودعات ومخابئ الأسلحة في المناطق المحيطة بمدينة صنعاء، حيث من المعروف أن أعضاء من القيادة العليا للجماعة يترددون إليها. أدت هذه الضربات، وفقاً لمصادر عسكرية حوثية، إلى تشديد الإجراءات الأمنية وبثت نوعاً من الرهاب والارتباك لدى القادة العسكريين ممن قبل إنهم حظروا استخدام الهواتف الرقمية وغيرها من التقنيات التي يُمكن تتبعها. ركزت غارات أخرى على المناطق الساحلية شمال مدينة الحديدة - بما في ذلك رأس عيسى والجبانة والصليف والكثيب - وهي مناطق تحملت العبء الأكبر من القصف، إلى جانب استهداف مستودعات ومواقع عسكرية معروفة في مناطق سيطرة الحوثيين في صنعاء وصنعاء والبيضاء ودمار وتعز وحجة. من الجدير بالذكر أن ترسانة الحوثيين من الصواريخ والطائرات المسيّرة تضم منصات يمكن تحريكها ونقلها بسهولة وهو ما يمنح الجماعة ميزة استراتيجية للكرّ والفّر ويجعل استهدافها بالوسائل التقليدية أكثر صعوبة.



تُظهر صور الأقمار الصناعية تعرّض العديد من هذه المواقع - لا سيما في رأس عيسى - لأضرار جسيمة، ولا يُستبعد أن تستخدم واشنطن هذه الصور كدليل على أن "عملية بوسيدون آرثر" - المصممة لاستهداف قواعد الحوثيين - تنجح بالفعل في تقويض قدرات الحوثيين ولو نسبياً على الأقل. لكن بوجود ميزة تميل لصالح الحوثيين في المعركة وعدم توفر معلومات دقيقة عن حجم ترسانة أسلحة الجماعة، سيُصبح من الصعب على الإدارة الأمريكية تبرير شتّى المزيد من الغارات أمام الكونغرس الأمريكي ودفاعي الضرائب الأمريكيين، ففي نهاية المطاف لا يتطلب الأمر سوى إطلاق طائرة مسيرة حوثية واحدة باتجاه البحر الأحمر لكي تبقى الجماعة تهديداً في نظر شركات الشحن الدولية وبطلة في نظر مؤيديها.



مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تتزايد المخاوف من أن يأخذ التواجد العسكري الأمريكي في اليمن طابعاً أكثر رسمية مستقبلاً، لا سيما بعد تهديد زعيم جماعة الحوثيين عبدالملك الحوثي بمزيد من **التصعيد** وفي ظل **تقارير** غير مؤكدة عن خطط لمسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية لاستخدام جزيرة سقطرى كموقع عسكري استراتيجي

## قوات عسكرية أجنبية في المياه اليمنية

### العمليات العسكرية ضد الحوثيين

مع تصاعد هجمات الحوثيين على حركة الملاحة البحر الأحمر وخليج عدن، بدأت تحركات للتصدي لعدوان الحوثيين على الممرات المائية والتخفيف من تداعياته. استمرت عملية "حارس الازدهار" بكامل قوتها منذ أن **أطلقتها** واشنطن رسمياً في 18 كانون الأول/ديسمبر العام الماضي، بدعم من أكثر من 20 دولة، حيث نجحت البحرية الأمريكية وحلفاؤها بإسقاط مئات الصواريخ والطائرات المسيرة الحوثية - وبلغ العدد في إحدى المرات 28 صاروخاً/ طائرة مسيرة في **يوم واحد** و 21 صاروخاً/ طائرة مسيرة في **واقعة أخرى**. إلا أن هذا كلف معدات عسكرية بمئات الآلاف من الدولارات الأمريكية، وحصيلة قتلى شملت ثلاثة بحارة أمريكيين لقوا حتفهم في **حادثين منفصلين**، إلى جانب هجوم **كاد يستهدف** مدمرة صواريخ أمريكية.

بالتنسيق مع هذه الجهود، **أطلق** الاتحاد الأوروبي رسمياً عملية "أسبيديس" في 19 فبراير/ شباط **بمشاركة** سبع دول أوروبية (مبدئياً)، قامت أربع منها بإقراض سفنها حتى الآن للعملية التي تتخذ من اليونان مقراً لها ويقودها أميرال إيطالي. انضمت **إستونيا** في وقت لاحق، إلى جانب هولندا التي **أرسلت** فرقاطة في أواخر مارس/ آذار، لدعم العمليتين الأمريكية والأوروبية. بإطلاق عملية "أسبيديس"، يتعزز تواجد القوات العسكرية الأجنبية في ممرات الملاحة في المنطقة، حيث تنسق السفن الحربية الأوروبية بشكل وثيق مع نظيراتها الأمريكية، بصرف النظر عن **حادثة استهداف** الألمان لطائرة مسيرة أمريكية في اليوم الأول عن طريق الخطأ دون إصابتها. أتاحت عملية "أسبيديس" فرصة لحكومات الاتحاد الأوروبي (الحذرة والحريصة عادة) لتبرير تواجدها العسكري في البحر الأحمر، علماً بأن هذه العملية تعتمد مهام أكثر مرونة وهو ما قد يُحجمها عن التورط في صراع في حال اختار الأمريكيون تصعيد عملياتهم البحرية التي تُعدّ **الأكثر حدّة** منذ الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن البحرية الهندية لم تشارك رسمياً في أي من العمليتين (الأمريكية والأوروبية)، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في **حماية الممرات المائية** حول خليج عدن، حيث أنقذت سفينتين بعد اشتعال النيران فيهما إلى جانب ملاحقتها وتسليمها قراصنة صوماليين.

### تساؤلات تحيط بمصادر مخابراتية حوثية

في إطار جهود التنسيق العسكري المشار إليها آنفاً، أصبح التعاون لا يقتصر فقط على تشكيل تحالفات مناهضة للحوثيين، لا سيما بعد أن أثبت الحوثيون قدرتهم على استهداف وتتبع السفن التجارية بدرجة من الدقة وهو ما أثار تساؤلات حول دور إيران في تلك الهجمات. تُعزى بعض نجاحات الحوثيين - في استهداف السفن على الأقل - إلى تركيبهم أبراج تتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) على طول ساحل الحديدة وقيامهم بدوريات تستخدم أنظمة تتبع بشكل منتظم في البحر الأحمر، وفقاً لمصادر عسكرية حوثية وصيادين محليين.

إلا أن مسؤولين أمريكيين أبدوا قلقهم من تواجد سفينة "بهشاد" الإيرانية في البحر الأحمر وخليج عدن (وهي سفينة شحن يُشتبه منذ فترة في كونها إحدى سفن التجسس الإيرانية). تأكدت هذه الشكوك (ولو جزئياً) الشهر الماضي بعد أن **حذرت** الحكومة الإيرانية الأمريكيين من استهداف سفينة "بهشاد" وسفينة أخرى، قائلة إن سفنها هي عبارة عن "مستودعات أسلحة عائمة". جاء هذا التصريح في أعقاب ظهور تقارير تنفيذ بأن القوات الأمريكية نفذت **هجوماً إلكترونياً** على سفينة "بهشاد" أوائل فبراير/ شباط، وهو ما قد يفسر تغيير **السفينة مسارها فجأة** مخالفة خط سيرها المعتاد في البحر الأحمر، ورسوؤها في جيبوتي على بُعد مسافة قصيرة من قاعدة عسكرية صينية. ومن اللافت أن هجمات الحوثيين على السفن التجارية توقفت لستة أيام تزامناً مع رسو سفينة "بهشاد" على طول ساحل جيبوتي (حيث ربضت لأكثر من أسبوعين)، وهي أطول فترة هدوء يشهدها البحر الأحمر منذ أن تصاعدت الهجمات بداية العام.



بحلول أوائل مارس/ آذار، خفت حدة التوترات بما يكفي لتستأنف سفينة "بهشاد" تمسيطها لخليج عدن، حيث رصدت أنظمة تتبع موقع السفينة على بُعد أقل من 50 ميلاً بحرياً من سفينة "ترو كونفيدنس" التي استهدفها الحوثيون بهجوم يعتبر الأكثر دقة ودموية حتى الآن. ومن اللافت أن التحقيقات التي أعقبت الهجوم على سفينة "ترو كونفيدنس" كشفت الاستحواذ عليها مؤخرًا من قبل شركة أوك تري كايبتال - وهي نفس الشركة الأمريكية التي لها صلة (عبر شركة يونانية تابعة لها) بناقلة نفط إيرانية استولت عليها القوات الأمريكية العام الماضي قبل أن تستعيد القوات الإيرانية سيطرتها على الناقل في يناير/ كانون الثاني.

أثار استهداف سفينة "ترو كونفيدنس" تساؤلات حول صلة جنسية الشركة المالكة لها بالهجوم، وكذلك حول المنهجية المتبعة من قبل الحوثيين في استهداف السفن. فمُنذ بدء أزمة استهداف حركة الملاحة في البحر الأحمر، لجأت ست سفن على الأقل من السفن المستهدفة إلى نقل ملكيتها من شركات أمريكية أو بريطانية أو إسرائيلية. هذا وألمحت تقارير أولية لخبراء ملاحية إلى أن هجمات الحوثيين قد تكون متعمدة، سعياً للتحايل على الشركات التي قد تحاول نقل ملكية سفنها (تجنباً لاستهدافها)، رغم أن الجماعة تعتمد غالباً على بيانات قديمة للنقل البحري. هذا وأثار هجوم مؤخرًا على سفينة مملوكة للصين المزيد من الشكوك بشأن استهداف الحوثيين سفناً مسجلة ملكيتها لشركات وهمية، لكن يظل من الوارد أن تكون الهجمات إما مقصودة أو من باب التهور.

## الحوثيون يواصلون حملات القمع في الداخل رغم مطالبهم بتحرير فلسطين

لقيت خطابات القيادات الحوثية المطالبة بتحرير فلسطين أصداء ونجحت في حشد التأييد للجماعة من قاعدتها المحلية حسبما يظهر من التجمهرات الأسبوعية الحاشدة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. إلا أن هذه الدعوات المناصرة للقضية الفلسطينية لم تكبح الجماعة من ممارسة القمع دون رادع في اليمن وإفلاتها المعتاد من العقاب.

منتصف مارس/ آذار، تصدرت ممارسات القوات الحوثية في مدينة رداع بمحافظة البيضاء عناوين الصحف الدولية بعد أن أمر مشرف حوثي بهدم منزل في حارة الحفرة، ما تسبب في انهيار ثلاثة منازل مجاورة بوجود قاطنيها داخلها. وبحسب التقديرات، تجاوز عدد القتلى 12 شخصاً - تسعة من أسرة واحدة.

استهجنّت الأصوات المعروفة المناهضة للحوثيين الحادثة بأشد العبارات، بل وانتقدت شخصيات حوثية بارزة الحادثة في خطوة نادرة مطالبة بإجراء تحقيق وتعويض المتضررين. تُعد حادثة حارة الحفرة إحدى النماذج المأساوية للتطرف والعنف الحوثي المُمارس ضد المدنيين، إلا أنها ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها قوات الحوثيين هذا التكتيك. منذ بداية العام، وثق مركز صنعاء خمس حوادث حاصرت فيها قوات الحوثيين منازل سكنية: حادثتان وقعتتا في 6 و12 فبراير/ شباط، وأخرتين في 13 فبراير/ شباط، وحادثة في 7 مارس/ آذار. مثلاً في 6 فبراير/ شباط، فجرّ الحوثيون منزل بيت الطويل في قرية المشاعبة بمديرية المشنة جنوب غرب إب، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في الأيام التالية للواقعة.

فضلاً عن ذلك، سلطت منظمات حقوقية ونشطاء الضوء على عدد من الانتهاكات المرتكبة في سجون الحوثيين منذ بداية العام. ففي أواخر يناير/كانون الثاني، توفي رجل بعد يومين من إطلاق سراحه من أحد السجون التي يديرها الحوثيون في صنعاء، حيث ألقى به لعدة أسابيع عقب اختطافه من منزله، ويُشتبه أن سبب الوفاة ناجم عن مضاعفات صحية جراء التعذيب. وفي 8 فبراير/ شباط، مُنع معتقل في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للحوثيين بصنعاء من تلقي الرعاية الطبية بعد تعرضه لمشاكل صحية جراء التعذيب - وفق أبناء. بعد أسبوع واحد من هذه الحادثة، تداولت أنباء خبر منع رئيس نادي المعلمين اليمنيين، المحتجز لدى سلطات الحوثيين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، من تلقي الرعاية الطبية بعد دخوله في غيبوبة جراء إضرابه عن الطعام. كما أفادت تقارير في 26 فبراير/ شباط عن وفاة رجل آخر جراء تعذيبه في سجن يديره الحوثيين في تعز.

## المواجهات البحرية تُفاقم حدة التوترات في الداخل مع تزايد الاقتتال على الجبهات

أثارت هجمات الحوثيين على حركة الملاحة والسفن التجارية - والرّد عليها بغارات جوية أمريكية- بريطانية - مخاوف متزايدة فيما يتعلق بالوضع الأمني داخلياً مع تزايد الاقتتال على الجبهات. طبقت قوات الحوثيين إجراءات أمنية صارمة في المناطق القريبة من مواقع منصات إطلاق الصواريخ المتنقلة، وفرضت طوقاً أمنياً مُشدداً على مساحات شاسعة من المناطق السكنية في جنوب وساحل الحديدة، إلى جانب اعتقالها أربعة مدنيين في 31 يناير/ كانون الثاني، لانتقاطهم صوراً لموقع عسكري في إب.

في المقابل، قاوم السكان المحليون عسكرة الحوثيين للمناطق الحضرية مخافة استهداف أراضيهم بالغارات الجوية الأمريكية-البريطانية، حيث **اتهمت** السلطة المحلية في الحديدة الجماعة باستخدام المدنيين كـ "دروع بشرية". وعلى الرغم من أن تجنيد الجماعة (للبالغين والأطفال على حد سواء) يشير إلى استمرار التأييد لها من قاعدتها المحلية، تحولت جهود معارضة الحوثيين إلى أعمال عنف في بعض الأحيان. ففي أوائل فبراير / شباط مثلاً، فتح رجال قبليين من مديرية الرياشية غربي البيضاء النار على قاذفة صواريخ حوثية كانت تريض بالقرب من منازلهم، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات انتهت باعتقال 10 من رجال القبائل ومقتل عدد من عناصر الحوثيين - وفقاً لمصادر قبلية.

أما في المناطق غير المأهولة بالسكان، فقد أرسلت قوات الحوثيين تعزيزات كبيرة إلى الجبهات في ساحل الحديدة ولا سيما في منطقة بيت الحشاش وعزلة ربع المحل في مديرية حيس جنوب الحديدة. أرسل الحوثيون كذلك تعزيزات مكثفة إلى مواقع لهم في الضالع وأخر مارس/آذار، بعد عدة أسابيع من معارك قتالية عنيفة، وقوات إضافية من محافظات صعدة وذمار وإب إلى جبهات حجر والفاخر وباب غلق ومريس. هذا وتزايدت مخاوف السكان المحليين في المحافظات من إمكانية استغلال تواجد التعزيزات كمبرر لشن هجوم على تلك المناطق، حتى لو خفّت حدة الهجمات في البحر الأحمر في المستقبل القريب.

في سياق مماثل، استمر القتال بين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة وتلك التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي على نحو مطرد في العديد من المناطق، وهو ما يشير إلى أن الحوثيين لم يتراجعوا عن مناوراتهم العسكرية الاستراتيجية في الداخل رغم هجماتهم في البحر الأحمر. شهدت الضالع تحديداً اشتباكات عنيفة خلال الأشهر الأخيرة، وأسفرت معارك امتدت لأسبوعين (من 15 إلى 29 مارس/آذار) عن مقتل نحو 72 مقاتلاً حوثياً وإصابة 125 آخرين على الأقل، إلى جانب مقتل 28 جندياً من المعسكر المناهض للحوثيين وإصابة 69 آخرين. هذا ولا تزال عقبة ثرة وعقبة الحلحل - على طول الحدود بين مديرية مكيراس جنوبي البيضاء ومديرية لودر شمالي أبين - ساحة قتال مشتتة، فضلاً عن الجبهات الواقعة جنوب مدينة مأرب (لا سيما مديرية حريب وجبل البلق الشرقي).

تزامناً مع هذه التوترات ومع الجهود المبذولة **لإعادة فتح الطرق** في العديد من هذه المناطق (وخاصة عقبة ثرة)، تبرز تساؤلات حول مآل الأوضاع في جبهات القتال المشار إليها وحول إمكانية تسييس التدابير الساعية للتهديئة، مع تساؤل الآمال في توصل الحوثيين والمسؤولين الحكوميين إلى تسوية بوساطة الأمم المتحدة والتي كانت مرتقبة حتى نهاية 2023.

## أبناء عن وفاة عدد من قيادات فرع تنظيم القاعدة في اليمن تثير الشكوك حول عمليات تصفية

في ظروف غامضة، أعلن في شهر مارس/آذار، عن وفاة عدد من قيادات فرع تنظيم القاعدة في اليمن (المعروف باسم تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب)، حيث بدأ الأمر **بإعلان مفاجئ** بتاريخ 10 آذار/مارس، عن وفاة أمير فرع التنظيم في اليمن خالد باطرفي (سعودي الأصل والذي تولى الرعامة منذ فبراير/شباط 2020) بعد عدة أشهر من المرض - حسب المعلومات. وأعلن التنظيم تنصيب سعد العولقي أميراً جديداً له، وهو شخصية يمنية بارزة تربطها علاقات قوية مع قبائل شوبة ويحظى بشعبية بين العناصر الأصغر سناً في التنظيم.

هذا وتبع تنصيب العولقي سلسلة من الحوادث الغريبة طالت أعضاء بارزين آخرين في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وهو ما أثار شكوكاً بمحاولة الزعيم الجديد لفرع التنظيم في اليمن تصفية منافسيه المحتملين لإفساح المجال أمامه لاختيار قيادات الصف الأول بعناية. ومن بين عناصر التنظيم الذين توفوا: **خالد الصنعاني** - مهندس الطائرات المسيرة الذي لعب دوراً في نجاح التنظيم مؤخراً في شن عمليات بهذا النوع من الأسلحة، وقيل بأنه لقي حتفه في حادث سير في 15 مارس/آذار، **وكذلك ابن المدني**، نجل سيف العدل (الجهادي المصري البارز المقيم في إيران والزعيم الفعلي للتنظيم الأم)، والذي توفي في اليوم التالي لمقتل الصنعاني إثر اندلاع حريق في مسكنه. بعدها بأسبوعين، زُعم أن مانع بن عبدالله هضبان، المكني **بأبو عرفج الجوفي** - لقي حتفه غرقاً في سيل في وادي سر بمديرية القطن في حضرموت.

**وليام كلوف** هو محرر في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. قبل انضمامه للمركز، أقام كلوف وعمل لعدة سنوات في العالم العربي، تحديداً في القطاع الإنساني ومجال الأبحاث، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط من جامعة تكساس في أوستن وأيضاً خريج برنامج زمالة مركز الدراسات العربية في الخارج (المعروف بـ كاسا - CASA) التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.





عملة معدنية من فئة 100 ريال سكهها البنك المركزي اليمني في صنعاء (الخاضع لسيطرة الحوثيين) أواخر مارس / آذار لتحل محل الأوراق النقدية البالية من فئة 100 ريال (الطبعة القديمة) // من ملفات صور مركز صنعاء

## التطورات الاقتصادية

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

### التطورات المالية والنقدية

الآثار المترتبة على إدراج الحوثيين في قائمة الكيانات الإرهابية: تفاقم التعقيدات وحالة من عدم اليقين

أثار قرار إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بإعادة إدراج جماعة الحوثيين في قائمة الكيانات الإرهابية العالمية المصنفة تصنيفاً خاصاً (والذي دخل حيز التنفيذ في 16 فبراير/شباط) جدلاً واسعاً. اتخذت الخطوة في أعقاب سلسلة من الهجمات الصاروخية شنها الحوثيون على السفن التجارية العابرة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وبموجب هذا التصنيف، يُسمح لوزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة بجماعة الحوثيين بغرض إعاقة قدرتهم على تمويل الأنشطة التي تعتبرها الولايات المتحدة "إرهابية"، كما يُحظر على المواطنين والشركات الأمريكية التعامل مع أي كيانات/ أفراد مرتبطين بالحوثيين ما لم يحصلوا على إذن خاص، إلى جانب حظر التعامل مع الشركات المملوكة جزئياً للحوثيين أو الكيانات ذات الصلة المدرجة في القائمة السوداء.

خارج الولايات المتحدة، يبعث هذا التصنيف برسالة قوية إلى الدول الأخرى والمنظمات للحد من التعامل مع الجماعة خشية انتهاك العقوبات الأمريكية، حيث قد تجد الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الحوثيين نفسها في ورطة تصل حد إدراجها ضمن قائمة سوداء مماثلة. ومن هذا المنطلق، قد تنجح العقوبات الجديدة في الحد من قدرة الحوثيين على الوصول إلى الأموال اللازمة للإمدادات الأساسية والمعدات ورواتب المقاتلين، وربما التأثير على قدراتهم العسكرية.



يهدف قرار إدراج جماعة الحوثيين في قائمة الكيانات الإرهابية العالمية المصنفة تصنيفاً خاصاً إلى تحقيق التوازن بين ممارسة الضغط على الجماعة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية. وبالمقارنة مع التصنيف السابق للجماعة كمنظمة إرهابية أجنبية (والذي يُوسع دائرة العقوبات المفروضة)، يعد التصنيف الأخير أضيق نطاقاً وهو ما قد يُخفف من تأثير القرار على إيصال المساعدات الإنسانية. لكن هذا لم يمنع المخاوف من تداعياته على تدفق المساعدات وعلى الاقتصاد اليمني، برغم أن الهدف المعلن هو الضغط على الحوثيين وردع هجماتهم على سفن الشحن التجارية. وللتعامل مع هذه المخاطر والتخفيف من التداعيات، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية **خمسة تراخيص عامة** تسمح بتعاملات محددة النطاق مع الحوثيين تقتصر على توفير السلع الزراعية والأدوية والأجهزة والمعدات الطبية (بما في ذلك قطع الغيار والمكونات وتحديثات البرامج الخاصة بالأجهزة الطبية)؛ وتوفير خدمات الاتصالات والبريد والإنترنت؛ والحوالات المالية الشخصية؛ المشتقات النفطية التي تأتي إلى اليمن في شكل واردات سلعية؛ واستمرار أنشطة الموانئ والمطارات الضرورية لتلبية احتياجات الشعب اليمني.

على الرغم من النهج المُوجّه والمُستهدف، تظل هناك مخاوف بشأن العواقب غير المقصودة على الاقتصاد اليمني ووصول المساعدات الإنسانية إلى البلاد، فزُعم أن التصنيف يستثني فرض عقوبات مباشرة على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، إلا أنه قد يخلق مناخاً من الخوف ويثبط الانخراط في الأنشطة الإغاثية الأمر الذي سيعيق عن غير قصد إيصال المساعدات إلى ملايين المحتاجين، خاصة وأن الحوثيين يُسيطرون على المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في اليمن حيث يتركز نحو 70 في المئة من إجمالي عدد سكان البلاد. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي هذا التصنيف إلى تعطيل حركة التجارة والأنشطة الاستثمارية وهو ما سيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي المتردي أساساً وسيُفاقم من حالة عدم الاستقرار.

فضلاً عن ذلك، من المحتمل أن يؤثر التصنيف بشكل كبير على أنشطة البنوك اليمنية ويزيد من عزلها عن النظام المالي العالمي. من المرجح أن تقوم البنوك المرابطة الأجنبية بتكثيف إجراءات الحد من المخاطر واعتماد لوائح أكثر صرامة للامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال، ووقف التعامل مع البنوك اليمنية لتجنب أي خرق محتمل للعقوبات وعدم المغامرة بسمعتها. قد يؤدي ذلك إلى تقويض قدرة البنوك اليمنية على إنجاز المعاملات المالية الدولية، وقدرتها على التعامل مع البنوك المرابطة الأجنبية في ظل ارتفاع تكلفة الامتثال للوائح المعمول بها، واحتمال ارتفاع رسوم المعاملات المالية والتمويلات التجارية بشكل كبير بالنسبة للبنوك اليمنية، وهو ما قد يُصعب بدوره استيراد السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء، التي ستصبح أكثر كلفة.

لا يظهر حتى الآن التأثير الكامل لهذا التصنيف والذي يتوقف على عدة عوامل، كما لا يتضح بعد طبيعة رد فعل الحوثيين على ذلك وآلية تكيف النظام المالي في مناطق سيطرتهم مع هذه التطورات. كما ستعتمد درجة تأثير التصنيف على الحوثيين وعلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كبير على التفسيرات المتباينة وآلية تطبيق العقوبات الواردة في التصنيف من قبل الدول والكيانات المختلفة. مع الاحتمالات الواردة بحدوث تداعيات غير مقصودة نتيجة القرار، يستدعي الأمر متابعة دقيقة وجهود دبلوماسية متواصلة، وتزويد البنوك اليمنية بالدعم الفني لإثبات قدرتها على الامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال والتخفيف من تداعيات التصنيف عليها. من الأهمية بمكان الاستغلال الفعال لأي إعفاءات قد تُطبّق ومواصلة الحوار مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني للتخفيف من التداعيات السلبية لهذا التصنيف.

## الدعم السعودي يعزز قيمة الريال اليمني بعد هبوطه الحاد

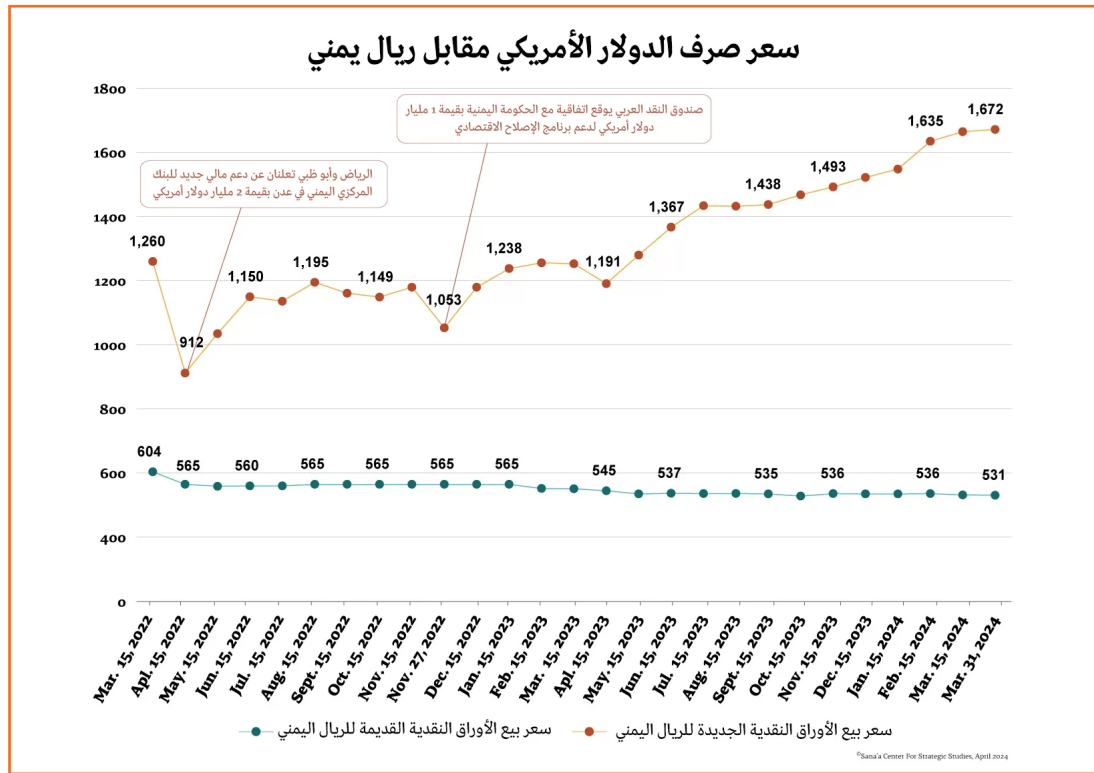
في فبراير/شباط، أفرجت المملكة العربية السعودية عن الدفعة الثانية البالغة 250 مليون دولار أمريكي من المنحة المُتعهد بها سابقاً بقيمة 1.2 مليار ريال سعودي لدعم قيمة الريال اليمني وميزانية الحكومة، وبأتي هذا بعد أكثر من ستة أشهر من تقديم الدفعة الأولى البالغة 267 مليون دولار أمريكي في أغسطس/ آب من العام الماضي. ساعد التمويل على سد النقص في احتياطات البنك المركزي اليمني بعدن من النقد الأجنبي، وسمحت للبنك بإعادة طرح مزادات لبيع العملات الأجنبية التي تساهم في تمويل استيراد السلع الأساسية، لا سيما المواد الغذائية.

سرعان ما ساهم ضخ التمويل المشار إليه أعلاه في رفع قيمة الريال اليمني المتداول في مناطق سيطرة الحكومة بنسبة 2 في المائة بادئ الأمر (من 1,665 ريال يمني إلى 1,625 ريال مقابل كل دولار أمريكي بحلول منتصف فبراير/شباط)، لتستقر قيمة العملة بعد هبوطها جراء استنزاف الخزينة الحكومية. خلال شهر يناير/كانون الثاني وحده، فقد الريال اليمني المتداول في مناطق سيطرة الحكومة (من فئة الأوراق النقدية الجديدة) أكثر من 5% من قيمته بعد تراجعها من 1,543 ريال يمني إلى 1,626 ريال يمني مقابل كل دولار أمريكي بنهاية الشهر.

أواخر يناير/كانون الثاني، استأنف البنك المركزي اليمني في عدن طرح مزادات بيع العملات الأجنبية حيث شهدت المزادات الأولية طلباً قوياً، حيث كانت تغطية الاكتتاب 100% في مزادي 24 يناير/كانون الثاني و15 فبراير/شباط، اللذان طرحا 40 مليون دولار أمريكي و60 مليون دولار أمريكي للبيع على التوالي. إلا أن الارتفاع الأولي في قيمة الريال كان مؤقتاً حيث عاود الانخفاض نسبياً خلال النصف الثاني من شهر فبراير/شباط، وظل السعر متذبذباً بين 1,630 ريال يمني و1,685 ريال يمني لكل دولار أمريكي، الأمر الذي يعكس استمرار حالة عدم اليقين بشأن قدرة الحكومة على معالجة العجز المالي المتزايد في الموازنة.

رغم بعض التذبذبات، شهد الريال مرحلة من الاستقرار النسبي خلال شهر مارس/آذار، حيث بلغ متوسط سعر الريال اليمني حوالي 1,667 ريال يمني لكل دولار أمريكي مع بدء مفعول الضخ المالي السعودي، لكن المخاوف ظلت قائمة بسبب اعتماد الحكومة الكبير على هذه الأموال كمصدر دعم، إلى جانب تضائل مواردها والذي يهدد باستنزاف احتياطات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي بسرعة.

يُذكر أن البنك المركزي اليمني في عدن عقد خمسة مزادات لبيع العملات الأجنبية منذ بداية العام، قامت من خلالها البنوك اليمنية بشراء 178 مليون دولار أمريكي (78%) من أصل 230 مليون دولار أمريكي عرضت للبيع. رغم ذلك، لا يزال مستقبل قيمة الريال اليمني على المحك، فالاستقرار الذي حققه الدعم السعودي هو استقرار مؤقت، علماً بأن الرياض تأتت في الإفراج عن هذه الأموال. على ضوء هذا، قد يشهد الريال هبوطاً جديداً وربما إلى مستويات قياسية بدون دعم إضافي.



## قواعد جديدة لمنافذ وشركات الصرافة في صنعاء

في 19 فبراير/شباط، أصدرت جمعية الصرافين اليمنيين، ومقرها صنعاء، قواعد جديدة لمنافذ وشركات الصرافة العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين، بزعم ضمان شفافية تعاملاتها. تحظر القواعد الجديدة بشكل صارم الإفصاح عن أرصدة العملات المحلية أو الأجنبية للعملاء التجاريين خلال ساعات العمل، وعلو على ذلك، تفرض تطابق التحويلات المالية والمدفوعات الآن مع العملة المستخدمة لتفادي الالتباس لدى العملاء - أي أن تُدفع تحويلات الدولار بالدولار، وألا تُحوّل إلى الريال بسعر الصرف المتداول داخلياً. بالنسبة للمبالغ المحولة بالدولار الأمريكي، يجب أن يتماشى سعر الصرف المعتمد للمدفوعات مع سعر "الدولار الأزرق" في السوق، والذي يعكس عادةً القيمة السوقية الفعلية. كما دُكرت الجمعية منافذ الصرافة بأهمية الاحتفاظ بما يكفي من النقد بالريال اليمني والعملات الأجنبية لضمان قدرتها على تلبية جميع طلبات الحوالات المالية دون تأخير.

ونوّهت الجمعية إلى أن الصرافين يتحملون المسؤولية الكاملة للائتمان لهذه اللوائح الجديدة وأن عدم التقيد بها سينجم عنه عقوبات أو عواقب أخرى. وزعمت الجمعية أن اللوائح الجديدة تهدف إلى خلق بيئة مالية أكثر استقرارًا وشفافية وملائمة للعملاء، وتساعد منافذ وشركات الصرافة الملتزمة بهذه القواعد على حماية سمعتها وتقديم خدمة أفضل لعملائها التجاريين.

## البنك المركزي اليمني في صنعاء يصدر توجيهات لمكافحة الاحتيايل المالي وتنظيم عمل شركات الصرافة

**أصدر** البنك المركزي اليمني في صنعاء في 29 فبراير/شباط، قرارين يهدفان إلى مكافحة الاحتيايل المالي وتعزيز الأمن المالي، ووضع ضوابط جديدة لترخيص وتشغيل قطاع الصرافة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

**ويُحدد القرار رقم (2)**، بشأن "مكافحة الاحتيايل في المؤسسات المالية"، إجراءات للكشف عن أنشطة الاحتيايل ومنعها والإبلاغ عنها وكذلك الأطراف المسؤولة عن مكافحة الاحتيايل إلى جانب وضع سياسات مكافحة الاحتيايل وحماية عملاء ووكلاء المؤسسات المالية. من جهة أخرى، **يُحدد القرار رقم (3)**، بشأن "رأس مال ورسوم تراخيص شركات و منشآت الصرافة و ضماناتها و واجباتها"، الحد الأدنى المطلوب لمبلغ رأس المال المدفوع للترخيص بمزاولة أعمال الصرافة بناءً على الفئة المصنفة فيها الشركة/ المنشأة. يُطلب من الشركات المشغلة المرخص لها بمزاولة أعمال الصرافة وتشغيل شبكة محلية لتحويل الأموال (ويشار إليها بالشركات المشغلة) الاحتفاظ بحد أدنى من رأس مال يبلغ 1.25 مليار ريال يمني. أما شركات الصرافة التي تقدم خدمات الصرافة ولكن لا يُسمح لها بتشغيل شبكة محلية لتحويل الأموال (ويشار إليها بالشركات فقط)، فيشترط أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 500 مليون ريال يمني. من جهة أخرى، تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لـ "منشآت" الصرافة بـ 10 ملايين ريال يمني.

فيما يتعلق برسوم الترخيص والتجديد، يتعين على الشركات المشغلة دفع 5 ملايين ريال يمني عن المركز الرئيسي للشركة بالإضافة إلى 500 ألف ريال يمني عن كل فرع من فروع الشركة المشغلة. من جهة أخرى، يتعين على الشركات دفع مليوني ريال يمني كرسوم عن المركز الرئيسي للشركة بالإضافة إلى 500 ألف ريال يمني عن كل فرع من فروع الشركة، بينما يتعين على محل الصرافة دفع مليون ريال يمني. هذا ويُطلب من جميع الشركات إيداع ضمان نقدي لدى البنك المركزي اليمني في صنعاء لضمان الامتثال للقوانين والتعليمات التنظيمية، مع اختلاف المبالغ المطلوبة بحسب الفئة المصنفة فيها الشركة/ المنشأة.

إضافة إلى ذلك، تعتبر المادة (4) من أهم المواد الواردة في القرار رقم (3)، حيث تحدد الأنشطة المصرح بها للوكلاء لأغراض إصدار ودفع الحوالات المحلية عبر الشبكة أو نظام الشركة؛ وكذلك المادة (5) التي تحدد اللوائح الخاصة بعمليات الصرف والتعاملات مع البنك المركزي اليمني وواجبات الشركة والجزاءات المفروضة في حال عدم الامتثال؛ إلى جانب المادة 19، التي تحدد الجزاءات الأخرى في حال ارتكاب أي مخالفات بما في ذلك سحب التراخيص الممنوحة في حال قامت الشركة المشغلة/ الشركة/ المنشأة بمنح قروض أو أرصدة ائتمانية أو سحب على المكشوف لملاكها أو وكلاتها أو عملائها الدائمين.

دخلت هذه القرارات حيز التنفيذ فور نشرها في الجريدة الرسمية، وفي غضون 30 يومًا من صدور اللوائح التي أصبحت قانوناً، مُنعت مزاولة أعمال الصرافة من فتح أية حسابات جديدة للأفراد أو تسجيل معاملات ائتمانية في حساباتهم، بينما تم استثناء الشركات المشغلة وشركات الصرافة التي تفتح حسابات تجميعية لتسوية المعاملات والأرصدة للشركات التجارية التي لديها سجل تجاري قانوني.

في السياق، أدت أزمة السيولة في القطاع المالي في اليمن - والتي بدأت في أواخر عام 2016 - إلى حركة كبيرة للتدفقات المالية من القطاع المصرفي الرسمي إلى سوق الصرافة غير المنظم. ومن حينها، قامت الشركات المزاولة لأعمال الصرافة وتحويل الأموال بفتح حسابات للأفراد ومنح القروض والأرصدة الائتمانية لملاكها ووكلائها وعملائها، في انتهاك للقانون. في السابق، لجأ البنك المركزي اليمني بصنعاء إلى إصدار تعليمات تمنع فتح حسابات للأفراد، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل. وإذا ما تم تطبيق القرارات الجديدة، فيُحتمل أن يؤدي ذلك إلى إغلاق العديد من منافذ الصرافة وتهديد حركة القطاع. راكمت شركات ومنشآت الصرافة مئات المليارات من الريالات اليمنية في أنظمتها المحاسبية، وقامت غالبية تلك الشركات ومقدمو الخدمات المالية باستخدام هذه الأموال في استثمارات عالية المخاطر وبالتالي من المحتمل أن تكون غير قادرة على دفع الأموال للمودعين.



## وزارة المالية تصدر تعميماً بشأن نظام ضبط النفقات

في 20 فبراير/شباط الماضي، اتخذت وزارة المالية التي تديرها الحكومة خطوات لضمان إدارة مالية أكثر مسؤولية من خلال إصدار التعميم الوزاري رقم (1) لسنة 2024. يحدد التعميم آلية تطبيق نظام ضبط النفقات لجميع الدواوين والهيئات والمصالح والمكاتب التنفيذية التابعة للسلطة المركزية.

يستند التعميم المشار إليه إلى قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2024، الذي وضع إطار عمل لمراقبة الإنفاق والالتزامات الحكومية. يهدف هذا التركيز المتجدد على الرقابة المالية إلى اعتماد قدر أكبر من الكفاءة والشفافية في الشؤون المالية للدولة وضمان توافق الإنفاق الحكومي مع الموازنة المالية وتوجيهه نحو الأولويات المحددة. يُطلب من جميع الجهات الحكومية الآن تقديم خطط شاملة تُحدّد نفقاتها المتوقعة للسنة المالية بأكملها، ويجب تحديث هذه الخطط على أساس ربع سنوي لتعكس أي تعديلات أو تغييرات في احتياجات الإنفاق. كما يجب إبلاغ وزارة المالية على الفور بأي تعديلات تطرأ على هذه الموازنات مصحوبة بخطة معدلة لما تبقى من السنة المالية. يتناول التعميم أيضاً مختلف الجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ نظام ضبط الإنفاق، ويقدم المزيد من الإرشادات للجهات الحكومية بشأن الالتزام بالإجراءات ذات الصلة.

هذا ويسعى التعميم إلى معالجة الأزمة المالية المتفاقمة التي تعاني منها الحكومة اليمنية، بعد أن أدت هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة على موانئ تصدير النفط في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2023، إلى القضاء على مصدر الإيرادات الرئيسي للحكومة. كما ضغط الحوثيون منذ أوائل العام 2023 على المستوردين التجاريين لإعادة توجيه الشحنات من ميناء عدن إلى الجديدة، مما حرّم الحكومة من الإيرادات الجمركية الهامة.

## جدل بسبب إحالة محافظ البنك المركزي إلى التحقيق

في 20 فبراير/شباط، أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى محسن يحيى طالب **مذكرة** تتهم محافظ البنك المركزي أحمد غالب المعبقي بعرقلة تنفيذ التعزيز المالي للسلطة القضائية. وجاء هذا الإجراء عقب اجتماع استثنائي للمجلس ناقش العوائق التي تعترض صرف المخصصات المالية من البنك المركزي اليمني في عدن، خصوصاً تلك المخصصة لصرف الرواتب. وطالبت المذكرة بإحالة المحافظ إلى النيابة العامة للتحقيق معه ومنعه من السفر، وهو ما تم المصادقة عليه في 20 فبراير/شباط الماضي. تحرك أبناء قبائل الصبيحة، التي ينتمي إليها المعبقي، للدفاع عنه حيث تجمّع العشرات أمام منزله في المدينة الخضراء بمحافظة لحج في 23 فبراير/شباط، تضامناً معه، **وأصدرت القبائل بياناً** أشارت فيه إلى أن جميع أجهزة الحكومة لا تصرف رواتب موظفيها بانتظام. حينذاك، ضغط مجلس القيادة الرئاسي على القضاة **للتراجع عن الشكوى**، وأكدت النيابة العامة أن المسألة قد حُلّت.

أثارت الواقعة جدلاً واسعاً، حيث أعرب النائب البرلماني علي عشان عن مخاوفه من تسييس مؤسسات الدولة، وحث السلطات على معالجة هذه المسألة. وردّ خبراء قانونيون هذه المخاوف، مسلطين الضوء على افتقار مجلس القضاء الأعلى للسلطة القانونية في هذه الحالة، مؤكدين على أن مجلس القضاء الأعلى لا يملك صلاحية التحقيق مع أفراد من خارج السلك القضائي، أو منعهم من السفر، أو إحالة الأفراد إلى النيابة العامة ما لم تدخل المخالفة أو الجريمة المرتكبة في نطاق الولاية القضائية. كان محسن طالب قد عُيّن مؤخراً رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، وتربطه علاقات وثيقة مع عضو مجلس القيادة الرئاسي عبد الرحمن المحرمي. أثار هذا الأمر تكهنات بأنه يسعى إلى الحصول على خدمات لصالح بنك القطيفي الإسلامي **للتتمويل الأصغر** ومقره عدن، والذي يُزعم أن لطالب صلات به.

يعتبر البنك المركزي اليمني في عدن بمثابة الخزانة الحكومية والكيان المسؤول عن تنفيذ ميزانيتها، حيث يتم توريد الأموال إليه ويقوم بتوزيعها على النحو المنصوص عليه في الميزانية المعتمدة، بما في ذلك نفقات الرواتب والتكاليف التشغيلية. بموجب القانون، يمكن للبنك المركزي رفض طلبات للإنفاق في حال كانت الدولة تفتقر إلى الموارد الكافية، وقد مارس البنك هذه الصلاحية على نطاق واسع في ضوء الأزمة المالية المستمرة التي تواجهها الحكومة، مما أثار تساؤلات حول قرارات المحافظ بحجب الأموال.

## التنافس بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن يعرقل تدفقات التحويلات المالية

في فبراير/شباط الفائت، غاص النظام المالي اليمني الهش أساساً في أزمة أعمق حين دخل فرعا البنك المركزي المتنافسان في عدن وصنعاء، معركة للسيطرة على التحويلات المالية وقطاع تحويل الأموال الذي يعتبر قطاعاً هاماً لملايين اليمنيين ممن يعتمدون على الأموال المرسله لهم من الخارج للعيش والبقاء في ظل الصراع الدائر.

اندلع التنافس الأخير في منتصف فبراير/شباط الماضي، عندما أطلق البنك المركزي اليمني في عدن شبكة جديدة هي الشبكة الموحدة للأموال (UNMONEY) بهدف تعزيز الشفافية والرقابة على التدفقات المالية. بموجب **التعميم** الصادر، يُلزم البنك المركزي شركات ومنشآت الصرافة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة باستخدام شبكة (UNMONEY) وهو ما أثار جدلاً واسعاً، حيث **اتهمت** نقابة الصرافين الجنوبيين التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي - والتي تمثل كبرى شركات الصرافة - البنك المركزي اليمني في عدن بتغليب مصالح الحوثيين ومحاولة القضاء على مواردهم.

ردًا على ذلك، حظر البنك المركزي اليمني بصنعاء، في شهر مارس/آذار، جميع التعاملات مع نقابة الصرافين الجنوبيين وفرض قيودًا على مدفقات التحويلات المالية، وبأوامر من البنك المركزي اليمني بصنعاء، أصدرت جمعية الصرافين اليمنيين بصنعاء **تعميمًا** بتاريخ 4 مارس/آذار، يحظر على شركات ومنشآت الصرافة وشبكات تحويل الأموال المحلية التعامل مع شبكة (UNMONEY) والبنوك غير المرخص لها من قبل البنك المركزي اليمني بصنعاء. خصّ التعميم بالذكر بنكين هما بنك القطيفي الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك البشري للتمويل الأصغر، ويقع المقر الرئيسي لكل منهما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وبرزا كجهتين فاعلتين رئيستي في تسهيل التحويلات المالية داخل اليمن. في 13 مارس/آذار، أصدر البنك المركزي اليمني بصنعاء **تعميمًا استباقيًا من ثلاث صفحات** إلى جميع البنوك وشركات/ منشآت الصرافة، يحظر استلام الحوالات المالية بأي عملة غير الريال السعودي، بغض النظر عن العملة الأصلية للحوالة (والتي عادةً ما تكون بالدولار الأمريكي أو الريال اليمني). كما حظر التعميم صرف الحوالات المالية (عبر ويسترن يونيون وموني جرام وما شابهها) من خلال أي وكلاء لشركات الصرافة والبنوك الموجودة خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أو من فروع غير مرخصة من قبل البنك المركزي اليمني بصنعاء.

في 19 مارس/آذار، ردّ البنك المركزي اليمني بعدن بدوره عبر إدراج خمسة بنوك في صنعاء والشبكات التابعة لها في القائمة السوداء، مما زاد من عرقلة التحويلات المالية. البنوك الخمسة المشار إليها هي: بنك التضامن (الإسلامي)، بنك اليمن والكويت، بنك الأمل للتمويل الأصغر، مصرف اليمن البحرين الشامل، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي. كان هذا مجرد خطوة أولى في سلسلة من الإجراءات العقابية التي لا تزال تهدد النظام المصرفي وقطاع تحويل الأموال

يُهدّد هذا التصعيد المتبادل بشلّ قطاع تحويل الأموال بعرقلة مدفقات التحويلات المالية وزعزعة استقرار الريال اليمني، حيث وردت أنباء عن توقف شبه تام في التحويلات المالية بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ومناطق سيطرة الحوثيين. واجهت الشركات التجارية صعوبات في إنجاز المعاملات المالية، بينما واجه المواطنون صعوبات في إرسال الأموال عبر المناطق المنقسمة داخل البلاد. هذا وأدى حظر الحوثيين لصرف الحوالات بعملة الدولار إلى تفاقم الوضع، خاصة خلال شهر رمضان حيث تزداد الحوالات المالية عادةً. عمّد الحوثيون إلى تقليص التعامل بالدولار الأمريكي في ظل أزمة السيولة الحادة التي يعانون منها وبعد إدراجهم من قبل الولايات المتحدة في قائمة الكيانات المصنفة كإرهابية، وشملت إجراءاتهم إيقاف تداول الدولار الأبيض وحظر تداول الدولار الأزرق لدفع الحوالات الخارجية إلى اليمن

يُعد حظر التعاملات بالدولار الأمريكي وإجبار البنوك ومنافذ الصرافة على تحويلها إلى الريال السعودي أحدث فصل في ملحمة الحرب المالية، ففي عام 2020، تسبب الحوثيون بحالة من الفوضى بعد حظرهم تداول الأوراق النقدية الجديدة للريال اليمني (التي طبعتها البنك المركزي اليمني بعدن) في مناطقهم وفرضوا رسوماً هائلة (تتجاوز قيمة الحوالة نفسها) على أي تحويلات مالية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

أواخر مارس/آذار، تم التوصل إلى إجراءات تهدئة أتاحت متنفس مؤقتاً رغم هشاشتها. في 26 آذار/مارس، أصدر البنك المركزي اليمني بصنعاء (الخاضع لسيطرة الحوثيين) **تعميمًا** جديدًا يلغي الحظر المفروض على البنوك التي تتعامل مع شركتي القطيفي والبشري للصرافة؛ وفي المقابل، ألغى البنك المركزي اليمني بعدن توجيهاته التي تحظر التعامل مع البنوك الخمسة التي تتخذ من صنعاء مقراً لها. جاءت هذه الخطوات في أعقاب جهود **وساطة** شاركت فيها جمعية البنوك اليمنية والبنوك المتضررة من الإجراءات الأخيرة؛ كما **أفادت** مصادر إعلامية عن مشاركة وسطاء خارجيين دون تحديد هويتهم.

إلا أنّ نتائج هذه الوساطة كانت مؤقتة، فالصراع الأساسي القائم من أجل السيطرة على النظام المالي اليمني وانعدام الثقة بين السلطات المتنافسة تُمثل تحديات كبيرة تعيق إيجاد حل دائم. يُسلط هذا الصراع الضوء على تعقيدات الوضع في اليمن، فبينما يسعى البنك المركزي اليمني بعدن إلى تنظيم سوق الصرافة وتحقيق الاستقرار في قيمة الريال، يرى الحوثيون أن أية إجراءات من هذا القبيل تشكل تهديدًا لسلطتهم.

## البنك المركزي بصنعاء يطرح عملة معدنية جديدة مع احتدام المواجهة مع مركزي عدن

في 31 مارس/آذار، أصدر البنك المركزي اليمني بصنعاء قرارًا مثيرًا للجدل **بسك** عملة معدنية جديدة لتحل محل الأوراق النقدية التالفة من فئة 100 ريال. **وزعم** محافظ البنك المركزي اليمني في صنعاء أن هذه الخطوة تهدف ببساطة إلى استبدال الأوراق النقدية التالفة ولن تؤثر على أسعار الصرف، وأن البنك يعمل بشفاافية وملتزم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن لا تتضح بُعد تفاصيل رئيسية، بما في ذلك حجم الأوراق النقدية المستبدلة، ويثير هذا النقص في المعلومات عن حجم العملات المعدنية التي تم ضخها في السوق وتأثيرها المحتمل على السيولة الحالية مخاوف من حدوث أزمة تضخم.

من جهتها، عارضت الحكومة المعترف بها دوليًا والبنك المركزي اليمني بعدن هذه الخطوة بشدة، حيث **وصف** الأخير العملة المعدنية بأنها "مزورة" ومخالفة لكل القوانين وحظر تداولها. كما حذرت المؤسسات المالية والمواطنين من قبول أو تداول العملة المعدنية، بحجة أنها ستزيد من عرقلة التجارة وتعقيد وإرباك التعاملات المالية والمصرفية بين المناطق المنقسمة. تسلط هذه الاتهامات الضوء على الخلاف المتفاقم بين المؤسسات النقديتين وتثير مخاوف جديّة بشأن مستقبل الريال اليمني والنظام المصرفي بشكل عام.

على الرغم من أن الهدف المزعوم من سك الحوئين للعملة المعدنية هو فقط استبدال نسبة صغيرة من الأوراق النقدية التالفة، إلا أن الخطوة تحمل تهديدًا خفيًا فقد تكون خطوة أولى في سلسلة تدابير لسك المزيد من هذه العملة "البديلة" بفئات مختلفة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إغراق السوق بعملة جديدة وإضعاف الثقة في الأوراق النقدية للريال. وقد يؤدي التوسع غير المنضبط للقاعدة النقدية، إلى جانب تمويل الحوئين لالة الحرب، إلى تضخم مفرط في المناطق التي يسيطر عليها الحوئين مما سيزيد من زعزعة استقرار الاقتصاد الهش أساساً. قبل سنوات خلال فترة الحرب الراهنة، تهور البنك المركزي اليمني في عدن عبر طباعة كميات مفرطة من الأوراق النقدية الجديدة للريال اليمني لتمويل التعاملات وهو ما أتى بنتائج عكسية وبتداعيات وخيمة. فقد أدى التوسع النقدي الهائل إلى هبوط قيمة العملة مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي في نهاية المطاف. كما أدى الحظر الذي فرضه الحوئين على تداول العملة الجديدة المطبوعة في يناير/كانون الثاني 2020، إلى انقسام العملة وتأسيس منطقتين نقديتين تعتمد أسعار صرف مختلفة. هذا الانقسام النقدي المستمر يعيق بشكل كبير قدرة البنكين المركزيين بصنعاء وعدن على إدارة السياسات النقدية وبيع أي خطط مستقبلية لإعادة توحيدهما.

## البنك المركزي بعدن يطالب البنوك اليمنية بنقل مقراتها الرئيسية

صدّد البنك المركزي اليمني بعدن أكثر عبر إصدار **قرار** بتاريخ 2 أبريل/نيسان، يطالب جميع البنوك اليمنية بنقل مقراتها/مراكز عملياتها الرئيسية إلى عدن في غضون 60 يومًا. إلا أن هذه الخطوة (هدفها المُعلن المتمثل بالسيطرة على القطاع المصرفي وحمايته من "الإجراءات غير القانونية" التي يتبناها الحوئين المعاد إدراجهم من قبل الولايات المتحدة في قائمة الكيانات الإرهابية مصنفة بشكل خاص) تُهدد بشكل النظام المالي المتعثر أساساً. اعتمد القرار تحذيرًا شديد اللهجة نص كالتالي: "أي بنك يتخلف عن نقل مركز عملياته إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة المشار إليها بعاليه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه طبقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذ ولائحته التنفيذية". وبالتالي، قد يؤدي عدم امتثال البنوك لهذا القرار إلى اتخاذ تدابير عقابية بحقها قد تشمل عزلها عن شبكة نظام (سويفت) والشركات العالمية المقدمة لخدمات تحويل الأموال مثل ويسترن يونيون وموني جرام، بل وقد يصل الأمر حد إلغاء تراخيصها وهو ما سيُشَلِّ قدرة القطاع المصرفي على إنجاز المعاملات المالية الدولية الأساسية. من شبه المؤكد هذا الإجراء لن يمر مرور الكرام بالنسبة للحوئين وسيردّون عبر إجراء مماثل قد يشمل منع البنوك من نقل مقراتها وتطبيق تدابير عقابية على تلك التي تختار الامتثال لقرار البنك المركزي في عدن. جميع هذه الإجراءات الانتقامية المتبادلة ستؤدي لا محالة إلى شلّ القطاع المصرفي وتعطيل الخدمات المالية الأساسية مثل التحويلات المالية إلى الخارج وتمويل التجارة مع الخارج.

يُذكر أنه في أغسطس/آب 2021، نشر البنك المركزي اليمني بعدن بيانًا على موقعه الرسمي ينص على ضرورة قيام جميع البنوك التجارية والإسلامية المرخص لها في البلاد بنقل مراكز عملياتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، بما يتيح له تطبيق إجراءات التحقق والتفتيش الميداني المباشر على عملياتها والتأكد من التزامها بالمتطلبات القانونية. ورغم أن هذا البيان هدد باتخاذ إجراءات قانونية ضد البنوك التي ترفض مشاركة بيانات عملياتها مع البنك المركزي اليمني بعدن، إلا أنه لم يُدرج أي عقوبات على البنوك التي لم تلتزم بنقل مقراتها.



من هذا المنطلق، يبدو المطلب الأخير أكثر جدية، حيث يأتي في صيغة قرار مما يجعله أقوى بكثير من الناحية القانونية ويتضمن تهديدات باتخاذ إجراءات قانونية ضد البنوك غير الممتثلة. كما أن الظروف تختلف حالياً، حيث يأتي القرار ردًا على قيام الحوثيين بسك عملة جديدة ومحاولتهم تعطيل الشبكة الموحدة للأموال الخاصة بالبنك المركزي اليمني بعدن، وفي وقت تعاني فيه الحكومة المعترف بها دوليًا من حالة اختناق مالي بعد حرمانها من أكبر مصادر إيراداتها عقب توقف صادرات النفط والغاز. هذا واستشهد البنك المركزي اليمني في عدن بالتطورات العسكرية في البحر الأحمر وإعادة إدراج الحوثيين مؤخرًا في قائمة الكيانات المصنفة إرهابيًا، كمبرر لمطالبة البنوك بنقل مقراتها/ مراكز عملياتها، وأنه إجراء يحمي البنوك من خطر جرّ اسمها إلى جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يشكل التنافس بين البنكين المركزيين المنقسمين في اليمن تهديدًا خطيرًا على الاستقرار الاقتصادي الهش أساسًا في البلاد. فبغيا سياسة نقدية موحدة ونظام مصرفي فعال، ستستمر معاناة الشعب اليمني من عواقب الانقسام المتعمق في المؤسسات المالية والنقدية وقد ينهار الاقتصاد اليمني كلياً ما لم يتم التوصل إلى حلّ سلمي. من هذا المنطلق، يستدعي الأمر تدخل دولي/ خارجي عاجل لتهدئة الوضع وإيجاد حل مستدام يعطي الأولوية لمصلحة الشعب اليمني.

## البنك المركزي اليمني بعدن يبدن المرحلة الأولى لنظام جديد للتحويلات المالية

في 7 مارس/ آذار، أعلن أحمد غالب المعبقي – محافظ البنك المركزي اليمني بعدن عن تدشين المرحلة الأولى من نظام المقسم الوطني والخاص بتبادل التحويلات المالية، حيث يربط النظام سبعة بنوك حالياً على أن يتم استكمال ربط جميع البنوك اليمنية خلال الأشهر القادمة.

في هذا الصدد، أكد المعبقي أن بدء العمل بالنظام الجديد يتماشى مع الخطة الاستراتيجية التي وضعتها البنك لتعزيز اقتصاد رقمي شامل ومتطور. تهدف هذه المبادرة إلى تطوير بنية تحتية قوية لأنظمة الدفع تُمكن الحكومة والقطاع الخاص من الاستفادة من التطورات في التكنولوجيا المالية من أجل رقمنة المدفوعات بطريقة آمنة وفعالة. وفي حال تطبيقه بالكامل، سيوفر النظام العديد من المزايا المحتملة حيث سيتم ربط جميع البنوك بشبكة اتصالات واحدة، وهو ما يسهل التواصل وتبادل البيانات المصرفية وتسريع إتمام التحويلات المالية، مما سيعزز سرعة إنجاز المعاملات بشكل عام. هذا وسيُتاح للمواطنين السحب النقدي من أي صراف آلي مربوط بالشبكة (بغض النظر عن البنك المُصدر)، كما سيعمل النظام بسلاسة مع جميع نقاط الدفع (POS) ما يسهل عمليات الدفع داخل المتاجر بشكل أسرع؛ إضافة إلى ربط جميع المحافظ الإلكترونية بهذا النظام في نهاية المطاف.

يواجه تطبيق النظام عقبات كبيرة بسبب استمرار الانقسامات السياسية والاقتصادية داخل البلاد، ويؤدي هذا التشرذم إلى غياب سلطة مركزية موحدة، مما يجعل من الصعب إقناع البنوك (التي تقع مقرات معظمها في صنعاء) بربطها بنظام يشرف عليه البنك المركزي اليمني بعدن وحده. فضلاً عن ذلك، قد يلجأ البنك المركزي اليمني بصنعاء إلى فرض إجراءات عقابية لتهديد البنوك ومنع ربطها بالنظام، علماً بأن نطاق النظام وفعالته سيظل محدوداً في حال لم يتم ربط جميع البنوك به.

في جميع الأحوال، يتطلب بناء أو صيانة البنية التحتية المصرفية المتقدمة رصد موارد كبيرة، والتي أصبحت شحيحة بشكل متزايد. وسيكون من الضروري – في نهاية المطاف – التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع وتوحيد فرعي البنك المركزي اليمني من أجل إنشاء نظام مالي وطني موحد.

## التطورات في قطاع الوقود والطاقة

### شركة بترومسيلا تستأنف إنتاج الغاز في القطاع 10، وتُعزز إمدادات الكهرباء

في 11 فبراير/ شباط، أعلنت شركة بترومسيلا المملوكة للدولة استئناف إنتاج الغاز وإعادة تشغيل الحقول والمنشآت النفطية في القطاع 10 بمحافظة حضرموت، وذلك بعد الانتهاء بنجاح من إجراء أعمال صيانة شاملة لمنشآت معالجة وضغط الغاز. وتهدف أعمال الصيانة، التي نُفذت على مدار عام تقريباً، إلى تعزيز كفاءة الإنتاج وضمان استدامته، حيث قالت الشركة إن أعمال الصيانة نُفذت في فترة قياسية وشارك فيها 367 عاملاً من الطواقم الفنية والمشرفين والمهندسين التابعين للشركة وعمال الشركات المقاوله.

أتاح استكمال هذه الأعمال بنجاح استئناف إنتاج الغاز تدريجيًا، وهو ما عزز القدرة الإنتاجية لمحطة توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز في وادي حضرموت ومحطة توليد الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء بـ 75 ميغاواط، وحسّن من إمداد المنطقة بالكهرباء.

## لجنة المناقصات الجديدة تسعى لاستقرار إمدادات الوقود في عدن

في 18 فبراير/شباط، أصدر رئيس الوزراء المعين حديثًا أحمد عوض بن مبارك **القرار الوزاري** رقم 20 لسنة 2024، القاضي بتشكيل لجنة مناقصات جديدة لشراء وقود محطات توليد الكهرباء وتكليفها بضمان تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود. تأتي هذه الخطوة استجابة للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي الذي تعاني منه العاصمة المؤقتة عدن. كانت لجنة المناقصات السابقة قد استقالت في يونيو/حزيران الماضي، بعد شعورها بخيبة الأمل بسبب مشاكل الإمدادات والتعاضد الحكومي المزعوم. وألقت اللجنة باللوم على إمدادات الوقود الضئيلة التي وافق عليها رئيس الوزراء السابق وعدم انتظام المدفوعات من وزارة المالية والبنك المركزي، مما أدى إلى استنفاد مخزون الوقود وانقطاع التيار الكهربائي. هذا وتتولى اللجنة الجديدة (التي ترأسها وزارة المالية وتضم أعضاء من الوزارات والهيئات المعنية) مهمة التعاون مع هذه الهيئات الحكومية لتحديد كميات الوقود المطلوبة واتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون المناقصات اليمني لضمان مناقصة مفتوحة وعادلة.

يأتي ذلك بعد أن عانت عدن من الانقطاعات المتكررة والطويلة للتيار الكهربائي، مما أثر على حياة السكان وأداء الشركات. ففي الصيف الماضي، لم يحصل السكان على الكهرباء سوى لأربع ساعات فقط في اليوم الواحد بسبب النقص الحاد في الوقود عقب انتهاء منحة الوقود المقدمة من السعودية في أبريل/نيسان 2023. تُنفق الحكومة اليمنية مبالغ طائلة على مشتقات الوقود، وفي نفس الوقت تجد صعوبة في تحصيل أموال الفواتير المستحقة لقاء توفير خدمات الكهرباء، مما يؤدي إلى تراكم ديون ضخمة. قد يساعد الإفراج الأخير عن الدفعة الثانية من المنحة السعودية بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، على إتاحة الأموال (ولو مؤقتًا) لشراء الوقود وتشغيل محطات توليد الكهرباء. رُغم استمرار التحديات، قد تنجح اللجنة الجديدة في ضمان إمدادات طاقة بشكل منتظم، إلا أن هذا النجاح سيتوقف على استمرار الدعم الخارجي، وإنفاق الأموال المخصصة بشكل فعال، واعتناق الشفافية، ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الوقود وتحصيل الديون.

## وصول منحة وقود إماراتية إلى عدن

في 9 مارس/آذار، **رست** الناقل (PS DREAM) في ميناء عدن محملة بحوالي 42 ألف طن من وقود الديزل، وهي الدفعة الثالثة من منحة الوقود المقدمة من الإمارات لتعزيز قدرة المحطات على توليد الطاقة في عدن والمحافظات الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة خلال شهر رمضان. وتأتي منحة الوقود الإماراتية (البالغة نحو 125 ألف طن من الديزل و106 آلاف طن من المازوت) في وقت حاسم تسعى فيه الحكومة لتحسين خدمات الكهرباء خلال شهر رمضان، إذ يشهد عادةً ارتفاع الطلب على الكهرباء بسبب سهر السكان وزيادة استخدام أجهزة المطابخ وإبقاء الأضواء مشتتة لأداء الشعائر الدينية.

## انقطاع التيار الكهربائي في مأرب بعد تعطل محطة توليد الطاقة

**استيقظ** سكان مدينة مأرب في 18 مارس/آذار، على انقطاع في التيار الكهربائي بسبب حاجة محطة توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز للصيانة. شهدت المحطة الغازية - وهي من أهم المحطات المربوطة بشبكة نقل الكهرباء في البلاد - خللاً فنياً بسبب زيادة الأحمال، مما استدعى صيانتها بشكل طارئ لتجنب انهيارها وخروجها عن الخدمة. استمر الانقطاع في التيار الكهربائي حوالي 10 ساعات في المدينة وضواحيها التي يقطنها حوالي 2 مليون نسمة.

يعكس انقطاع التيار الكهربائي ضعف البنية التحتية الكهربائية في مأرب، فقبل اندلاع الحرب، كانت المحطة الغازية تغذي كثير من المحافظات بالطاقة الكهربائية، إلا أن تشغيلها توقف مع بداية الصراع في مارس/آذار 2015. خرجت المحطة عن الخدمة لمدة خمس سنوات قبل أن يعاد تشغيلها جزئياً في مايو/أيار 2020، ولا تزال تعمل بأقل من قدرتها التشغيلية الكاملة. في المرحلة الأولى لتشغيلها، ولدت المحطة 55 ميغاواط من الطاقة لترتفع كفاءتها بعد ذلك في المرحلة الثانية إلى 126 ميغاواط، علماً بأن القدرة التشغيلية الكاملة للمحطة تبلغ نحو 340 ميغاواط. هذا ويقتصر تشغيلها حالياً على محافظة مأرب حيث تنتج ما يكفي من الكهرباء لتلبية احتياجات المدينة - وفقاً لتصريحات الحكومة.

## التطورات الاقتصادية الأخرى

### الحوثيون يصرفون راتب نصف شهر لموظفي القطاع العام

أصدرت وزارة المالية التابعة لسلطة الحوثيين في صنعاء أمراً للبنك المركزي اليمني بصنعاء (الذي يديره الحوثيون) بصرف راتب نصف شهر لموظفي القطاع العام والذي يغطي النصف الثاني من شهر سبتمبر/أيلول 2018. تزامن الصرف مع دخول شهر رمضان، وهي أول دفعة تُصرف منذ بداية العام من متأخرات الرواتب غير المسددة لموظفي الخدمة المدنية العاملين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. كانت آخر دفعة قد صُرفت في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، لقاء النصف الأول من رواتب شهر سبتمبر/أيلول 2018، علماً بأن الموظفين العموميين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين يستحقون رواتب متأخرة عن فترة تتجاوز الخمس سنوات.

### الحوثيون يعلنون عن وجوب دفع الزكاة الإلزامية

أصدرت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وهيئة الزكاة التابعتان لسلطة الحوثيين في صنعاء **تعميمًا** مشتركًا في 16 مارس/آذار، حدد التعميم قيمة زكاة الفطر الإلزامية لهذا العام بـ 550 ريالاً يمنياً عن كل فرد. ويوجّه التعميم الجهات الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين باستقطاع هذا المبلغ من دفعة الرواتب التي يتم صرفها للموظفين الحكوميين قبل عيد الفطر عن النصف الأول من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، وتوريدها إلى حساب هيئة الزكاة.

### تعثر الجهود الرامية إلى خفض كلفة التأمين البحري

تعثرت خطة الحكومة المعترف بها دولياً لخفض كلفة التأمين البحري على السفن القادمة إلى الموانئ الخاضعة لسيطرتها. فعلى الرغم من الجهود المبذولة للتفاوض مع شركات التأمين الدولية، إلا أن الحكومة تفتقر حالياً إلى الأموال اللازمة للمضي قدماً في الخطة، لا سيما وأن مذكرة التفاهم التي **وقعتها** الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس/آب العام الماضي، تتطلب وديعة تأمينية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي من الحكومة اليمنية وهو ما لم يتم الوفاء به حتى الآن.

وأواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي، **أفاد** رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن بأن كلفة الشحن البحري إلى الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة قد ارتفعت بشكل كبير، حيث ارتفعت رسوم التأمين بنسبة 200% بسبب هجمات الحوثيين على حركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وأكد بأن هذه الحرب تضيف مزيداً من الأعباء على الاقتصاد اليمني، حيث كبدت القطاع الخاص خلال السنوات الماضية ما بين 400 و500 مليون دولار أمريكي لتغطية الكلفة التأمينية لإقناع ملاك السفن بالقدوم إلى الموانئ اليمنية.

يهدد هذا الارتفاع المقلق التجارة الحيوية، وتضخم الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ويزيد من الأعباء التي خلفتها الحرب على اقتصاد البلد. هذا وأثر انعدام الأمن في حركة الملاحة البحرية على حركة التجارة بصورة جذرية، حيث حوّلت 50-60 في المائة من السفن التجارية مسارها حالياً إلى خط أطول، ولكن أكثر أماناً باتجاه رأس الرجاء الصالح. **أقر** وزير النقل عبد السلام حميد بالتحديات - بما في ذلك التطورات الأخيرة في المنطقة والحرب الأوكرانية - في ورشة عمل نظمتها مؤسسة الرابطة الاقتصادية، وقدم المشاركون فيها سلسلة من التوصيات ركزت على أهمية تطوير البنية التحتية لميناء عدن، وإنشاء منطقة لوجستية، ووضع استراتيجية وطنية للأمن البحري.

من جهة أخرى، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها من التداعيات الاقتصادية والعواقب الإنسانية على اليمن نتيجة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، فضلاً عن احتمال تعطل جزء من حركة التجارة العالمية. هذا ويؤكد الوضع الحالي ضرورة معالجة القيود المالية والتعاطي مع المخاوف الأمنية لضمان تجارة بحرية آمنة ومعقولة التكلفة، والتي تعتبر هامة للاقتصاد اليمني. كان حميد قد **أشار** في أغسطس/آب من العام الماضي، إلى ارتفاع هائل في كلفة التأمين البحري بمقدار 16 ضعفاً منذ بدء الصراع، وهو ما دفع السفن التجارية إلى تحويل مسارها إلى الموانئ الإقليمية كمينائي جدة وصلالة. في عام 2021، قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أقساط التأمين تجاوزت 200 مليون دولار أمريكي سنوياً، وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل البحري وأثر على المستهلكين اليمنيين من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفاقم الوضع الإنساني المتردي أساساً.



رُغم وجود مبادرات عدّة قيد التنفيذ (كمذكرة التفاهم التي ظلت حبراً على ورق)، من المهم التغلب على العقبات ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع لإيجاد حلول مستدامة وضمان تدفق السلع الأساسية بأسعار معقولة.

## الأمم المتحدة تحذر من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وتأثير الملايين في اليمن

رسم تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، صورة قاتمة للأمن الغذائي في اليمن، محذراً من أن أكثر من 4.5 مليون شخص (45 في المئة منهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة) واجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وفبراير/شباط 2024، وبزيادة 12 في المئة عن التوقعات السابقة. يعيش أكثر من 1.3 مليون شخص تحت حالة طوارئ (وهي المرحلة الرابعة حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ويُعزى هذا المستوى المثير للقلق إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستمرار الصراع المحلي، وتقلص المساعدات المقدمة وعدم انتظام تدفقها، والدمار الذي خلفه إعصار تيج. تبرز أيضاً عوامل أخرى مثل القدرة المؤسسية المحدودة وضعف البنية التحتية والثغرات القائمة في مجال الخدمات، مما يعيق جهود العمل الإنساني ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

## تنامي الإضراب في عدن مع تزايد مطالب القوى العاملة في المحافظات الجنوبية

منذ أوائل فبراير/شباط، تعطل قطاع الخدمات المدنية في عدن بسبب تزايد الإضراب العمالي المنظم من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب.

بدأ أول إضراب في 3 فبراير/شباط، احتجاجاً على عدم دفع الرواتب والمستحقات، وبعد اجتماع تشاوري عُقد في 11 فبراير/شباط، زادت النقابات مدة الإضراب اليومي بساعتين. ألقى الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب باللوم على الحكومة لفشلها بالوفاء بالتزاماتها المالية، مشيراً إلى المصاعب والمعاناة التي يواجهها الموظفون بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وحالة التضخم والتدهور الكارثي لقيمة العملة المحلية بعد أن تراجع إلى مستوى قياسي بلغ 1,660 ريال يمني لكل دولار أمريكي.

إلى جانب المطالبة بصرف الرواتب بشكل فوري، تطالب النقابات بإصلاحات اقتصادية واسعة، حيث دعا المشاركون في الإضراب إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومة لفشلها في الوفاء بالتزامها بصرف الرواتب الشهرية، وإعادة هيكلة المرتبات والأجور بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي الصعب.

أدى الإضراب إلى تعطيل العمل بشكل كبير في المؤسسات الحكومية، مما أثر على توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء. يعكس هذا الدور الحاسم الذي يلعبه هؤلاء العمال في تيسير الخدمات العامة في عدن، وتنامي حالة الاستياء لدى الموظفين الحكوميين، مما يزيد من الضغط على الحكومة للتعامل مع شكاواهم وإيجاد حلول للتحديات الاقتصادية الواسعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

يحتفل أن يساعد ضخ الدفعة الثانية من المنحة السعودية إلى البنك المركزي اليمني بعدن (بقيمة 250 مليون دولار أمريكي) في تخفيف حدة الإشكالية، حيث حُصصت هذه الأموال (وهي جزء من المنحة المُعلن عنها في أغسطس/ آب 2023 بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي) بغرض المساعدة في صرف رواتب موظفي القطاع العام وتغطية النفقات التشغيلية وتعزيز الأمن الغذائي. ورغم أن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى تآكل ثقة الشعب في الحكومة، يُمكن لأشكال الدعم هذه أن تعزز موقف الحكومة وتساعد على تجنب المزيد من الاختلالات. كما أن تعيين أحمد عوض بن مبارك مؤخراً كرئيس للوزراء يعزز الأمل في تحقيق الاستقرار وإحراز تقدم في معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً.

إلا أن الضغوط تزايدت على الحكومة مع إعلان الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب عن إضراب شامل في كافة المؤسسات العامة في 3 مارس/آذار، وجاء هذا في أعقاب احتجاجات نُظمت أمام قصر المعاشيق الرئاسي في 26 فبراير/شباط، مما يُشير إلى تصعيد محتمل في الاحتجاجات العمالية في عدن والمحافظة المجاورة. ويُحتمل أن يؤدي الإضراب إلى تعطيل الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك المدارس والدوائر الحكومية.

أشار (الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب) إلى تدهور الأوضاع المعيشية وسوء ظروف العمل وتآكل الرواتب بسبب التضخم كأسباب رئيسية للإضراب، منتقداً الحكومة لفشلها في الوفاء بالتزاماتها السابقة بما في ذلك صرف الرواتب والعلاوات في موعدها المحدد، وتنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بشأن أجور موظفي القطاع العام، وحدد الاتحاد أحد

عشر مطلباً، بما في ذلك: صرف الرواتب بشكل فوري ومنتظم نهاية كل شهر؛ وتنفيذ قرارات رئاسة الحكومة السابقة بشأن الرواتب والعلاوات، وعكسها في المرتبات وبأثر رجعي؛ وزيادة راتب كل موظف/ عامل بمقدار 100 ألف ريال يمني؛ وتوفير التأمين الصحي لكافة عمال وموظفي القطاع العام؛ وحل قضايا المتقاعدين؛ وإعادة تشغيل مصفاة عدن وإعادة الحركة الملاحية في ميناء عدن؛ وإلغاء القانون رقم 6 لعام 1995 الذي يمنح الحصانة لشاغلي الوظائف العليا في الدولة ويعرقل الجهود الرامية إلى محاسبة الفاسدين.

لم تستجب الحكومة حتى الآن لمطالب المضربين، لا سيما وأنها تواجه تحديات بسبب سُخِّ الموارد المالية والبنية الإدارية المشددة. هذا وكان من اللافت إعلان مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن عدم مشاركته في الإضراب وحث أعضائه على منح رئيس الوزراء الجديد فرصة لمعالجة الأزمة.

## اليمن تواجه نقصاً في السلع الأساسية في خضم استمرار توترات البحر الأحمر

**دق** وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول مؤخراً ناقوس الخطر بشأن نفاد المخزون الاستراتيجي للبلاد من السلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية. وعزا الوزير ذلك إلى هجمات الحوثيين على السفن التجارية وما نتج عنها من اضطراب في التجارة البحرية، مشيراً إلى أن المخزون الحالي من السلع الأساسية (والذي كان يكفي لمدة 3-5 أشهر في السابق) بدأ في النفاد بمعدل يُندر بالخطر، مما يهدد الحياة اليومية للمواطنين العاديين المعتمدين على هذه الإمدادات. كما أعرب الوزير عن قلقه من تراجع الدعم المقدم من المنظمات الدولية والتي حولت تركيزها إلى مناطق أخرى تشهد أزمات. هذا ويعكس تراجع المساعدات الدولية الوضع الإنساني المعقد على المستوى العالمي، حيث تتنافس الدول التي تعيش أزمات على الموارد المحدودة المرصودة للمساعدات.

كما سلط الأشول الضوء على الأهمية المتزايدة للثروة السمكية التي تشكل حالياً نحو 60 في المئة من حجم الصادرات اليمنية، مشيراً إلى تأثر تصدير الأسماك والقطاع النفطي في اليمن بسبب هجمات الحوثيين. وشدّد الوزير على العواقب البيئية والاقتصادية المحتملة للهجوم على أي ناقلة نفط في البحر الأحمر واحتمال حدوث تسريب من شأنه أن يُهدد مصائد الأسماك في البلاد ويزيد من تعطل حركة التجارة العالمية.

هذا ويشكل الاستهداف المستمر للسفن التجارية في البحر الأحمر - بما في ذلك تلك التي تحمل السلع الأساسية - تهديداً جسيماً على الشعب اليمني الذي لا يزال يعتمد على المساعدات الدولية.

## إعادة فتح وتشغيل مطار المخا

صرح **مدير مطار المخا** أن المطار أصبح جاهزاً لاستقبال الرحلات الجوية التجارية، الداخلية والخارجية، وذلك بعد قيام فريق من هيئة الطيران المدني بتفقد المطار ورفع تقريره إلى رئيس الهيئة تمهيداً لصدور موافقة نهائية من وزارة النقل بإعادة فتح المطار وتشغيله رسمياً أمام الرحلات الجوية. وذكر مدير المطار أن تسيير الرحلات في البداية سيقتصر على نقل المسافرين عبر رحلات داخلية تربط المخا بعدن والمكلا وسيئون وسقطرى، على أن يتم لاحقاً توسيع خدمة المطار ليشمل وجهات خارج اليمن. سيساهم فتح المطار في تحسين وتسهيل عملية التنقل داخل اليمن بشكل كبير، والتي تعرقلت بسبب النزاع المستمر



ساحل البحر الأحمر في منطقة الطائف بمديرية الدريهمي في محافظة الحديدة ، 24 أغسطس / آب 2021 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أنور الشريف

## التطورات البيئية

### الصراع في البحر الأحمر يهدد بوقوع كارثة بيئية

تمتد تداعيات النزاع في البحر الأحمر إلى نظامه البيئي الحيوي والمجتمعات المعتمدة على هذا النظام، حيث غرقت سفينة "روبيمار" (وهي سفينة تجارية مملوكة لشركة بريطانية) في الثاني من مارس/آذار، إثر تعرضها لهجوم صاروخي أطلقه الحوثيون في 18 فبراير/شباط. "روبيمار" هي أول سفينة تغرق منذ أن بدأ الحوثيون باستهداف السفن العابرة في البحر الأحمر الحريف الماضي. تسربت المياه إلى السفينة على مدار 12 يوماً، مخلفة تسرب نفطي بطول 18 ميلاً تقريباً، هذا **ويشبهه بأن** مرساتها التي كانت تجرها السفينة هي التي تسببت بقطع كابلات الاتصالات تحت البحر. يربض هيكل السفينة حالياً على بعد 16 ميلاً بحرياً قبالة الساحل اليمني وعلى عمق **330 قدماً** تقريباً وهو ما قد يشكل **تهديداً** للسفن الأخرى العابرة في البحر الأحمر.

تحول الاهتمام فيما بعد إلى حمولة السفينة، حيث **أفادت تقارير** بأنها كانت تحمل 21 ألف طن متري من سماد كبريتات فوسفات الأمونيوم. لا يوجد حالياً تقييم دقيق لوضع السفينة، إلا أن وزير المياه والبيئة في الحكومة اليمنية توفيق الشرجي كان قد **أكد** في وقت سابق زيارة فريق فني متخصص للسفينة قبل غرقها، لكن تعذر على الفريق إجراء المزيد من الزيارات التفقدية بسبب **غارات جوية** استهدفت قارب صيد بالقرب من السفينة العالقة، مما أدى إلى وقوع إصابات وتسجيل صيادين في عداد المفقودين وتضرر هيكل السفينة. هذا وأعرب **المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن** هانس غرونبرغ عن قلقه العميق إزاء الحادث، معلناً إرسال خمسة خبراء بيئيين من الأمم المتحدة لتقييم الأثر البيئي.

**خشى** العلماء من أن يؤدي تسرب كميات كبيرة من الأسمدة في المياه الساحلية الضحلة إلى تكاثر الطحالب بشكل كبير، الأمر الذي سيمتص كميات كبيرة من الأكسجين المتوفر تحت سطح الماء ويحجب ضوء الشمس، منذراً بتداعيات كارثية على النظام البيئي البحري، ولا سيما على الشعاب المرجانية في المنطقة وكذلك على مصائد الأسماك. هذا **وبادرت** وزارة المياه والبيئة بتشكيل خلية أزمة، داعية المجتمع الإقليمي والدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع وقوع كارثة بيئية أو التخفيف من آثارها. لكن هذه الجهود تظل محدودة بسبب الوضع الأمني واعتمادها على موافقة الحوثيين



تقتصر التدابير في الوقت الراهن على مراقبة السفينة، حيث أكد خبراء الأمم المتحدة أن عملية انتشار السفينة الغارقة تواجه عدداً من التحديات، وعن عزمهم تأمين غواصة إلكترونية للحصول على مزيد من المعلومات عن وضع السفينة. في 24 مارس/آذار، قام فريق مشترك من الهيئة العامة للشؤون البحرية اليمنية والهيئة العامة لحماية البيئة بزيارة تفقدية لحطام السفينة الغارقة لجمع عينات من المياه من نقاط مختلفة حول السفينة وفحص ما إذا كان هناك أي تسرب للأسمدة أو الوقود.

بصرف النظر عن الخطر المباشر الذي يشكله استمرار القتال في البحر الأحمر على المجتمعات الساحلية، فإن التهديد الجديد بوقوع كارثة بيئية يُمثل واقعاً قاسياً بالنسبة للشرائح السكانية المعتمدة على الصيد كمصدر عيش. في العام الماضي، وبعد سنوات من تعنت الحوثيين، نجحت الأمم المتحدة في تفريغ أكثر من مليون برميل من النفط من الناقل المتهالكة "صافر" ونقله إلى سفينة بديلة أطلق عليها اسم "اليمن". إلا أن الصراع الآن يعرض الأخيرة للخطر، فضلاً عن عدم استكمال تفكيك هيكل الناقل "صافر"، حيث لم تُنفذ بعد المرحلة الثانية من عملية تنظيفها وتفكيكها. هذا ويُهدد كل هجوم جديد على السفن العابرة - بما في ذلك ناقلات النفط، - باحتمال حدوث تدهور بيئي وكارثة اقتصادية.

فضلاً عن ذلك، تأثر القطاع السمكي بشدة نتيجة الصراع في اليمن، رغم أهميته نسبياً كمصدر للدخل. ومع تعذر قدرة الحكومة على تصدير النفط والغاز، تشير التقارير إلى أن القطاع السمكي يمثل حالياً نحو 60 في المئة من حجم الصادرات اليمنية، رغم انخفاض حجم الإنتاج المسجل قبل الحرب إلى النصف. هذا وأدت العمليات العسكرية الأخيرة في البحر الأحمر إلى تعقيد الأمور بشكل أكبر مع تهجير الآلاف من الصيادين (خاصة من الجديدة)، وتعرض حياة من بقوا للخطر



رجل يتأمل جداريات لقيادات حوثية وشخصيات أخرى بارزة في محور المقاومة التابع لإيران خارج جامع الشعب (جامع الصالح سابقاً) في صنعاء ، 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2023 // صورة مركز صنعاء

## تعليقات

# تشكُّل ملامح الدولة البوليسية: جماعة الحوثيين تثقل قبضتها مع استمرار هجماتها في البحر الأحمر

ميساء شجاع الدين

بينما يتطلع العالم نحو التطورات في البحر الأحمر وتأثير هجمات جماعة الحوثيين على الاقتصاد العالمي ومسار عملية السلام في اليمن، ومخاطر مزيد من التصعيد، لا يجب غض الطرف عن الارتدادات الواسعة لهذه التطورات على الداخل اليمني. فقد أدى انخراط الحوثيين في حرب غزة إلى تحولات جوهرية في مسار الأحداث، في إطار مساعي الجماعة لاستثمار هذه الفرصة لأقصى قدر ممكن.

لا يُمكن التشكيك بالتعاطف الشديد الذي يُكثّه اليمنيون - بمختلف انقساماتهم - مع القضية الفلسطينية ودعمهم لها بشكل مطلق، وهو ما سهّل للحوثيين قرار الانخراط في حرب غزة الجارية، بل واستغلالها كفرصة لتعزيز سلطتهم في الداخل. فقد تزامن اندلاع حرب غزة مع ظروف حرجة وسخط شعبي متنامٍ يواجه الحوثيين على الصعيد الداخلي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم دفع مرتبات موظفي القطاع العام. ومع وقف الأعمال العدائية ورفع القيود عن مطار صنعاء وميناء الحديدة في أعقاب إبرام الهدنة في أبريل/ نيسان 2022، لم يعد لدى الحوثيين عذراً يبرر تدهور الأوضاع المعيشية وسياساتهم الجائرة في جمع الضرائب والجبايات، خاصة مع ظهور معالم الثراء على بعض قيادات الجماعة.

من اللافت أن أكثر لحظة بدت مثيرة للتوتر لدى الحوثيين هي **الاحتفالات الشعبية العفوية والواسعة بذكري ثورة 26 سبتمبر (1962)** والتي يراها اليمنيون كالنقيض السياسي للانقلاب الحوثي على السلطة الشرعية في سبتمبر/أيلول 2014، وبمثابة تحدٍ صامت للجماعة وأيديولوجيتها. وعلى ضوء ذلك، شهدت شوارع صنعاء **مئات الاعتقالات** رغم أن المسألة لم تتعدّ الاحتفال. لكن هذا كله تغير في أقل من أسبوعين إثر عودة القضية الفلسطينية لواجهة الأحداث في المنطقة وتصدّرها العناوين.

جاءت حرب غزة ووحشية العدوان الإسرائيلي لتشتت الانتباه، وسرعان ما أثار تدخل الحوثيين - عبر هجمات صاروخية ضد إسرائيل واستهدافهم السفن في البحر الأحمر - إعجاب بعض من خصومهم وساهم في إضفاء شرعية جديدة على سلطتهم. هذا التصعيد الجديد، هذه المرة بدعوى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، كان بمثابة كابح لتفجّر الغضب الشعبي ضد سياسات الجماعة.

ساهم التعاطف الشعبي الواسع مع فلسطين، والغضب من القتل والدمار الواسع في غزة ومن الغارات الأمريكية - البريطانية في اليمن، في **تزايد معدلات التجنيد** وبدء حملات تعبئة واسعة في مناطق سيطرة الحوثيين، شملت دورات عسكرية وثقافية إجبارية تستمر لعدة أيام **وتستهدف كل شرائح المجتمع اليمني من رجال وأطفال ومراهقين بما فيهم أكاديميين وقضاة.**

يحرص زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، حالياً على الظهور بشكل دائم على القناة الرسمية للجماعة لإلقاء خطاب مساء كل خميس (أي ليلة كل جمعة) عن انخراطهم في حرب غزة، وقد تتزامن مع خطابات أخرى له في حال صادف وجود مناسبة ضمن مناسبات الحوثيين العديدة كذكرى بعض الشهداء من شخصيات لها رمزيتها مثل حسين الحوثي وصالح الصماد وغيرهما.

إحدى الأمور اللافتة في خطابات عبدالملك الحوثي (منذ أول خطاب ألقاه في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول عقب عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس ضد مستوطنات إسرائيلية) هو تأكيد المستمر بأن الجماعة تنسق مع محور المقاومة للرد بشكل متناسب على العدوان الإسرائيلي ضد أبناء غزة. بدا من الواضح أيضاً أنه **يتابع شخصياً وباهتمام جهود التعبئة**، ويتهم بشكل مستمر منتقدي الجماعة بالنفاق وموالاة الكفار وإسرائيل. كما من الملاحظ أن خطابات الحوثي في هذه الحرب أصبحت **أكثر دينية** شيئاً فشيئاً، مقارنة بالخطاب القومي/الوطني الذي كان يعتمد على الحرب مع التحالف بقيادة السعودية حيث كان حريصاً وقتها على تفادي إثارة الحساسيات المذهبية.

بشكل عام، صبّت هذه الحرب في صالح الحوثيين لثلاثة أسباب أساسية: أولاً، ساعدت الجماعة على تحقيق طموحها الذي طالما امتلكته بتعزيز مكانتها إقليمياً، وأكسبتها شعبية واسعة وغير عادية خارج اليمن بسبب الغضب الشعبي المتصاعد في المنطقة وغيرها من أرجاء العالم جزاء التنصيف العرقية التي يتعرض لها الفلسطينيون. ساهمت الهجمات على ممرات الملاحة في البحر الأحمر في تقديم الحوثيين كفاعل إقليمي ودولي لا يستهان به، وبالتالي لن تراجع الجماعة بعد هذا.

ثانياً: يستثمر الحوثيون هذه الحرب من أجل إضفاء شرعية على سلطتهم وترسيخ تصوّرهم السياسي للحكم المُتمحور حول قيادة عبدالملك الحوثي كمرجعية سياسية ودينية مُطلقة. فالحوثي صعد للسلطة لأول مرة بقوة السلاح، لكن شرعية الجماعة ظلت مهزوزة وحاولت ترقيعها بالحديث عن الشراكة في السلطة (حتى إن لم يكن لديها نية للانخراط فعلياً في ذلك). اندلعت الحرب مع التحالف بقيادة السعودية لتوفر للحوثيين أول غطاء لتعزيز سلطتهم والتملص تدريجياً من تحالفهم مع الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح والذي انتهى بمقتله في ديسمبر/كانون الأول 2017. على إثر ذلك، ومع غياب أية منافسة أو تحدٍ حقيقي في مواجعتهم بمرور الوقت، بدأت ثقة الحوثيين بأنفسهم تتصاعد وبدأوا يطبقون تصوراتهم السياسية من خلال سن قوانين جديدة وتغيير المناهج التعليمية.

ظلت قيادات الحوثيين تلوك مطلب الشراكة في السلطة أمام الإعلام الدولي لنفي اتهامات خصومهم بأن الجماعة تعتنق نهج سلطوي ولا تنوي الشراكة حقاً. ولهذا، تضمنت خارطة الطريق التي وضعتها السعودية - وأعلن عنها قبل اندلاع حرب غزة بأسابيع - بنداً ينص على التعهد بالانخراط في حوار يمني - يمني حول مستقبل الحكم في البلاد.

إلا أن الحرب الحالية في غزة منحت الحوثيين ثقة بالنفس وشعوراً بالنشوة لدرجة تجرؤهم على المجاهرة علانية بأن زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي يجب أن يتربع على رأس الدولة في أي نظام سياسي مستقبلاً، كسلطة مطلقة غير قابلة للمعارضة والنقاش. لطالما وُجد هذا التصور في أدبيات الجماعة وتُطبقه بالفعل على أرض الواقع، لكن لم يكن يُجاهر به في خطابها الموجه إلى الجمهور الغربي إلا مؤخراً عبر تصريحات عبدالملك العجري **لمجلة أتلانتك الأمريكية.**



ثالثاً وأخيراً: يستخدم الحوثيون الحرب ذريعة لتصعيد قمعهم ودحر كل أشكال المعارضة، بما في ذلك المعارضة الصامتة من أولئك الذين لا يُعبرون عن ولائهم للجماعة. بدأت أولى مؤشرات هذا القمع **باعتقال ومن ثم إخفاء القاضي عبدالوهاب قطران** في 2 يناير/ كانون الثاني، جراء انتقاده لهجمات الحوثيين على البحر الأحمر، بالقول إن الأولى الاهتمام بالشؤون الداخلية في بلد يعاني من مجاعة. يُعتبر القاضي قطران أول شخصية معروفة تتم معاقبتها وسجنها بعد هجمات البحر الأحمر ويطبق عليها **قانون "حظر وتجريم الاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتطبيع معه"**، الذي صدر في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023. ويُعد هذا القانون التجلي الأكبر لكيفية استثمار الحوثيين حرب غزة كوسيلة فعالة لإحكام سيطرتهم وتشديد قبضتهم الأمنية.

خلال سنوات الحرب في اليمن (الممتدة لقرابة عقد من الزمن)، قامت سلطة الحوثيين بمحاكمة مئات من معارضيها عبر النيابة العامة والمحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة، بثم عدة تدرج تحت الجرائم المتعلقة بأمن الدولة مثل المساس باستقلال ووحدة الدولة أو التخابر لصالح دول أجنبية... إلخ. معظم هذه التهم مرجعها **قانون الجرائم والعقوبات** اليمني الذي يُطبق عقوبة الإعدام في حال ثبوت التهم على المدعى عليه، وقد يحكم أيضاً بعقوبة تكميلية بمصادرة ممتلكات المتهم. إلا أن الحوثيين تبادوا في استخدام هذا القانون - خاصة بند مصادرة الممتلكات الذي يفترض أن يُطبق في "أصيق الحدود" بموجب نص القانون المشار إليه، **ففي عام 2017 مثلاً، أصدرت النيابة الجزائية المتخصصة قراراً قضى بمصادرة ممتلكات 3700 شخص** ممن وُصفوا بـ خونة ومرترقة ومعظمهم مقيمون خارج اليمن.

رغم الاستخدام المكثف والجائر لهذا القانون والاستعانة بقضاة فاسدين في منظومة غارقة بالفساد، إلا أن بعض بنود قانون العقوبات ظلت عقبة مزعجة للحوثيين، حتى اندلعت حرب غزة التي وفرت للجماعة فرصة ذهبية لاستصدار قانون جديد تحت مسمى "حظر وتجريم الاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتطبيع معه". تكمن إشكالية هذا القانون في نصوصه العامة والتي قد تُطبق على الجميع وبشكل عشوائي، حيث يُجرّم أية علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل أو مع دول لها علاقات (سرية أو علنية) مع تل أبيب، وكذلك أي تصريحات أو تلميحات تؤيد إسرائيل. في بنود أخرى من هذا القانون، يُحظر التواصل بأي وسيلة مع إسرائيل من خلال جهة رسمية تتبعها أو أفراد أو إنشاء علاقات تجارية مع هكذا جهات. كما نص القانون على تجريم "استخدام الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الإلكتروني بالتعامل أو التعاقد مع المواقع أو الخدمات الإلكترونية المنشأة في كيان العدو الصهيوني التابعة لها أو الشركات المتواطئة والداعمة للاحتلال... إلخ".

كما أن نطاق تطبيق هذا القانون منصوص بشكل واضح، حيث يُطبّق على اليمنيين بالداخل والخارج وكذلك على الأجانب المقيمين باليمن، وبنوده قد تشمل أي شخص دون استثناء. بل إن القانون لا يتطلب دليلاً لإدانة الشخص، فقط قرينة

وحشية القانون لا تكمن فقط في حقيقة أنه عريضة اتهام مفتوحة بالمُطلق وقد تطال أي شخص، بل أيضاً في قسوة عقوباته، حيث تنص بنوده على تشديدها في طرف الحرب. وما يزيد من القلق والمخاوف أن القانون لا يتضمن بند عفو أو تخفيف العقوبة، وتتراوح عقوباته بين السجن ودفع الغرامات ومصادرة الممتلكات، ويُهدد بوقف نشاط أي شركة أو مؤسسة أو منظمة أو غيرها من كيانات اعتبارية في حال ثبتت إدانتهم.

تزامناً مع سنّ هذا القانون الجديد، أصبحت جماعة الحوثيين أكثر قمعية وبشكل علني، ولعل أبرز وأوضح مثال على هذا التوجّه هو **حادث تفجير منزل** أحد معارضي الجماعة مؤخراً في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، والذي أدى إلى مقتل 13 شخصاً على الأقل وتدمير عدة منازل مجاورة.

تعتمد جماعة الحوثيين بشكل كبير على تدخلها في حرب غزة لتعزيز سلطتها بنجاعة أكبر من حربهم السابقة مع التحالف بقيادة السعودية، إلا أن الغطاء السياسي الذي توفره أزمة الحرب في غزة لن يكون كافياً لصرف الانتباه عن الأزمة الاقتصادية الحادة في مناطق سيطرة الجماعة والقمع المُمارس لإثقال قبضتها.

**ميساء شجاع الدين** هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور. شجاع الدين حاصلة على ماجستير في الدراسات الإسلامية من الجامعة الأميركية بالقاهرة، حيث ركزت أطروحتها على صعود التطرف الزيدي في اليمن.



أطفال وشباب يمنيون يُشاركون في مسيرة تضامنية مع الفلسطينيين وفنّدة بعدوان الجيش الإسرائيلي على غزة، في ساحة المعرض بمدينة الزهرة في محافظة الحديدة بتاريخ 1 مارس / آذار 2024

## تعليقات

# طفولة ضائعة: ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن مستمرة بلا هوادة

صقر الصنيدي

قُدِّر عدد الأطفال اليمنيين المجندين خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2021 وحتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022 بـ 2233 طفل، رغم الهدوء النسبي الذي أعقب الهدنة المبرمة في أبريل/ نيسان 2022م برعاية أممية، وهذا يبَدِّد الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بتخلي الآلاف من الأطفال المجندين من قبل الأطراف المتحاربة عن مهامهم القتالية والعودة إلى مقاعد الدراسة.

ما يحدث على أرض الواقع هو عكس تلك الآمال تماما. فقد أشار تقرير أممي صدر عام 2021 بعنوان "عندما يتعرقل التعليم" إلى عدم عودة الأطفال المجندين سابقاً إلى مقاعد الدراسة بسبب افتقارهم إلى الدعم الكافي لذلك، من ضمن أسباب أخرى. يضيف التقرير بأن هناك "قلق متزايد من أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين تسربوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة قد لا يعودون للدراسة إطلاقاً إذا لم يتم دعمهم بشكل صحيح". يعكس هذا التأثير المفجع والطويل الأمد لظاهرة تجنيد الأطفال على المجتمع اليمني حيث سلب جيلاً بأكمله مستقبله.

استمراراً لهذه الظاهرة، أشارت تقارير صدرت مؤخراً إلى استغلال جماعة الحوثيين (أنصار الله) الحرب الجارية في غزة كفرصة جديدة لتجنيد الأطفال ضمن صفوف قواتها، وهو ما يفرض ضرورة ملحة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. ورُغم أن تجنيد الأطفال في اليمن مُورس من قبل جميع الفصائل المتحاربة، إلا أن التقارير الصادرة عن منظمات محلية ودولية تشير إلى تجنيد الحوثيين لأكثر من عشرة آلاف طفل منذ عام 2021.

## تجنيد الأطفال مستمر بلا هوادة

استغل الحوثيون الهدنة المبرمة عام 2022 كفرصة لتعبئة وتجنيد المقاتلين، بمن فيهم أطفال تم الدفع بهم قسراً إلى ساحات المعارك في غالب الأحيان. فبحسب تقارير، أجرى المسؤولون الحوثيون زيارات ميدانية وأطلقوا حملات تجنيد الهدف منها استقطاب المقاتلين والتعبئة لمرحلة جديدة من الحرب. ففي أواخر سبتمبر/أيلول 2023، ظهر قيادي حوثي بارز في مقطع فيديو **انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي**، متحدثاً إلى طلاب مدرسة في محافظة عمران الواقعة على بُعد 50 كيلومتراً شمال صنعاء. رصد المقطع القيادي وهو يقول بأنه يبحث عن الطلاب المُستعدين لإدانة مؤيدي الثورة اليمنية (التي اندلعت عام 1962) وأولئك المهتمون بحماية قيم البلاد وتصحيح البوصلة الأخلاقية للمجتمع. جاء ذلك على خلفية خروج العديد من اليمنيين إلى الشوارع للاحتفال بذكرى الثورة، في تحدٍ واضح لحُكم الحوثيين، وهو ما دفع الجماعة إلى فرض إجراءات أمنية مشددة.

## عملية التجنيد

استخدمت أطراف الصراع أساليب مختلفة لتجنيد الأطفال في ساحة المعركة. فقد تبنى الحوثيون، على سبيل المثال، تكتيكات ناجحة صُقلت على مدار 10 سنوات تقريباً من الحرب. تعود هذه التكتيكات إلى فترة تأسس نواة الجماعة من رجم حراك سعى لإحياء الامامة الزيدية، وعُرف بمنتهى "الشباب المؤمن" بصعدة في تسعينيات القرن الماضي. تم تطوير أساليب التلقين هذه وأصبحت أكثر انتشاراً بعد استيلاء الجماعة على صنعاء عام 2014.

وفقاً لمنظمة ميون لحقوق الإنسان والتنمية، يعتمد الحوثيون أساليب لاستقطاب وتجنيد الأطفال تشمل استغلال الظروف المعيشية والاقتصادية المتدهورة؛ والتلقين العقائدي الذي غالباً يستند إلى خطاب الكراهية؛ وبتّ الرسائل عبر الإعلام الرسمي والأهلي ومنصات التواصل الاجتماعي؛ والسيطرة التامة على المؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية؛ واستغلال المراكز الصيفية، بالإضافة إلى استخدام التضييل والاختطاف وممارسة الضغوط على زعماء القبائل والمشايخ والأعيان والوجهات الاجتماعية. غالباً ما تكون هذه الشخصيات مسؤولة بشكل مباشر عن تجنيد الشباب المقاتلين، باستخدام صلاحياتهم في عمليات تسليم المعونات كحافز للتجنيد.

يعتمد الحوثيون كذلك أساليب أخرى أكثر تأثيراً ونجاعة، فقد اعتادوا إطلاق ما يعرف بالكفى على الأطفال المجندين وهو تقليد شائع في معظم المجتمعات العربية، حيث لا يشار إلى الرجال بأسمائهم بل بكنية "أبو [اسم أول نجل]، مثلاً "أبو محمد". يُستخدم تقليد إطلاق الكفى على نطاق واسع في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكن في اليمن تحديداً، يستخدمه الحوثيون مع الصغار كدلالة على النُضج أو البلوغ. يجد الحوثيون في هذا التقليد وسيلة لتعزيز شعور الأطفال بأنهم بالغين وتهيئتهم لتخطي مرحلة الطفولة تماماً، عبر تبني سرديّة زائفة تتمحور حول الطريقة التي سيعاملهم بها المجتمع والاحترام الذي ستمنحهم إياه الجماعة.

برزت قصص عديدة لحالات استخدم فيها الحوثيون هذا التكتيك. على سبيل المثال، **جند الحوثيون طفلاً يبلغ من العمر 11 عاماً وأطلقوا عليه اسم "أبو ليث"**. لم يكن والد الطفل يعرف بمقتله في إحدى المعارك حتى رأى صورته على لافتة طُبع تحتها اسم "الشهيد أبو ليث". يجد العديد من الآباء اليمنيين صعوبة كبيرة في معرفة مصير أطفالهم بعد إطلاق كفى عليهم بهذه الطريقة، وغالباً لا يتم إبلاغهم بمقتل أطفالهم في المعارك.

**منتصف عام 2019**، جمعت منظمة العمل الدولية عدد من وجهاء صنعاء في ورشة عمل لإذكاء الوعي بخطورة تجنيد الأطفال وتأثيره المدمر ليس فقط على الصغار ولكن على مجتمعاتهم أيضاً. للأسف، لم يكن للتدخلات الدولية أي تأثير يُذكر، حيث **نف اليمن عالمياً كأحد البلدان ذات أعلى معدلات تجنيد الأطفال في عام 2019**.

## مواطن ضعف الأطفال المجندين

وفقاً لمكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، جميع المهام التي توكل للأطفال المُجندين هي مهام خطيرة، وأحياناً مميتة. كثير من الفتيات والفتيان يُستخدمون بدايةً في مهام للدعم، تنطوي عادة على مخاطر جسيمة ومشقة بالغة. من ضمن المهام التي يُعهد بها عادة إلى الأطفال: دعم القوات البرية، كالعامل بوصفهم "حقّالين" للذخائر الثقيلة أو حتى الجنود المصابين، كما يُستخدم بعض الأطفال كمستطلعين أو رسلاً أو طهارة. يتم استضعاف الفتيات المجنّدات بصورة خاصة، حيث غالباً ما يكنّ عرضة لخطر الاعتداء الجنسي.



في قصة الطفل "أبو ليث" البالغ من العمر 11 عاماً، وعد المُجنِّدون والده بأن تكون مهامه متناسبة مع عمره الصغير. لكن بمجرد وصوله إلى ساحة المعركة، دُفع به إلى الصفوف الأمامية بدون تلقي تدريب كاف يساعده على حماية نفسه، ليلقى حتفه ضمن قتل الحرب الذين ارتفعت أعدادهم باستمرار.

## نداءات لا تلقى أذانا صاغية

لم تلق نداءات منظمات حقوق الإنسان وحماية الطفل المستنكرة لظاهرة تجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة أذانا صاغية، سواء في اليمن أو في بلدان أخرى حول العالم تشهد صراعات. حذر **تقرير** اليونسيف (عام 2021) من ضياع مستقبل الجيل القادم في اليمن، بالقول "ثمة احتمال حقيقي للغاية بأن يفقد جيل كامل من الأطفال فرصة استغلال طاقاتهم الكامنة إذا لم يتم في الوقت الراهن معالجة التحديات التي تقف أمام النظام التعليمي على نحو ملائم، وعلى المدى المتوسط إلى المدى الطويل".

في أبريل/نيسان 2022، أدركت الأمم المتحدة خطورة تغيير الحوثيين للمناهج التعليمية بهدف تجنيد الأطفال، وعلى ضوء ذلك، **اتفقت** مع سلطة الحوثيين على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال التي تؤدي إلى قتلهم أو تشويههم، واستهداف المدارس والمستشفيات، إلا أن تلك الخطوة لم تُحدث فرقاً يُذكر في اليمن حيث استمر تجنيد الحوثيين للقصر بلا هوادة.

في مايو/أيار الماضي، طالبت منظمة يمنية "منظمة سام لحقوق والحريات"، الحكومة المعترف بها دولياً **بإصدار تشريع** ينص على تشديد عقوبة المتورطين في تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال، وفتح مراكز تأهيل للأطفال المجندين قبل إعادتهم إلى أسرهم وإعادة دمجهم في المجتمع. كما أوصت المنظمة بأن تصادق الحكومة الشرعية "على نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية لمساءلة المتورطين في جرائم تجنيد الأطفال".

## تجذّر ثقافة تجنيد الأطفال

مما لا شك فيه أن الأطراف المتحاربة دفعت بالعديد من الأطفال إلى الانضمام لصفوفها، إلا أن أصول المشكلة تعود إلى ما قبل اندلاع الحرب. فقد غدّت الصراعات القبلية والاحتراب الداخلي ثقافة تجنيد المقاتلين الصغار، وتدفع كثير من الأسر أبناءها إلى القتال بسبب الثارات الدموية التي لا تتوقف. يروي أحد الناجين (على معرفة بالكاتب) المعاناة التي خلفتها حرب قبلية استمرت لأكثر من عشر سنوات في مديرية العدين بمحافظة إب، وكيف قضت تلك الحرب على سنوات طفولته وسلبته أصدقاءه الذين لقوا حتفهم أمام عينيه أثناء القتال. وأشار الناجي إلى أن انخراطه في حرب قبيلته أجبره على ترك المدرسة وحمل السلاح، شأنه شأن أطفال آخرين كبروا أيضاً في ساحات القتال حيث ضاعت طفولتهم. هذا الشخص هو نموذج من أبناء جيل افتقروا إلى دعم يُعيدهم إلى مقاعد الدراسة ويُعيد إدماجهم في المجتمع، وثرُكوا بقدر محدود من المهارات لا تتعدى الخبرة القتالية.

هذه التجارب تؤكد على أهمية إشراك الأطراف القبلية في أي جهود تسعى لمعالجة قضية تجنيد الأطفال في اليمن. من المهم أن تُصبح المجتمعات المحلية لاعبا محورياً يساهم في التصدي لظاهرة تجنيد الأطفال، قُبدون دعم أفراد المجتمع وإيلاء أولوية للتعليم، سيترك الأطفال بلا حماية وعرضة للانجرار إلى العنف القائم حولهم.

**صقر الصنيدي** كاتب وصحفي يمني غول في مجال الصحافة منذ العام 1999. تنقل بين العديد من الوسائل الإعلامية، حيث عمل محرراً في عدد من الصحف المحلية منها "الأسبوع" و "الثورة" و محرراً في البرلمان اليمني، قبل التحاقه عام 2015 بالعمل في قناة بلقيس كمحرر ومنتج لعدد من البرامج. له كتاب صدر مطلع 2023 تحت عنوان "رحلة رأفت".

هذه الورقة هي جزء من سلسلة منشورات لمركز صنعاء تحت مبادرة "منتدى سلام اليمن" الساعية إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة.



جور المكلا في حضرموت، تاريخ 21 أغسطس/آب 2021 // من ملفات صور مركز صنعاء بعنسة المصور أحمد وقاص

## تعليقات

# المعلمون المتعاقدون في حضرموت: حين يتحوّل الحلّ إلى مشكلة

### وردة بلسود

لطالما شكل اتساع جغرافيا محافظة حضرموت عقبة أمام الحكومة اليمنية في توفير الخدمات العامة وتلبية احتياجات مجتمعات متناثرة في قرابة ثلث المساحة الإجمالية لليمن. مع اندلاع الحرب، تحولت التعاقدات مع المعلمين -أي أولئك العاملين بعقود مؤقتة- إلى آلية معتمدة على نطاق واسع لتغطية عجز الكادر التعليمي في المدارس الحكومية وضمان استمرار المنظومة التعليمية. إلا أن مسار هذه الآلية لم تكن مدروسة بشكل كاف، وتعاني من اختلالات واضحة تفرض ضرورة ملحة لمعالجتها.

لعبت مبادرات مجتمعية، تولى زمامها رجال أعمال حضارم معروفون مثل سالم بن محفوظ وعبد الله بقشان،<sup>[1]</sup> دوراً مهماً في إنشاء مدارس بالمناطق المحتاجة والتعاقد مع معلمين من خارج إطار المنظومة التعليمية الرسمية. شملت تعاقدات مجموعة بقشان نساءً فقط، ممن تم تعيينهن كمُعلمات في مدرسة أنشئت عام 2016، في مسعى من المجموعة للنهوض بتعليم المرأة في حضرموت الوادي. وكجزء من تحفيز المُعلمات للتعاقد مع المدارس التي أنشأها، دعم بقشان إدماج المتعاقدات في سلك التوظيف الحكومي - كمُعلمات نظاميات/رسميات - وهو ما شجع العديد على التوافد من حضرموت الساحل إلى الوادي.<sup>[2]</sup> إلى جانب هذه المبادرات، دعمت منظمات محلية غير ربحية، مثل مؤسسة العون للتنمية، قطاع التعليم في حضرموت الوادي والساحل حيث تعاقدت مع 310 معلماً ومعلمة بالإضافة إلى دعم مدرسة خيرية في دوعن.<sup>[3]</sup>

<sup>1</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع معلمة نظامية/ رسمية في إحدى مدارس مدينة المكلا، ومتعاقدة سابقة ضمن مبادرة بقشان، بتاريخ 26 يوليو/تموز 2023.

<sup>2</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذ/ محمد عبد الله قفزان، رئيس لجنة المعلمين المتعاقدين بالشحر، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2023.

<sup>3</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذ/ عبدالله بن عثمان - رئيس مؤسسة العون للتنمية، بتاريخ 28 يناير/ كانون الثاني 2023.



تزايد الاعتماد على المعلمين المتعاقدين في حضرموت بعد اندلاع الحرب التي ألحقت أضراراً جسيمة بقطاع التعليم وبالموارد المالية للحكومة. تنامت إضرابات المعلمين النظاميين/الرسميين المطالبين برواتبهم، الأمر الذي اضطر السلطات المحلية إلى التعاقد مع معلمين ب عقود مؤقتة لتعويض النقص في الكادر التعليمي بالمدارس الحكومية.

ازدادت الأمور تعقيداً مع بلوغ عدد من المعلمين سن التقاعد، فخلال العام الماضي، بلغ عدد المتقاعدين في مدينة المكلا وحدها 88 متقاعداً<sup>[4]</sup> فضلاً عن ذلك، أدى افتتاح العديد من المدارس الجديدة - أغلبها للبنات - إلى تعميق أزمة نقص المعلمين، ومن هنا، أصبح التعاقد مع معلمين جُدد بمثابة حلٍّ شامل يساعد على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب والمدارس الجديدة في حضرموت،<sup>[5]</sup> وإشكالية توقّف التوظيف الرسمي من قبل الحكومة، والأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات الباحثين عن فرص عمل، ومسألة بلوغ عدد من المعلمين سن التقاعد.

## تعاقدات تشوبها اختلالات

واجهت عمليات التعاقد تحديات إجرائية ومالية. بادئ ذي بدء، كانت شروط التعاقد المرتبطة بمؤهلات المعلمين غير واضحة حيث جرى تعيين عدد كبير من خريجي تخصصات لا تمتّ للسلك التربوي بصلة. نتيجة لذلك، أدت التعاقدات مع معلمين غير مؤهلين تربوياً إلى تدهور جودة التعليم لعدم تطابق تخصصاتهم مع المواد التي يتم تدريسها. فعلى سبيل المثال، قد يُكَلَّف معلم حاصل على شهادة في إدارة الأعمال بتدريس مادة الرياضيات، أو تكليف متخصص قانون بتدريس مادة اللغة العربية.

من جهة أخرى، أعاقَت الضائقة المالية التي تواجهها الحكومة العملية التعليمية. وأمام عجز الحكومة عن تخصيص ميزانية لاستيعاب معلمين نظاميين/رسميين جُدد، أنشأ محافظ حضرموت السابق أحمد بن بريك صندوقاً لدعم قطاع التعليم في عام 2016، حيث يتم تمويل الصندوق من رسوم محددة فُرضت على الواردات عبر ميناء المكلا.<sup>[6]</sup> إلا أن مصادر تُشير إلى أن الجهات الحكومية المعنية لا تلتزم بتوريد هذه المبالغ إلى الصندوق إلا بمتابعة شاقة وبالاعتماد على شبكة علاقات شخصية،<sup>[7]</sup> وفي جميع الأحوال، بالكاد تكفي المبالغ التي يتم توريدها إلى الصندوق حيث لا تتجاوز المليار ريال يمني (أي ما يعادل نحو 720 ألف دولار أمريكي).<sup>[8]</sup>

## كرة ثلجية

أصبح التعاقد مع معلمين كرة ثلجية تنمو باستمرار، فَمِن عشرات المعلمين المتعاقدين، إلى المئات، إلى الآلاف، ليلعب عدد المتعاقدين 11 ألف معلم ومعلمة في حضرموت الساحل<sup>[9]</sup> و 5,800 في حضرموت الوادي<sup>[10]</sup> في عام واحد فقط، وفق ما أفاد به مصدران أو أواخر عام 2022. ورغم أن هذه الآلية ساعدت على ملء الفراغ الموجود في الكادر التعليمي بالمدارس المحلية، إلا أنها فشلت في معالجة التحديات الجذرية التي تسببت بشلل قطاع التعليم.

أمام هذه الأعداد الكبيرة من المعلمين المتعاقدين، وُضعف الموارد المالية لدفع أجورهم ومستحققاتهم بشكل منتظم، هذا كثير من المتعاقدين الجُدد حذو معظم الموظفين الحكوميين - بمن فيهم المعلمون النظاميون/الرسميون - ممن توجهوا إلى سوق العمل خلال فترة الحرب بحثاً عن وظائف ومهن أخرى تغطي احتياجاتهم المعيشية، ولا سيما بعد أن أصبحت رواتبهم لا تفي بالحد الأدنى من متطلبات الحياة. فعلى سبيل المثال، يتقاضى حامل الشهادة الجامعية 55 ألف ريال يمني فقط شهرياً (أي ما يعادل نحو 40 دولاراً أمريكياً)، بينما يتقاضى حامل الشهادة الثانوية 45 ألف ريال يمني شهرياً (أي ما يعادل نحو 32 دولاراً أمريكياً)، وغالباً ما يتم صرف الأجور إما متأخراً أو بشكل غير منتظم.<sup>[11]</sup> ونتيجة لعملهم في وظائف إضافية، اضطر العديد من المدرسين إلى تخصيص وقت أقل للتدريس، دون إعارته ما يستحق من الاهتمام، مما أثر سلباً على العملية التعليمية ومستوى التحصيل العلمي للطلاب.

<sup>4</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع مصدر من مكتب وزارة التربية والتعليم بمحافظة حضرموت، بتاريخ 26 يوليو/تموز 2023.

<sup>5</sup> في مجمع الخنساء للبنات، الواقع في ضواحي الشحر، بلغ عدد المعلمات المتعاققات 31 معلمة مقابل 13 معلمة نظامية/رسمية. مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذة/ وفاء الأرضي - مديرة مجمع الخنساء بالشحر، بتاريخ 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

<sup>6</sup> فُرضت رسوم بقيمة 5 آلاف ريال يمني على كل حاوية بضائع صغيرة تدخل ميناء المكلا، وبقيمة عشرة آلاف ريال على الحاويات الكبيرة، بينما تم فرض رسوم بمقدار ريالين فقط على كل لتر من الوقود يُستورد عبر الميناء، وفقاً لمقابلة أجرتها الكاتبة مع الأستاذة/ محمد عبد الله قفران - رئيس لجنة المعلمين المتعاقدين بالشحر - بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

<sup>7</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع مسؤول سابق بمكتب وزارة التربية والتعليم بالمكلا، بتاريخ 25 يوليو/تموز 2023.

<sup>8</sup> نفس المصدر السابق.

<sup>9</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذة/ محمد مبارك حمدان - رئيس لجنة المتعلمين المتعاقدين في حضرموت الساحل، بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

<sup>10</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذة/ صالح قرطب - رئيس لجنة المتعلمين المتعاقدين في حضرموت الوادي، بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

<sup>11</sup> مقابلة شخصية مع معلم متقاعد في مدرسة الملاحي بمدينة الشحر، بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.



## ضعف الحوافز

زُعم الجهود المبذولة لتنظيم دورات تدريبية للمعلمين المتقاعدين، بغية تحسين مستواهم ورفع مهاراتهم التربوية، لا يتم الالتزام بحضور هذه الدورات نظراً لضعف المردود المالي أو الحوافز. باستثناء الدورات التدريبية المدعومة من منظمات دولية،<sup>[12]</sup> تظل خبرات ومهارات المعلمين المتقاعدين دون تطوير. يُمكن فهم حالة الإحباط وعدم اللامبالاة التي يعيشها المعلمون، نتيجة تدني أجورهم ونقص الدعم المقدم لهم من السلطات المعنية، حيث تمكن قلة فقط (عبر وساطات شخصية) من تحقيق مطالبهم بإحلالهم وظيفياً بدل المعلمين النظاميين/ الرسميين المتقاعدين.

علاوة على ذلك، ساهمت السياسة غير المدروسة المتمثلة بتعيين المعلمين في مناطق تبعد كثيراً عن مُدنهم في تقويض اهتمامهم وقدرتهم على حضور الدورات التدريبية. في بعض الأحيان، يتم تعيين المعلمين في مناطق ريفية، بعيداً عن أسرهم، دون حوافز مادية تُعينهم على تحمّل مشقة البُعد وتغطية نفقات المعيشة. أضف إلى ذلك التوزيع غير المتكافئ للحصص الدراسية بين المعلمين، والذي قد يتراوح بين ست حصص و 15 حصة أسبوعياً لكل معلم.<sup>[13]</sup>

و كدليل آخر على سياسة انعدام الشفافية في إجراءات التعاقد، أفاد العديد من المعلمين عدم تلقيهم نسخة من العقود الموقعة معهم، حيث يلتزم عدد قليل من الإدارات المدرسية بتزويد المعلمين المتقاعدين بنسخ من عقودهم.<sup>[14]</sup> تُظهر أيضاً تناقضات قانونية أخرى: فبين 17 ألف معلم/ة متعاقد/ة تقريباً عُيّنوا منذ عام 2016،<sup>[15]</sup> تم التعاقد بشكل رسمي مع 500 منهم فقط من قبل السلطة المختصة في حضرموت - أي مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - في حين تم التعاقد مع الباقي عبر مكاتب وزارة التربية والتعليم رغم عدم تحويلها قانونياً بذلك.

## الحاجة إلى تبني نهج جديد ومختلف

كان أحد أسباب التعاقد مع معلمين جُدد - بعقود مؤقتة - هو إضرابات المعلمين النظاميين/ الرسميين المطالبين بحقوق أفضل. من باب المفارقة، وجد المعلمون المتقاعدون أنفسهم بحاجة إلى الإضراب أيضاً للمطالبة بتوظيفهم رسمياً، كحافز مباشر لهم للتعاقد بصفة مؤقتة. واستجابة لهذه الإضرابات، شكّلت لُجنتان في كل من حضرموت الساحل والوادي أواخر عام 2018 لتمثيل المعلمين المتقاعدين،<sup>[16]</sup> إلا أن مساعيها باءت بالفشل، ما دفع لجنة الساحل إلى الاستقالة. وفيما يبدو محاولة لحلّ الإشكالية، شكّلت لجنة برئاسة وكيل المحافظة للشؤون المالية والإدارية في سبتمبر/ أيلول 2022، للنظر في القضية وحصر أعداد المعلمين المتقاعدين،<sup>[17]</sup> علماً أنه لم يُكشف عن النتائج التي خلصت إليها اللجنة المشار إليها حتى كتابة هذا التقرير.

تتطلب معالجة قضية المعلمين المتقاعدين أولاً وضع سياسات تعاقدية واضحة، تشمل تحديد المؤهلات التي ينبغي توافرها في المتعاقد وضمان خضوع الأفراد المهتمين لدورات تدريبية كشرط مسبق للتعاقد معهم كمُعلمين. كما يجب منح الأولوية لخرجي كليات التربية والتخصصات ذات الصلة، وحصر الجهات المسؤولة عن التعاقد في مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات فقط، بالتنسيق مع مكاتب وزارة التربية والتعليم.

ثانياً، ينبغي (وبصورة عاجلة) إعادة النظر في البدل المادي الشهري للمعلمين المتقاعدين، وكذلك تزويد المتعاقد بنسخة من عقده ومنحه أولوية التعيين في وظيفة دائمة كمُعلم نظامي/ رسمي. فهذا من شأنه أن يحفز الأفراد المهتمين على تطوير مهاراتهم التربوية واستيفاء شروط التعاقد بما يخدم العملية التعليمية بأكملها.

وأخيراً، ينبغي النظر إلى عملية التعاقد كخطوة مؤقتة تُمهّد لتوظيف المعلم رسمياً في نهاية المطاف، وفق إجراءات واضحة ومحددة قد تشمل التقييم المستمر لمهارة وأداء والتزام المعلم/ة المتعاقد/ة.

**وردة عوض بلسود** هي كاتبة ومعلمة متعاقدة ونائبة شعبة المرأة في نادي الشجر الأدبي. أصدرت مجموعة قصصية فازت بجائزة رئيس الجمهورية وجائزة الشيخة حنان باحمدان للإبداع.

هذه الورقة هي جزء من سلسلة منشورات لمركز صنعاء، تحت مبادرة "منتدى سلام اليمن" الساعية إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة.

<sup>12</sup> تشمل هذه دورات تدريبية تنظمها منظمة سول للتنمية، وكذلك دورات تابعة لمشروع استعادة التعليم والتعلم (الممول من قبل البنك الدولي و الشراكة العالمية للتعليم، والمنفذ من قبل منظمة انقاذ الأطفال (Save the Children)، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة). وفقاً لمقابلة شخصية أجريت مع معلمة متعاقد في مدرسة النوبان بالشحر، بتاريخ و أغسطس/ آب 2023، ومقابلة أخرى أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذ/ حسن الشيني. عضو سابق في لجنة صندوق دعم التعليم ومدرّب تربوي، بتاريخ و أغسطس/ آب 2023.

<sup>13</sup> مقابلة شخصية أجريت مع مديرة مدرسة في مدينة الشحر، بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

<sup>14</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذة/ ذكري باتمباك - وكيلة مدرسة الملاحي في الشحر، بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

<sup>15</sup> مقابلة أجريت عبر تطبيق الواتساب مع الأستاذ/ محمد مبارك حمدان - رئيس لجنة المتعلمين المتقاعدين في حضرموت الساحل، بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

<sup>16</sup> نفس المصدر السابق.

<sup>17</sup> مقابلة أجريت عبر الهاتف مع الأستاذ/ أمين باعباد - مدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم في حضرموت الساحل، بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.



إبراهيم رئيسي ، الرئيس المنتخب لإيران ، يلقي كلمة في مسجد هوري بطهران في 10 أبريل 2017 // صورة من وكالة أنباء تسنيم، بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0

## تحليلات

# هجمات الحوثيين في البحر الأحمر من وجهة نظر إيران: ما بين حماية المكاسب والمحد من الخسائر

د. توماس جونو

أتاحت الحرب في غزة فرصة لجماعة الحوثيين (أنصار الله) لتعزيز قبضتها على مفاصل السلطة داخل اليمن وتوسيع نفوذها إقليمياً. محلياً، استغل الحوثيون مشاعر اليمنيين القوية المؤيدة للقضية الفلسطينية في تعزيز جهود التعبئة العامة. أما على الصعيد الإقليمي، فقد ساعدت تلك الحرب الحوثيين على ترسيخ مكانتهم كقوة صاعدة، وإثبات ما لديهم من قدرة وعزم على تعطيل الملاحة في أحد أهم الممرات المائية بالنسبة للاقتصاد العالمي من خلال شنّ عشرات الهجمات المستهدفة للسفن العابرة في البحر الأحمر.

لفهم مصالح إيران وتصوراتها فيما يتصل بالأزمة الراهنة في البحر الأحمر، من المُجدي التعمّق قليلاً في النهج الذي اتبعته طهران بشأن اليمن قبل هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، الذي نفذته حركة حماس ضد مستوطنات إسرائيلية. فمن منظور إيران، كانت القوة المتنامية للحوثيين بمثابة تطور إيجابي للغاية. فزعم ما يواجهه الحوثيون من عقبات داخل اليمن - أبرزها الوضع الاقتصادي المتدهور وتنامي حالة الاستياء الشعبي في المناطق الخاضعة لسيطرتهم - برزوا من الحرب الأهلية والتدخل العسكري بقيادة السعودية كسلطة أمر واقع تحكّم شمال غرب البلاد المأهول بالسكان، لا سيما في ظل غياب خصم سياسي أو عسكري قادر على التصدي لهم. فالحكومة المعترف بها دولياً لا تزال ضعيفة ومُنقسمة على ذاتها.



لا يتضح بالضبط مستوى وقدر الدعم الإيراني المقدم للحوثيين، لكنه على الأرجح لم يتجاوز بضع مئات الملايين من الدولارات الأمريكية منذ عام 2015. استطاع الإيرانيون تحقيق مكاسب كبرى من خلال استثمارهم المحدود المتمثل في تزويد الحوثيين بالأسلحة الصغيرة والذخائر وقطع غيار للأسلحة الأكثر تطوراً (كالصواريخ والطائرات المسيّرة) فضلاً عن تدريب الحوثيين وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لكيفية استخدامها. وبفضل هذا الدعم جزئياً، أصبح الحوثيون قوة مهيمنة في اليمن ولاعباً فاعلاً ورئيسياً في "محور المقاومة" - وهي شبكة إقليمية لجماعات مسلحة غير حكومية تحت قيادة طهران. من وجهة نظر إيران، تتمثل الخطوة التالية في إضفاء الشرعية على سلطة الحوثيين، ولهذا السبب تدعم طهران المسار التفاوضي السياسي بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية لأن النتيجة ستكون ببساطة ترسيخ حكم الحوثيين وليس عملية مصالحة وطنية تُضعف نفوذ وقوة الجماعة في اليمن.

من ناحية أخرى، تستفيد إيران من تصعيد الحوثيين في البحر الأحمر كون ذلك يتيح لها تعظيم العائد على تكلفة استثمارها في اليمن بدون تغيير حساباتها كليا. في ظل التطورات الحاصلة، تمت تنحية العملية السياسية السعودية - الحوثية جانبا بشكل مؤقت، لكن لا يوجد أدنى شك بأن الرياض لا تزال ترغب في مخرج من مأزق حربها المكلفة في اليمن. وانطلاقاً من هذا، تسعى إيران إلى تشجيع السعودية على إغلاق ملف حربها في اليمن وترسيخ سلطة الحوثيين، حيث ستستفيد طهران من تعزيز قبضة الحوثيين محلياً في ظل توسع نشاطهم إقليمياً والذي سيمنحهم من انتزاع أكبر قدر من التنازلات من الرياض بمجرد استئناف العملية السياسية بين الطرفين.

خارج حدود اليمن، تستفيد إيران من صعود الحوثيين كلاعب إقليمي قوي كون ذلك يعزز قدرات الردع للجمهورية الإسلامية وقدرتها على فرض أعباء على خصومها: الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية. ف بالإضافة إلى مضيق هرمز، بات بإمكان إيران وحلفائها تعطيل حركة الملاحة في أحد أهم الممرات المائية - مضيق باب المندب الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر ويمر عبره حوالي 12% من حجم التجارة البحرية العالمية. كما أن إظهار جماعة الحوثيين لقدراتها كلاعب إقليمي وتأمين روابطها مع حلفاء إيران الآخرين - لا سيما حركة حماس و حزب الله - يدعم التوجّه الحالي لإضفاء الطابع المؤسسي على "محور المقاومة". وأخيراً، يساهم تَمُوضّع الحوثيين كالمناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية في تعزيز السردية التي يتبناها محور المقاومة، ويُعزز قدرتهم على استغلال موقف الشعب اليمني وباقي الشعوب العربية المؤيد حقاً لفلسطين ضد خصومهم ممن هم أكثر توافقاً مع الولايات المتحدة وأقل صراحة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

برغم هذه المكاسب، تشكل الأحداث الأخيرة في البحر الأحمر مخاطر على إيران. فالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية تقوم على مبدأ أساسي ألا وهو تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية نظراً للتفاوت الكبير في قوة الدولتين. ولذا، تنتهج إيران سياسة دعم الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في مختلف أنحاء المنطقة كفرصة لدرء الاضطرابات الأمنية عن حدودها، من باب إدراكها أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة في نهاية المطاف على إلحاق خسائر كبيرة بطهران في حال حدوث تصعيد كبير. وهذا أحد الأسباب وراء حرص إيران على إحجام حزب الله عن تصعيد صراعه مع إسرائيل وتشجيعه على ممارسة ضبط النفس بما يتوافق مع المصالح الداخلية الحالية لحزب الله.

على ضوء هذه المعطيات، تُشكل غطرسة الحوثيين وأفعالهم مخاطر على إيران. يُدرك الحوثيون عدم وجود طرف داخل اليمن يُمكنه التصدي لهم حالياً، وهو تصوّر في محله. فالحوثيون قادرون على تحمّل الضربات الجوية الأمريكية - البريطانية المحدودة النطاق حتى الآن، بل واستغلال تلك الهجمات لأغراض سياسية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن قدرة الحوثيين على تحمل المخاطر أعلى من قدرة إيران - المهتمة أكثر بتجنب التصعيد - على تحملها. من جانبها، تُدرك إيران أن حركة حماس تتكبد خسائر عسكرية جسيمة وفقدت القدرة على حُكم قطاع غزة - ركيزتان مهمتان بالنسبة لطهران لممارسة الضغط الإقليمي. ولذا، تحرص إيران على تجنب تكبّد الحوثيين أضراراً أكثر من الأضرار المحدودة التي لحقت بهم حتى الآن.

تحقيق التوازن المثالي بالنسبة للجمهورية الإسلامية هي بمثابة منطقة رمادية، حيث يعتمد الحوثيون - مثل الجماعات المسلحة الأخرى الموالية لإيران - إلى استفزاز السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة وتوريطهم في صراعات مكلفة بأكثر قدر ممكن، بينما يستغل محور المقاومة ذلك لتزخيم خطاباته بما يُعزز التأييد الشعبي الذي يحظى به. هذا بحد ذاته يسمح لإيران بالضغط - بشكل مباشر وغير مباشر - على خصومها وفرض أعباء عليهم، وفي نفس الوقت تجنب التصعيد الذي قد يكون مكلفاً لها. ولعلّ هذا هو السبب الذي دفع إيران - حسيماً أشارت تقارير إعلامية مؤخراً - إلى كبح جماح بعض الميليشيات التي تدعمها في العراق والتي تجاوزت الخطوط الحمر وزادت من مخاطر حدوث مزيد من التصعيد.



تُثير عملية الضبط الدقيقة المشار إليها نقاشات طويلة حول مستوى النفوذ العملياتي والاستراتيجي الذي تمارسه إيران على الحوثيين. ينظر بعض المحللين إلى الحوثيين باعتبارهم وكلاء، ويجادلون بأن طهران تمارس نفوذاً كبيراً عليهم حتى وإن كانت لا تتحكّم بهم بشكل مباشر. إلا أن الأحداث الأخيرة تقدم رؤية مختلفة نوعاً ما، وهي أن جماعة الحوثيين المتشددة أصبحت جهة فاعلة قوية وأكثر استقلالاً، زُعم تلقيهم دعم إيراني مُهم. ولتوصيف أكثر دقة للوضع، يُمكن النظر إلى الجماعة باعتبارها شريك لإيران، فمصالحهما متوافقة في الغالب - رغم التباينات أحياناً - وهما يعملان يداً بيد في مساعيها لتحقيق أهدافهما.

يظل الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية هو تقليص مساحة مناورة الولايات المتحدة من خلال رفع التكاليف الفعلية أو المحتملة لأي تحركات أمريكية وتوريثها في خيارات وسياسات سيئة. هذه هي الزاوية التي حاصرت فيها إيران الولايات المتحدة وورّطتها لحوض مواجهة في البحر الأحمر: فواشنطن متورطة الآن في الحرب في اليمن من خلال قصفها لمناطق سيطرة الحوثيين و بُفرص نجاح ضئيلة. في الوقت الراهن، يتمثل هدف الجمهورية الإسلامية في حماية المكاسب التي حققتها حلفاؤها (فإسرائيل متورطة في حرب مُكلفة في غزة، بينما برز الحوثيون كقوة إقليمية صاعدة وحققوا زخماً دعائياً ملموساً)، ومن جهة أخرى تقليل الخسائر المتكبدة بسبب معركة حماس والخسائر المحتملة بسبب معركة الحوثيين - وهي معادلة صعب تحقيقها بلا شك.

**الدكتور توماس جونو** هو زميل غير مقيم في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تركز أبحاثه على علاقة اليمن بالمنطقة المجاورة. يعمل الدكتور جونو أستاذاً مساعداً للشؤون العامة والدولية في كلية الدراسات العليا بجامعة أوتاوا - كندا. تركز أبحاثه بشكل أساسي على الشرق الأوسط، ولا سيما إيران واليمن. نشرت العديد من مقالاته ومؤلفاته حول الشرق الأوسط، ونظريات العلاقات الدولية والأساليب التريبوية، في مجلة الشؤون الدولية، ومجلة وجهات نظر الدراسات الدولية، ومجلة العلوم السياسية الفصلية، وسياسة الشرق الأوسط، وأوريس، والمجلة الدولية، ومجلة السياسة الخارجية الكندية.

هذه المقالة هي جزء من سلسلة إصدارات تُنتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن.



جامعة الوسطية في وادي حضرموت، الواقعة بين مدينة سيئون ومدينة تريم التاريخية، تاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2023 // بعدسة أوفى النعامي

## تعليقات

# نحو الشرق: دراسة في تحولات العلاقة السعودية مع القبائل اليمنية

عادل دشيلة

شهدت علاقة المملكة العربية السعودية بشيوخ القبائل اليمنية العديد من التحولات على مدار العقود الماضية، حيث ركزت بشكل أساسي على إنشاء علاقات وثيقة ومباشرة مع شيوخ القبائل اليمنية. مع خط حدودي مشترك يبلغ حوالي 1800 كيلو متر، راقبت المملكة عن كثب كل التطورات داخل اليمن، مُولية اهتماماً خاصاً بعلاقتها مع الرموز القبلية اليمنية في سياساتها الخارجية كوسيلة للحفاظ على نفوذها و"التأثير على صنع القرار السياسي الداخلي في اليمن بما يتناسب مع مصالحها".<sup>[1]</sup> إلا أن ديناميكيات هذه العلاقة (بين السعودية ومشايخ القبائل اليمنية) غير ثابتة ولا متجانسة، حيث تحوّلت وتطوّرت وفقاً لمصلحة الطرفين.

زاد انخراط السعودية في الصراعات اليمنية المتعاقبة (وتحديداً منذ عام 2004) من تعقيد هذه الديناميكيات، فضلاً عن أن هذه العلاقة مبنية على أسس غير متكافئة. فالسعودية بلد غني – باعتبارها أكبر الدول المُصدّرة للنفط في العالم وعضو في مجموعة الدول الصناعية العشرين. في المقابل، يُعدّ اليمن أفقر دولة في الشرق الاوسط وضعيف إقتصادياً نتيجة للصراعات السياسية والعسكرية على السلطة والثروات الشحيحة. وبالتالي، لطالما كان لدى السعودية القدرة على استقطاب شيوخ القبائل اليمنية وممارسة نفوذ عليهم، على حساب الحكومة المركزية في بعض الأحيان.

تُعدّ استراتيجية الملك عبدالله بن عبدالعزيز بداية القطيعة مع السياسات السابقة، حيث ركّز توجّهه على بناء علاقات رسمية أقوى مع الحكومة اليمنية، بهدف مكافحة الإرهاب، وأدت هذه السياسة إلى تقليص العلاقة المباشرة بشيوخ

<sup>1</sup> زياد الكوراني، "رؤية جيوسياسية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تراحم الإستراتيجيات"، (ط1، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018) ص75.

القبائل تدريجياً. لكن غداة وصول الملك سلمان إلى سدّة الحكم، وبدء التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن لمواجهة جماعة الحوثيين (حركة أنصار الله) في مارس/ آذار 2015، عادت العلاقة بين السعودية وشيوخ القبائل إلى الواجهة من جديد، وإن شهدت توجّهاً مختلفاً. فالصراع دُفِعَ بالرياض إلى التحوّل عن سياساتها القديمة بتعزيز العلاقة مع شيوخ المناطق القبلية الشمالية، لتُركّز على شيوخ المناطق الشرقية اليمنية في مأرب والجوف وشبوة والمهرة وحضرموت.

على ضوء ما تقدّم، وفي ظل التنافس الجاري بين المملكة والإمارات لبيسط النفوذ في حضرموت، تسعى هذه الورقة التحليلية إلى دراسة الأسباب وراء تحوّل علاقة السعودية نحو قبائل الشرق اليمني.

## تنامي وتراجع النفوذ السعودي

خلال معظم تاريخ اليمن الحديث، ركزت السياسة السعودية على تعزيز نفوذها على قبائل المناطق الشمالية باليمن نظراً لممارسة هذه القبائل للشؤون السياسية وفُربها من مركز الحكم في صنعاء. كان الأمير سلطان بن عبد العزيز المسؤول عن تنفيذ هذه السياسة، ويُمكن القول بأنه أول من عمل على توثيق العلاقة بشيوخ القبائل الشمالية اليمنية خصوصاً منذ اللقاء الشهير بينه وبين شيخ مشائخ اتحاد قبائل حاشد "عبدالله الأحمر" في جدة عام 1970.<sup>[2]</sup> فالحضور الكبير لقبيلة حاشد في المناطق المحيطة بصنعاء، ودعمهم للجمهوريين خلال الثورة اليمنية 1962، منحهم امتيازات سياسية لا تضاهي في العقود التالية،<sup>[3]</sup> حيث مثّل الشيخ عبد الله الأحمر الجناح السياسي للقبيلة في حين قاد الشيخ مجاهد أبو شوارب الجهود العسكرية لدعم القوات الجمهورية ضد نظام حُكم الإمامة في الفترة (1962-1968). تحظى مديرية خمر في محافظة عمران، والمعروفة أيضاً باسم "مدينة السلام"، بأهمية سياسية كبيرة باعتبارها معقل قبيلة حاشد، لا سيما بعدما تعزّز النفوذ السياسي لحاشد عقب انعقاد مؤتمر خمر عام 1965.<sup>[4]</sup> أصبح الأمير سلطان معروفاً بعقده اجتماعات مباشرة وتطوير علاقات شخصية مع شيوخ القبائل، مما ساهم في تعزيز النفوذ السعودي.

شهدت علاقة السعودية بشيوخ القبائل اليمنية فتوراً كبيراً مع وصول الملك عبدالله سدّة الحكم مطلع 2005، بينما في المقابل، تعززت العلاقات المباشرة بين الرياض وصنعاء. وافقت السعودية على دعم نظام علي عبدالله صالح عسكرياً في أعقاب اندلاع الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين في 2004. تزامن قرار السعودية بالتعامل مع الحكومة اليمنية، عوضاً عن القبائل، مع جهود الدولة اليمنية لعسكرة القبائل من أجل مواجهة الحوثيين بدلاً من استخدام جيشها الوطني وقواتها الأمنية. غالباً ما عمدت الدولة اليمنية إلى حشد مقاتلين قبليين لإسناد جيشها في أي صراع محلي، في حال تخلل الجيش الضعيف، إلا أنّ الدفع بهم في مواجهة جماعة عقائدية مسلحة في حروب صعدة عملت على إضعاف قوة القبائل الشمالية.<sup>[5]</sup>

بوفاة الأمير سلطان عام 2011، تراجعت علاقة السعودية بشيوخ القبائل أكثر فأكثر. ومع غياب همزة الوصل مع تلك القبائل، تحوّلت الرياض إلى تشكيل تحالفات تكتيكية قصيرة المدى.<sup>[6]</sup> تنبّهت الرياض لضرورة استعادة علاقتها بالقبائل بعد تدخلها عسكرياً في اليمن في مارس/ آذار 2015 (لدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في مواجهة انقلاب جماعة الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء)، إلا أنّ تركيزها هذه المرة كان على شيوخ المناطق الشرقية اليمنية الواقعة خارج سيطرة الحوثيين.<sup>[7]</sup>

كان هناك عدة أسباب لهذا التوجّه السعودي، فقد واجهت السعودية تحديات في ترميم علاقاتها مع قبائل المناطق الشمالية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، نتيجة الهزيمة التي لحقت بالحلفاء القبليين وأدت إلى إضعاف نفوذهم. فضلاً عن ذلك، أدت سيطرة الحوثيين على تلك المناطق، وما فرضته من قيود على الأنشطة السياسية، إلى تقليص سلطة ونفوذ مشايخ القبائل ممن كان لهم حضور في المشهد اليمني سابقاً. غادر العديد من الشخصيات القبلية البارزة مناطقهم

<sup>2</sup> مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف، ط1، (الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2008)، ص 194.

<sup>3</sup> ميساء شجاع الدين، "ما تبقى من نفوذ حاشد: صعود وأفول القبيلة الأقوى في اليمن"، تقرير اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 17 سبتمبر/ أيلول 2023، <https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/august-2023/20895>

<sup>4</sup> عادل دشيلة، "الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي 2011 و 2020"، (إسطنبول: دار ومكتبة الأسرة العربية، 2021)، ص. 104.

<sup>5</sup> عادل دشيلة، قبائل شمال اليمن بين حقبة صالح وعهد الحوثيين: دراسة مقارنة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2022. <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16724>

<sup>6</sup> نيل بارنزريك، "المغامرة السعودية في اليمن"، تحليلات (صدى) عن الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، <https://carnegiendowment.org/sada/61476>

<sup>7</sup> "الصراع الصامت على النفوذ: مستقبل التحالف السعودي الإماراتي في اليمن"، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 22 سبتمبر/ أيلول 2019، <https://abaadstudies.org/news/topic/59819>



بعد قصف الحوثيين ل منازلهم، مثل الشيخ صغير بن عزيز، والشيخ حسين الأحمر، والشيخ عبد الوهاب معوضة،<sup>[8]</sup> ممن انتقلوا للعيش في الخارج أو في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. كما عمدت جماعة الحوثيين إلى استبدال العديد من الشيوخ بقيادات شابة موالية لهم فكرياً وأيديولوجياً ممن يُشاطرون الجماعة وجهة نظرها عن السعودية باعتبارها عدو.

مطلع 2017، اجتمع محمد بن سلمان - وزير الدفاع السعودي آنذاك - مع عدد من المشايخ في الرياض سعياً لترميم العلاقات السعودية مع قبائل اليمن بشكل عام، وقبائل الشرق بوجه خاص، حيث طمأنهم بقوله: "نحن معكم دائماً في كل خطوة إلى آخر يوم في حياتنا كما كنا في السابق سوف نكون في المستقبل".<sup>[9]</sup> يعود تحول السعودية نحو المناطق الشرقية باليمن لعدة عوامل؛ فالعديد من القبائل المحلية في هذه المناطق تعارض جماعة الحوثيين، وفي السنوات الأولى للصراع، شكلت بعض قبائل مذحج وبكيل في الجوف ومأرب تجمعات قبلية تقليدية تُعرف بالمطارح لحشد المقاومة العسكرية ضد الحوثيين.<sup>[10]</sup> كما شكلت تحالفاً قبلياً أصدر ما يسمى بـ"عهد وميثاق"، حيث نصت الوثيقة على مطالبة الحوثيين بالانسحاب من أراضيهم، وحشد هذا التحالف القبلي 12 ألف مقاتل من أبناء الإقليم لمواجهة الحوثيين.<sup>[11]</sup> أصبحت مأرب، تحديداً، مركزاً رئيسياً لأبناء المناطق الشمالية المعارضين لجماعة الحوثيين والهاربين من بطشها. ولذا، كان من مصلحة السعودية أن تعزز من قوة شيوخ هذه المناطق وإدماجهم في عمليات التحالف العسكري بقيادتها، لمنع الحوثيين من التمدد والتوسع إلى الجوف وشبوة وشرقي مأرب.

يُدرّك المتتبع لعلاقة السعودية بقبائل هذه المحافظات أنها لم تخلُ من التعقيدات، فهناك بعض التعاطف مع الحوثيين من قبل بعض الفئات الاجتماعية من الطبقة الهاشمية (ممن يدعون نسبهم إلى سلالة النبي محمد تماماً كالحوثيين)، إلا أن تأثير هذه الفئات - المعروفة بطبقة السادة أو الأشراف - ليس قوياً في السياسة القبلية. كما أن الطبيعة المعقدة للمجتمعات القبلية في هذه المناطق، التي تهيمن عليها الثارات، جعل السعودية غير قادرة على توحيدها تحت مظلة واحدة وبما يحقق مصالحها.

هذا التوجّه السعودي المائل إلى التخلي عن تحالفاتها مع بعض المشايخ، متى ما انتهت المصلحة، لم يخدمها كثيراً. على سبيل المثال، أُقيل محافظ شبوة محمد بن عديو (شيخ قبلي وعضو في حزب التجمع اليمني للإصلاح) من منصبه في ديسمبر/كانون الأول 2022، بسبب مطالبته بانسحاب القوات الإماراتية من منشأة بلحاف للغاز الطبيعي المسال، من ضمن أسباب أخرى. كما فقد شيخ بارز آخر، أمين العكيمي، حظوته لدى السعوديين بعد أن بدأ الحوثيون بالسيطرة على المديرية الغربية (المأهولة بالسكان) لمحافظة الجوف في مارس/آذار 2020، ليُوضع لاحقاً تحت الإقامة الجبرية في السعودية ويُعزل من منصبه كمحافظ الجوف.<sup>[12]</sup>

في أقصى شرق اليمن، حاولت السعودية بناء علاقات مع قبائل المهرة، الواقعة على الحدود مع سلطنة عُمان، إلا أنّ العلاقة القوية التي تربط القبائل هناك بسلطنة عُمان لم تمنح السعودية فرصة لممارسة نفوذ عليها. تنقسم قبائل المهرة أساساً إلى ثلاثة معسكرات: الأول يميل لسلطنة عُمان بقيادة الشيخ علي الحريزي، والثاني يميل للسعودية بقيادة محافظ المهرة الشيخ محمد علي ياسر، والثالث يميل للإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم إماراتياً) بقيادة المحافظ السابق راجح باكريت، الذي كان حليفاً للسعودية فيما مضى. لذا، وجدت السعودية صعوبة في تقديم نفسها كراعٍ رئيسي لقبائل المحافظة المتناقضة في توجهاتها، وفي كسب ولاءات تلك القبائل، بعد أن أصبحت المهرة ساحة مفتوحة للتنافس الإقليمي.<sup>[13]</sup> بيد أن التنافس بين الأطراف الإقليمية لكسب ولاءات القبائل كان أكثر حدة في حضرموت

<sup>8</sup> عادل دشيلة، "الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي 2011 و 2020، (إسطنبول: دار ومكتبة الأسرة العربية، 2021)، ص. 92.

<sup>9</sup> ياسر نجدي، "ولي العهد في حديث سابق مع القبائل اليمنية: نحن معكم إلى آخر يوم في حياتنا"، جريدة سبق، 2 ديسمبر/كانون الأول 2017، <https://cutt.ly/ZCFuAPs>

<sup>10</sup> أحمد الطرس العرامي، "القبائل والدولة في مأرب"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 5 مايو/أيار 2021، <https://sanaa-center.org/ar/publications-all/analy-sis-ar/13968>

<sup>11</sup> القبيلة والنفط في حرب اليمن.. معركة مأرب"، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2020. <https://abaadstudies.org/en/policy-analysis/topic/59855>

<sup>12</sup> "هجمات الحوثيين تدفع الحكومة إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية"، تقرير اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، <https://sanaa-center.org/ar/the-yemen-review/october-2022/19069>

<sup>13</sup> عامر الدمي، "تعرف على القوى والشخصيات التي تتصدر المشهد اليوم في محافظة المهرة (إنفوجرافيك)"، الموقع بوست، 28 مارس/آذار 2019، <https://almawqeaopost.net/reports/39333>

## التنافس لكسب ولاءات القبائل الحضرية

لطالما لعبت القبائل في حضرموت دوراً هاماً في المشهد الاجتماعي والسياسي باليمن. فقبل استقلال اليمن الجنوبي عام 1967، تشكلت سلطنات عديدة بزعامة قبائل حضرية، ولعبت هذه القبائل دوراً هاماً في التاريخ السياسي الحديث لليمن من خلال دعمها أو معارضتها للسلطات الحاكمة.<sup>[14]</sup> وبالتالي، يُمكن النظر إلى هذه القبائل باعتبارها شبكة من التحالفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تربط فصائل صغيرة داخل اتحادات كبرى، وتتقيد بمبدأ أساسي يُعتبر الهجوم على قبيلة واحدة كهجوم على الكل. تُعتبر قبائل حضرموت متشعبة ومنتشرة في جميع أنحاء المحافظة الشاسعة، ولها امتداد وروابط مع القبائل العربية في السعودية المنتشرة شمال حضرموت، ومع قبائل المحافظات الشرقية اليمنية المجاورة مثل المهرة وشبوة.

من أبرز القبائل الحضرية هي قبائل نهد التي يتزعمها الشيخ صالح بن علي بن ثابت النهدي، وهو كبير مشايخ قبيلة نهد وأيضاً "حكّم" جميع قبائل حضرموت (أي المَرَجَع في العُرف القبلي الذي يُحترم حُكمه من قبل الجميع)، بينما يُعتبر الشيخ عبدالله بن صالح بن عجاج الرجل الثاني في زعامة قبائل نهد. بالإضافة إلى نهد، توجد قبائل آل الكثيري التي حكمت إحدى السلطنات في المحافظة، وتنتشر في وادي حضرموت امتداداً إلى المهرة ويرأسها الشيخ عبدالله بن صالح الكثيري - وهو رئيس تجمّع قبلي يُعرف باسم "مرجعية حلف قبائل حضرموت الوادي والصحراء". كما توجد قبائل الحموم المنتشرة في قصيعة والشحر والمسيلة ومديريات أخرى، ويرأسها الشيخ عمر بن حريش - وهو رئيس مُكوّن قبلي يُعرف باسم "حلف قبائل حضرموت". فضلاً عن ذلك، تتواجد قبائل بني مرة، التي تقطن وادي حضرموت ويرأسها عمر بن مسلم بن هلاي،<sup>[15]</sup> إلى جانب حلف قبائل بني ظنة، المنتمية إلى قبائل بني تميم العربية، ويرأسها المقدم أنور بن يماني التميمي - وهو نائب رئيس مرجعية حلف قبائل حضرموت الوادي والصحراء. كما تضم حضرموت قبائل أخرى بارزة مثل المناهيل، والعوامر، والصيعر، وقبائل دوعن، و با وزير، وقبائل نوح وسيبان.

تاريخياً، حافظت قبائل حضرموت على علاقات قوية مع السعودية، حيث تشكلت هذه العلاقة عبر تاريخ عريق من أنشطة التجارة والتفاعلات الاقتصادية. فالعديد من رجال الأعمال الحضارم وأسراهم مقيمون في مَدُن سعودية مثل الطائف،<sup>[16]</sup> وأصبح البعض منهم يحظى بصيتٍ عالي مثل سالم أحمد بن محفوظ، وعبدالله أحمد بقشان، وآل بامعوضه، وآل باخشب، وآل بن لادن.<sup>[17]</sup> تحمل بعض القبائل التي تقع على الشريط الحدودي مع السعودية جنسيات سعودية، بينما يحمل البعض الآخر بطاقة إقامة تتيح لهم الدخول والتنقل داخل أراضي المملكة.<sup>[18]</sup>

سعت السعودية إلى توسيع شبكات علاقاتها مع القوى القبلية في حضرموت، لعدة أسباب: أولاً، تعويضاً لخسارتها نفوذها في شمال اليمن بسبب سيطرة الحوثيين على القبائل الشمالية. ثانياً، حماية جزء واسع من حدود السعودية المشتركة مع محافظة حضرموت لمواجهة أي تطورات أمنية محتملة. ثالثاً، سعياً لتوسيع نفوذها في محافظة حضرموت المتزامية الأطراف، والتي تمثل ثلث مساحة اليمن تقريبا، في إطار تنافسها مع الإمارات. فخلال العام الماضي، كثفت السعودية من الدعم السياسي والمالي للرموز القبلية الحضرية بهدف تقليص النفوذ الإماراتي في المحافظة الذي تجلّى بشكل أساسي من خلال نشاط المجلس الانتقالي الجنوبي. رابعاً، ترى السعودية أن حضرموت يُمكن أن تكون مكاناً خصباً لاستثماراتها في المستقبل عبر إمكانية إدماجها في خططها الاقتصادية الطموحة، بما في ذلك طموحها القائم منذ فترة طويلة بمدّ خط أنابيب نفط سعودي عبر اليمن إلى بحر العرب، وهو ما قد يُخلصها من عبء التهديد الإيراني على تصدير نفطها عبر مضيق هرمز.<sup>[19]</sup>

لوحظ خلال السنوات الماضية نجاح الإمارات في استقطاب ولاءات الكثير من الرموز المجتمعية والقبلية، خاصة من الصف الثاني من المشايخ القبليين، كوسيلة لبسط نفوذها (ولو جزئياً) ونفوذ حليفها المحلي المجلس الانتقالي الجنوبي الطامح إلى إعادة إنشاء دولة مستقلة في مناطق اليمن الجنوبي سابقاً. وكان أحد اختراقاتها الهامة هو استقطاب فادي باعوم، رئيس الحراك الثوري في حضرموت وأحد الشخصيات الانفصالية المعروفة، إلى جانب استقطاب عناصر من مؤتمر حضرموت الجامع (وهو كتل سياسي أُسس عام 2017 ويضم ممثلين عن قبائل حضرية، وسياسيين، وأكاديميين،

<sup>14</sup> د. أحمد باحارثة، "الدور السياسي للقبيلة في حضرموت"، موقع المدائن بوست، <https://almdayinpost.com/780o.html>

<sup>15</sup> مقابلة أجراها الباحث عبر الهاتف مع شخصية قبلية من قبائل بني مرة بوادي حضرموت، بتاريخ 2 يوليو/ تموز 2023.

<sup>16</sup> مشعل الحارثي، "بعض العوائل والأسر الحضرية بالطائف"، موقع صحيفة الجزيرة، كوم، 12 يونيو/ حزيران 2023، <https://www.al-jazirah.com/2023/20230612/rj1>

<sup>17</sup> نيل سلطان وديفيد وير، "الحضارم: رواد الأعمال العظماء في شبه الجزيرة العربية"، مؤتمر الأكاديمية الأوروبية للإدارة (يورام)، روما - إيطاليا، 2010، ص 6. [https://www.researchgate.net/publication/27731125\\_Hadhramis\\_The\\_Great\\_Entrepreneurial\\_Leaders\\_of\\_Arabia](https://www.researchgate.net/publication/27731125_Hadhramis_The_Great_Entrepreneurial_Leaders_of_Arabia)

<sup>18</sup> مقابلة أجراها الباحث عبر الهاتف مع أحد الرموز القبلية من وادي حضرموت، بتاريخ 1 يوليو/ تموز 2023.

<sup>19</sup> يحيى أبو زيد، "هل استقطقت الرياض من حلمها بإنشاء أنبوب نفط في المهرة؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16o6o>

وقيادات دينية، ونشطاء). ومن بين المشايخ الآخرين الموالين للمجلس الانتقالي الجنوبي: الشيخ حسن الجابري، قائد الهبة الحضرية ورئيس لقاء حضرموت العام (وهما مُكوّنان تم تأسيسهما من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي)، و علي الكثيري (من قبيلة آل كثير)، وأحمد بن بريك (مسؤول كبير في المجلس الانتقالي الجنوبي). تتلقى هذه القوى (عملياً) دعماً مباشراً من الإمارات ومن قوات النخبة الحضرية المدعومة إماراتياً (التي شكّلت في عاصمة المحافظة "المكلا" في عام 2016).

كانت أحد أبرز أهداف الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت خلال السنوات الأخيرة هو التخلص من قوات المنطقة العسكرية الأولى في سيئون، آخر ما تبقى من قوات الجيش اليمني النظامي في جنوب البلاد. استغل المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب الحضرية بالحكم الذاتي كوسيلة لكسب التأييد الشعبي حُجته، والدفع بفكرة أن تُصبح حضرموت إقليمياً فيدرالياً في إطار أجندة المجلس الانتقالي ورؤيته لدولة الجنوب المنشودة.<sup>[20]</sup> هذا الموقف كان بمثابة ورقة ناجحة بيد قوات النخبة الحضرية لتجنيد أبناء المحافظة وكسب ولاء مشايخ القبائل، ممن يُحبّذون جميعاً فكرة الحكم الذاتي في حضرموت.

و كدلالة على تنامي نفوذ حلفاء المجلس الانتقالي داخل حضرموت، عقدت الجمعية الوطنية للمجلس دورتها الاعتيادية السادسة في المكلا في مايو/ أيار العام الماضي، والتي صادفت الذكرى التاسعة والعشرين للمطالب الجنوبية بفك الارتباط مع الجمهورية اليمنية مع نشوب الحرب الأهلية عام 1994. حرص المجلس الانتقالي، خلال الحدث، على استعراض قوته من خلال المدرعات الإماراتية التي جابت شوارع المكلا، مما أثار حفيظة بعض القوى القبلية والمجتمعية الحضرية.<sup>[21]</sup> وفي كلمة غاضبة ألقاها بتاريخ 22 مايو/ أيار 2023، ذهب رئيس الجمعية الوطنية أحمد بن بريك إلى حدّ وصف من يُعارض مشروع المجلس الانتقالي "بالصفايف"<sup>[22]</sup> (أي الصراير). من جانبه، وصف فرج البحسني - محافظ حضرموت السابق وعضو مجلس القيادة الرئاسي الذي تم استقطابه إلى قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي في وقت سابق من ذلك الشهر - التجمّع بأنه "حظة تاريخية حاسمة"<sup>[23]</sup> كان استقطاب البحسني انتصاراً كبيراً يُحسب للمجلس الانتقالي الجنوبي، على الرغم من أن السعودية لا تزال تحتفظ بولاعات رجال أعمال وشخصيات سياسية بارزة ذات خلفيات قبلية قوية، مثل عبد الله بقشان، وبدر باسلمة، وخالد بحاح (رئيس الوزراء اليمني السابق الذي تم تعيينه مؤخراً سفيراً لليمن لدى جمهورية مصر العربية).

وفي مسعى منها لكبح النفوذ الإماراتي المتنامي وتعزيز سيطرة الحكومة اليمنية، عَقَدت السعودية سلسلة اجتماعات مع رموز حضرية تمخض عنها إشهار ما يُعرف باسم "مجلس حضرموت الوطني" في يونيو/ حزيران العام الماضي.<sup>[24]</sup> من بين الشخصيات التي وقعت على وثيقة تأسيس المجلس: محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي، ونائب رئيس مجلس النواب محسن باصره، ورئيس مرجعية حلف قبائل حضرموت الوادي والصحراء الشيخ عبد الله صالح الكثيري، لكن كان من اللافت رفض رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، الشيخ عمرو بن حبريش، الانضمام إلى هذا الكيان الجديد.<sup>[25]</sup> رغم مشاركته في النقاشات الأولية التي أفضت إلى تأسيسه لاحقاً. يسعى بن حبريش حالياً إلى تقديم مؤتمر حضرموت الجامع ككيان مستقل وأكثر أصالة في تمثيل المجتمع الحضري والرأي العام للحضارم، بعيداً عن مجلس حضرموت الوطني الذي أُسس وفقاً لما يلبي المصالح السعودية ومصالح المكونات الحضرية المنخرطة في إطار هذا المجلس. وقرار بن حبريش ما هو سوى دلالة على الطبيعة المعقدة للتحالفات في المحافظة.

حاولت السعودية ربط مبادراتها السياسية بمنافع اقتصادية، حيث أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي "رشاد العليمي" خلال زيارة له إلى المحافظة بعدها بفترة، عن حزمة من المشاريع التنموية في حضرموت بقيمة 266 مليون دولار أمريكي.<sup>[26]</sup> أما على المستوى العسكري، فقد سعت السعودية أيضاً إلى التأثير على مجرى الأحداث من خلال تشكيل قوات درع الوطن أوائل عام 2023، المؤلفة من جنود معظمهم من المحافظات الجنوبية والمنطقة العسكرية الأولى، وهي خطوة يُنظر إليها على أنها استجابة جزئية للأصوات الحضرية المطالبة بقدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي.

<sup>20</sup> وضاح العولبي، "اليمن وإشكالية بناء التسويات: اتفاقيات متناقضة وضمان غائب"، مركز ساوث 24 للأخبار والدراسات، 26 سبتمبر/ أيلول 2023، <https://south24.net/news/news.php?nid=3546>

<sup>21</sup> "تقدير موقف - تشكيل مجلس حضرموت الوطني: الدلالات ومحددات المستقبل"، مركز مداد حضرموت للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، يوليو/ تموز 2023، ص 5، <https://drive.google.com/file/d/1-z8gNgonc-4Od4nYdXSkLZو-OosecWm/view>

<sup>22</sup> "كلمة اللواء ركن أحمد سعيد بن بريك في الجلسة الختامية للدورة السادسة للجمعية الوطنية"، قناة عدن المستقلة، 22 مايو/ أيار 2023، <https://tinyurl.com/mvzu4kkx>

<sup>23</sup> "صعود المجلس الانتقالي الجنوبي من جديد"، تقرير اليمن - مايو/ أيار 2023، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 22 يونيو/ حزيران 2023، <https://sanaacenter.org/the-yemen-review/may-2023/20386>

<sup>24</sup> "اليمن: إشهار مجلس حضرموت الوطني كحامل سياسي"، جريدة عكاظ، 20 يونيو/ حزيران 2023، <https://www.okaz.com.sa/news/politics/2136595>

<sup>25</sup> نايف القداسي، "حضرموت 2023.. السعودية في مُهمة استعادة منطقة نفوذ تاريخي خسرت لصالح الإمارات"، موقع المصدر أونلاين، 5 يناير/ كانون الثاني 2024، <https://almasdaronline.com/articles/288255>

<sup>26</sup> عبدالهادي حبتور، "العليمي يبدش مشاريع تنموية في حضرموت تتجاوز قيمتها 266 مليون دولار"، صحيفة الشرق الأوسط، 25 يونيو/ حزيران 2023، <https://aawsat.com/العالم-العربي/4401021-في-حضرموت-تتجاوز-قيمتها-266-مليون-دولار>



## الخاتمة

يُهدد تركيز السعودية على مشايخ حضرموت - في إطار مساعيها لكبح النفوذ الإماراتي - بتعزيز الانقسام المجتمعي و حالة التشطي السياسي، ولذا، قد يكون من الأنسب للسعودية تبني سياسة أكثر نجاعة وفعالية من خلال بناء علاقات طويلة الأمد مع المسؤولين الرسميين اليمنيين تقوم على أساس المصالح المشتركة وبما يُحقق الأمن والاستقرار للجميع، عوضاً عن السعي لخدمة مصالحها الذاتية والذي لن يعود عليها سوى بمكاسب قصيرة الأجل. يحتاج اليمنيون - سواء المواطنين العاديون أو مشايخ القبائل - إلى استعادة ثقتهم بالنظام السياسي، ولتحقيق ذلك، يُمكن للأطراف الخارجية الداعمة لفصائل محلية، كالسعودية، مساعدة اليمن على الخروج من أزمته الحالية وإعادة إعمار ما دمرته الحرب، ودعم المجتمعات المحلية في الاضطلاع بدورها في مرحلة إعادة الإعمار. إن الاستمرار في انتهاج السياسة قصيرة الديمومة، بالاعتماد على القوى القبلية لن يؤدي سوى إلى مزيد من الانقسام والتشردم السياسي بين القبائل نفسها، الأمر الذي لا يخدم السلام في اليمن ولا أمن المملكة.

**عادل دشيلة** هو باحث ومحاضر يمني حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، مع التركيز على أدب السجون السياسية في العالم العربي. هو حالياً باحث زائر في جامعة توركو، فنلندا، وتشمل مجالات خبرته: دراسة العدالة الانتقالية بعد انتهاء الصراعات من منظور اجتماعي، ودراسات النزاعات، والقضايا اليمنية (بما في ذلك الديناميكيات القبلية)، والقضايا الإقليمية. قام بكتابة العديد من الأوراق البحثية والمقالات التحليلية، إلى جانب كتاب بعنوان "الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي 2011 و"2020، يُساهم على الدوام بكتاباته في مراكز الأبحاث الدولية والمحلية، بالتعليق على القضايا اليمنية، ولا سيما الديناميكيات السياسية والاجتماعية بما في ذلك القضايا القبلية. كما أنه مُعلّق دائم عن الشؤون اليمنية في وسائل الإعلام الدولية والمحلية.

هذه المقالة هي جزء من سلسلة إصدارات تُنتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن.



قيادات من السلطة المحلية وشخصيات قبلية في مظاهرة نظمها الحوثيون في محافظة ذمار، تاريخ 15 مارس/ آذار 2024 // من ملفات صور مركز صنعاء

## تعليقات

# طوفان الأقصى ومعركة الفتح الموعود: كيف يحشد الحوثيون الدعم الشعبي

## نصر رُشدي

منذ اليوم الأول لعملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ضد المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة، أعلنت جماعة الحوثيين (أنصار الله) مباركتها ودعمها الكامل للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد الجيش الإسرائيلي، الذي يشن حملة عسكرية في قطاع غزة يهدف من خلالها إلى تفكيك قدرات حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى.

لقى موقف الحوثيين من حرب غزة صدى في الداخل اليمني بمناطق سيطرتهم. فقد تبنت الجماعة، بشكل رسمي وواضح، خطاباً دينياً داعماً لفلسطين والمقاومة الفلسطينية عبر قنوات الإعلام الرسمي التي يسيطرون عليها أو التابعة لهم. حتى الإذاعات المحلية غيّرت من حُطط بث برامجها الإذاعية بما يتناسب مع الوضع الحالي، لتبث الأغاني السياسية الداعمة لفلسطين والزوامل (أهازيج شعبية منتشرة بين القبائل اليمنية).

سخر الحوثيون كل إمكانات وموارد هذه الأدوات والوسائط الإعلامية من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية، والحديث عن الفخر الذي ناله اليمنيون بالمشاركة في هذه الحرب عبر إطلاق صواريخ ضد إسرائيل أو استهداف السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر والسفن الأخرى العابرة الممر الملاحي التي يُزعم توجيهها إلى أو ارتباطها بإسرائيل. اعتمد الحوثيون على التبشير بفكرة هزيمة الولايات المتحدة وإسرائيل على يد اليمنيين، والدعوة إلى الالتحاق بتدريبات عسكرية من أجل الاستعداد للحرب ضد هذين البلدين.

تردد صدى الرسالة الدينية "إن الله اصطفى اليمنيين لهزيمة أمريكا" في المساجد والجوامع بمناطق سيطرة الحوثيين. فخلال خطب صلاة الجمعة، يُصوّر زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي باعتباره ولي الأمر الصالح الذي بعثه الله من أجل تحقيق النصر والصلاح لليمنيين، وتُعتبر طاعته واجبة ويُظنر إلى قيادته كالقيادة الإيمانية الحقة لنصرة اليمن والشعب الفلسطيني.<sup>[1]</sup>

تُنظّم العديد من المظاهرات المؤيدة للجماعة من قبل مؤسسات الحُكم التابعة لسلطة الحوثيين وهيئات المجتمع المدني في مناطق سيطرتهم. فالنصرة التي أعلن عنها في مؤتمر "علماء الأمة وواجب نصره المستضعفين في غزة وفلسطين" لرابطة علماء اليمن في صنعاء، في الأول من يناير/ كانون الثاني 2024، فتحت باب الجهاد والتعبئة العامة من أجل المعركة. وشدّد الإعلان على أهمية تفعيل سلاح المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل وحلفائها، مشيداً بعمليات الحوثيين في البحر الأحمر. واختتم العلماء بالقول إن الواجب على الشباب التوجه إلى معسكرات التدريب استعداداً للمواجهة وخيارات الرد، التي سوف يحددها الولي العلم (بما معناه الزعيم الروحي المُتمتع بالدعم والتوفيق الإلهي) عبد الملك الحوثي.<sup>[2]</sup>

## سلسلة من الحملات التضامنية أطلقها الحوثيون

الحملة الوطنية التي أطلقها الحوثيون لنصرة الأقصى، تحت شعار "لستم وحدكم"، هي العنوان الأبرز في مناطق سيطرتهم. فمن خلالها، أدار الحوثيون حملات لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية ونظموا المسيرات<sup>[3]</sup> والمظاهرات الأسبوعية عصر كل جمعة في ميدان السبعين بصنعاء والساحات العامة الأخرى. تُنظّم هذه التجمهرات إما بتوجيه من زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي أو من اللجنة المركزية للحملة برئاسة العلامة محمد مفتاح. يبقى الشيء المهم والأساسي في هذه التجمهرات والمسيرات، شعار "فوضناك.. فوضناك" التي يطلقها المحتشدون نهاية كل فعالية، وهي عبارة عن تفويض شفوي عام وجماعي من الناس لعبد الملك الحوثي، يمنح الشرعية لسلطته وحُكم الجماعة.

في نفس السياق، تم إطلاق حملة "القدس أقرب" - تُعرف كذلك بحملة "أموالنا تحمي القدس" - لجمع الأموال والتبرعات من أجل نصره فلسطين. وفي إطار هذه الحملة، تبرّعت "ألوية النصر" (التابعة للمنطقة العسكرية الخامسة الخاضعة لسيطرة الحوثيين) بمليوناً 132 مليوناً 500 ألف ريال يمني لممثلين عن حركة الجهاد الإسلامي والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في صنعاء.<sup>[4]</sup>

من جهة أخرى، تنشط الهيئة النسائية التابعة لجماعة الحوثيين بذريعة جمع التبرعات وتنسيق الدعم والرصد لنصرة الفلسطينيين في قطاع غزة.<sup>[5]</sup> كما أطلقت مؤسسات وهيئات الحُكم التابعة لسلطة الجماعة حملاتها الخاصة لجمع التبرعات والمساعدات للفلسطينيين، حيث دشنت الهيئة العامة للزكاة وموظفوها حملة دعم وتبرعات لغزة وجمعت نحو 1.4 مليار ريال يمني.<sup>[6]</sup>

فضلا عن ذلك، صدرت توجيهات من مكاتب وزارة التربية والتعليم الخاضعة لسلطة الحوثيين بتوسيع الحملة التوعوية عن عملية "طوفان الأقصى" في جميع أنشطة المدارس وإذاعاتها الصباحية. تأخذ الحملة الشكل الديني الداعم لفلسطين حيث تتمحور حول شرح القضية الفلسطينية وما يحدث في قطاع غزة، مع التركيز على إذاعة الأناشيد الفلسطينية أو الوطنية واعتماد الشعارات الداعمة لفلسطين. في المدارس الحكومية، تبدو الصورة أكثر وضوحاً في تبني الفكر الجهادي والمقاوم، والإعداد المعنوي للحرب ومواجهة العدو، مع إسباغ هالة من العظمة والقوة على قائد الثورة والمسيرة القرآنية (عبدالمالك الحوثي) الذي سوف يقود اليمن إلى النصر في الحرب على أمريكا وإسرائيل - بحسب هذه الأفكار.<sup>[7]</sup>

<sup>1</sup> "خطبة صلاة الجمعة" جامع الخلفاء، صنعاء، 19 يناير/ كانون الثاني 2024.

<sup>2</sup> مؤتمر علماء الأمة وواجب نصره المستضعفين بغزة وفلسطين" قناة اليمن الفضائية، 1 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.youtube.com/watch?v=zEI-u3aEZ2o>.

<sup>3</sup> "مؤتمر علماء الأمة وواجب نصره المستضعفين بغزة وفلسطين" قناة اليمن الفضائية، 1 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.youtube.com/watch?v=zEI-u3aEZ2o>.

<sup>4</sup> "لجنة نصره الأقصى تدعو للخروج الجماهيري بمسيرة "ثابتون مع فلسطين.. وأمريكا أم الإرهاب"، عصر الجمعة" وكالة سبأ للأخبار، 17 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.saba.ye/ar/news/3297215.htm>

<sup>5</sup> "ألوية النصر تقدم دعماً مالياً للمقاومة الفلسطينية" المركز الوطني للمعلومات، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. <https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=76745>.

<sup>6</sup> "ألوية النصر تقدم دعماً مالياً للمقاومة الفلسطينية" المركز الوطني للمعلومات، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. <https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=76745>.

<sup>7</sup> "الهيئة النسائية الثقافية العامة تُسير قافلة طوفان الأقصى دعماً للشعب الفلسطيني" وكالة سبأ للأخبار، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news/3283480.htm>

<sup>8</sup> "الهيئة النسائية الثقافية العامة تُسير قافلة طوفان الأقصى دعماً للشعب الفلسطيني" وكالة سبأ للأخبار، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news/3283480.htm>

<sup>9</sup> "الهيئة العامة للزكاة وموظفوها تدشن حملة الدعم والتبرعات لشعب غزة ومجاهديها بمبلغ مليار 390 مليون ريال" الهيئة العامة للزكاة، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.zakatyemen.net/2023/11/20/هيئة-الزكاة-تدشن-حملة-الدعم-والتبرعات/>

<sup>10</sup> مقابلة مع الإحصائية الاجتماعية في إحدى المدارس بصنعاء، 17 يناير/ كانون الثاني 2024.



تُعتمد استراتيجية التلقين هذه في جامعة صنعاء أيضاً، أكبر صرح للتعليم العالي في اليمن، حيث أفتتح فيها "منتدى طوفان الأقصى المفتوح"<sup>[8]</sup> بهدف التركيز على الجرائم اليومية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق المدنيين من أطفال ونساء غزة، وإبراز تضحيات وعمليات المقاومة الفلسطينية، والمنتدى مفتوح أمام كل الباحثين والطلاب لتناول القضية الفلسطينية وأبعادها. كما تُقام ندوات وورش عمل حول عملية "طوفان الأقصى" على مستوى جميع أقسام كليات جامعة صنعاء، مع الدعوة إلى تخصيص العشر دقائق الأولى من كل محاضرة لمناقشتها وللمناقشة الحرب على غزة.

واستمراراً للمسيرات والوقفات الاحتجاجية الأسبوعية للطلاب وهيئة التدريس بالجامعة (من أجل نصره غزة)، تم الإعلان عن إضافة عشر درجات لكل طالب، وزيادة أجر ساعة كبدل إضافي لكل عضو هيئة تدريس يُشارك في المسيرات والوقفات.<sup>[9]</sup> وفي هذا السياق، قال الدكتور القاسم عباس - رئيس جامعة صنعاء المعين من قبل سلطات الحوثيين: "جامعة صنعاء جزء لا يتجزأ من معركة طوفان الأقصى ومستمرة في التحشيد والتعبئة العامة المفتوحة والدعوة لمن لم يلتحق بالتوجه للتسجيل في مكتب التعبئة العامة بالجامعة للمشاركة في عملية التدريب والتأهيل ورفع الجاهزية لمواجهة الكيان الصهيوني والأمريكي في أي وقت أو حين".<sup>[10]</sup>

أما سياسياً، فقد وقع رئيس المجلس السياسي الأعلى بسلطة الحوثيين "مهدي المشاط" - في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول 2023 - القانون رقم (4) لسنة 2023م، الذي يحظر ويُجزم الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها. وتعليقاً على ذلك، شدّد المشاط على أن "القانون سيُتيح لليمن التحرك بفاعلية أكبر وبشكل رسمي في مواجهة الكيان الصهيوني".<sup>[11]</sup>

## جهود التعبئة العسكرية على الأرض

عسكرياً، قامت قوات التعبئة العامة التابعة للحوثيين بفتح باب الالتحاق بدورات "طوفان الأقصى"، وهي عبارة عن دورات عسكرية تُموّل من المساهمات والتبرعات. تستمر الدورات الواحدة منها من عشرة أيام إلى ثلاثة عشر يوماً، وتتم بالتنسيق مع عُقال الحارات وشيوخ القبائل في مختلف المناطق - ممن يوجهون دعوة عامة للاشتراك بها - وكذلك عبر الملتقيات الطلابية في الجامعات الحكومية والخاصة. وتشمل الدورات المشار إليها التدريب على استخدام الأسلحة الخفيفة (كالبنادق الآلية والمسدسات) والمقذوفات المضادة للدروع، ومدافع الهاون، حيث يُعقد التدريب النظري في أماكن مختلفة مثل مساجد وجوامع الأحياء/ الحارات.<sup>[12]</sup>

يتم لاحقاً نقل المشاركين في هذه الدورات إلى الميادين والمساحات الفارغة حول المدن للتطبيق العملي، الذي هو عبارة عن ثلاثة أيام ويأخذ شكل المناورات الحربية بالسلاح الثقيل في بعض المناطق القبلية مثل عزلة الحدب وربيع بني قيس في مديرية بني مطر غرب محافظة صنعاء.<sup>[13]</sup>

<sup>8</sup> "انطلاق أعمال منتدى طوفان الأقصى المفتوح بجامعة صنعاء"، وكالة سبأ للأخبار، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news/3278679.htm> "انطلاق أعمال منتدى طوفان الأقصى المفتوح بجامعة صنعاء"، وكالة سبأ للأخبار، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news/3278679.htm>

<sup>9</sup> رسالة عبر تطبيق الواتساب موجهة بتاريخ 8 يناير/ كانون الثاني 2024، إلى أعضاء هيئة التدريس بأحد الكليات في جامعة صنعاء، وتضمنت بعض من توصيات اجتماع مجلس الكلية كالآتي: حث جميع أعضاء هيئة التدريس بحضور المظاهرة المؤيدة لغزة يوم الأربعاء من كل أسبوع، احتساب ساعة دراسية لكل من يحضر الفعالية بحسب تعليمات رئاسة الجامعة، احتساب عشر درجات لكل مادة من المواد الدراسية لكل طالب يشارك في هذه الفعالية، سوف يتم تخصيص مربع (مساحة) لكل كلية يتجمع فيها كل منتسبها خلال فعالية مناصرة الأقصى.

<sup>10</sup> "مسيرة طلابية في جامعة صنعاء تضامناً مع غزة" قناة المسيرة، 17 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.masirahtv.net/post/246297> "مسيرة طلابية في جامعة صنعاء تضامناً مع غزة" قناة المسيرة، 17 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.masirahtv.net/post/246297>

<sup>11</sup> "الرئيس المشاط يوقع على قانون حظر وتجريم الاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتطبيع معه" المركز الوطني للمعلومات، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023. <https://ye-men-nic.info/news/detail.php?ID=76934>

<sup>12</sup> رسالة عبر تطبيق الواتساب موجهة إلى سكان إحدى الحارات تضمنت ما يلي:

(تنويه هاهنا سئقام ورشة عمل بعنوان طوفان الأقصى...

تفاصيل وأهداف الورشة هي كالتالي:

أولاً: مدة الورشة عشرة أيام ابتداءً من يوم غد (تم حجب التاريخ) في جامع (تم حجب الاسم)

ثانياً: هدف الورشة هي التدريب على جميع أنواع الأسلحة ابتداءً بالكلاشنكوف إلى الرشاش بجميع أنواعه. سيشمل التدريب دراسة (نظرية) وتطبيق عملي.

ثالثاً: الورشة متاحة لجميع الشباب وكبار السن، ومن يُريد الاستفادة عليه الحضور والتسجيل. أرجو من الجميع الحضور والاستفادة على المستوى الشخصي قبل أي شيء آخر. فمن الجيد أن يكون الشخص مُلمٌ ولديه معرفة بالجوانب العسكرية.

سيكون هناك شهاديات (شهادات) مشاركة بالورشة لمن يحضر ويستفيد من الورشة، لاسيما وأنها ستعقد فقط في اليوم ولمدة عشرة أيام فقط. هذه فرصة يجب أن نغتنيها جميعاً ونستفيد منها نرجو من الجميع التفاعل والمشاركة بهذه الورشة لما فيها ما فائدة كبيرة على كافة المستويات...

تحياتي للجميع أحوكم عاقل الحارة"

<sup>13</sup> "مناورة في بني مطر بمناسبة تخريج الدفعة الثانية من طوفان الأقصى"، قناة المسيرة، 20 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.masirahtv.net/post/246444> مناورة-في-بني-مطر-بمناسبة-تخريج-الدفعة-الثانية-من-طوفان-الأقصى "مناورة في بني مطر بمناسبة تخريج الدفعة الثانية من طوفان الأقصى"، قناة المسيرة، 20 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.masirahtv.net/post/246444> مناورة-في-بني-مطر-بمناسبة-تخريج-الدفعة-الثانية-من-طوفان-الأقصى

هذا وتم تخريج الدفعات الأولى من المشاركين في هذه الدورات في مختلف المدن والمحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين ، حيث تخرج نحو 16 ألف مقاتل<sup>[14]</sup> في عرض رسمي نُظّم في ميدان السبعين بصنعاء أوائل ديسمبر/ كانون الثاني الماضي. كما تخرج أكثر من 20 ألف مقاتل من مدينة حجة<sup>[15]</sup> في عرض رسمي آخر أواخر نفس الشهر<sup>[16]</sup>.

فضلا عن ذلك، تُقدّم وحدات عسكرية مختلفة تابعة للحوثيين مناورات عسكرية بالذخيرة الحية، في إشارة إلى حرب غزة. حملت إحدى تلك المناورات اسم "طوفان الأقصى"<sup>[17]</sup> ونفذتها قوات كتائب الدعم والإسناد التابعة للحوثيين (وهي قوة احتياطية أسستها الجماعة). كما تُقدّم مناورة تحت شعار "لستم وحدكم"<sup>[18]</sup> من قبل قوات اللواء الأول حماية رئاسية في محافظة الجوف أواخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ومناورة أخرى تحت شعار "جاهزون لمعركة الفتح الموعود والجهاد المقدس"<sup>[19]</sup> في البقّع بمحافظة صعده في 13 يناير/ كانون الثاني وذلك بعد يوم واحد من بدء غارات شنتها الطائرات الأمريكية والبريطانية على مواقع عسكرية في مناطق سيطرة الحوثيين، بهدف الحد من قدرات الجماعة على استهداف حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

أضف إلى ذلك الدفع القتالية التي تخرج منتسبها من وحدات مختلفة بعد خضوعهم لتدريبات حملت أيضا اسم "طوفان الأقصى"، كتحجّج دفعة من منتسبي لواء البدر (بقيادة الشرطة العسكرية) في محافظة صعده<sup>[20]</sup> وتخرج دفعة قتالية من لواء القدس (قوات خاصة) التابع للمنطقة العسكرية المركزية في صنعاء<sup>[21]</sup> والمسير العسكري لقوات الاحتياط التابعة لقوات حرس الحدود بمشاركة 10 آلاف جندي<sup>[22]</sup> فضلا عن تخرج الدفعة الثانية رامي (أر بي جي) من المنطقة العسكرية المركزية في صنعاء، والتي دُرّبت على محاكاة وتقليد فكرة وأسلوب استخدام قذيفة (الياسين 105) التي تستخدمها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد المدرعات والدبابات الإسرائيلية<sup>[23]</sup>.

تُشدّد جماعة الحوثيين في خطابها الرسمي والجهاديين على أهمية هذه التدريبات والمناورات العسكرية والتبرعات باعتبارها عناصر جوهرية في جهود التعبئة وبناء القدرات العسكرية. وتُشدّد الجماعة على أن هذه الجهود تأتي في الأساس لنصرة الأقصى وفلسطين، ووسيلة وخطة مهمة للاستعداد في حالة التصادم المباشر مع القوات الأمريكية والإسرائيلية.

لقد استطاعت جماعة الحوثيين تعزيز نفوذها السياسي في المناطق الخاضعة لسيطرتها عبر إظهار نفسها كمنافس مخلص للقضية الفلسطينية، ومُنابص العداء لأمريكا وإسرائيل، لا سيما في ظل الانطباع السائد لدى الكثيرين بوجود تحاذل عربي وإسلامي. استغلّت الجماعة شعاراتها السياسية المُعتمدة منذ تأسيسها لتؤكد التزامها بأفكارها ومبادئها إزاء هذه القضية، وكغُدر لإرجاء أي أحاديث أخرى حول قضايا عالقة وشائكة في الداخل – سواء سياسية أو اقتصادية – لحين انتهاء الحرب على غزة وتوقف الغارات الأمريكية -البريطانية على مناطق سيطرة الجماعة في اليمن.

**نصر زُشدي** هو باحث يمني، يكتب تحت إسم مستعار.

هذه الورقة هي جزء من سلسلة منشورات لمركز صنعاء تحت مبادرة "منتدى سلام اليمن" الساعية إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة.

<sup>14</sup> عرض شعبي مسلح للدفعة الأولى من الدورات المفتوحة "طوفان الأقصى" بميدان السبعين" وكالة سبأ للأخبار، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2023. [https://www.saba.ye/ar/news3285389.htm?file\\_id=1](https://www.saba.ye/ar/news3285389.htm?file_id=1)

<sup>15</sup> "حجة.. تخرج أكثر من 20 ألف مجاهد من الدفعة الأولى من دورات طوفان الأقصى" وكالة سبأ للأخبار، 24 ديسمبر / كانون الأول 2023. <https://www.saba.ye/ar/gal-tery21713.htm>

<sup>16</sup> مقابلة شخصية مع كيمل أبو منصور، نائب قائد الحشد والتعبئة العامة على قناة أخبار الميادين، صنعاء ، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=9tTlY6Zp6A>

<sup>17</sup> "قوات الدعم والإسناد تنفذ مناورة عسكرية بعنوان طوفان الأقصى" وكالة سبأ للأخبار، 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. <https://www.saba.ye/ar/video461.htm>

<sup>18</sup> "مناورة عسكرية جديدة تحت شعار "لستم وحدكم"، قناة اليمن الفضائية ، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=x-AurSxx4G4>

<sup>19</sup> "مناورة جاهزون لمعركة الفتح الموعود والجهاد المقدس في محور البقّع"، موقع حركة أنصار الله، 13 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://www.ansarallah.com/ar-chives/656729>

<sup>20</sup> "مناورة عسكرية لمنتسبي لواء البدر بقيادة الشرطة العسكرية في صعده" وكالة سبأ للأخبار، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news3277682.htm>

<sup>21</sup> تخرج دفعة عسكرية - قوات خاصة من لواء القدس بالمنطقة العسكرية المركزية" وكالة سبأ للأخبار، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news3278721.htm>

<sup>22</sup> "مسير لقوات الاحتياط التابعة لحرس الحدود تعبيرا عن الجهورية لمواجهة الكيان الصهيوني" وكالة سبأ للأخبار ، 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. <https://www.saba.ye/ar/news3281172.htm>

<sup>23</sup> المنطقة العسكرية المركزية تحتفي بتخرج دفعة "معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس (الدفعة الثانية - رامي أر بي جي)" ، صحيفة الثورة، 27 يناير/ كانون الثاني 2024. <https://althawrah.ye/archives/858149>

تقرير اليمن – "اليمن في الأمم المتحدة" سابقاً – هو نشرة شهرية يصدرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. منذ إطلاقها في يونيو / حزيران 2016، تهدف النشرة إلى تحديد وتقييم التطورات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية والحقوقية في اليمن.

لإعداد "تقرير اليمن" يقوم فريق مركز صنعاء في مختلف أنحاء اليمن وحول العالم بجمع المعلومات والأبحاث، وعقد اجتماعات خاصة مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية لتحليل التطورات المحلية والدولية الخاصة باليمن.

هذه السلسلة الشهرية مصممة لتزويد القراء برؤية سياقية شاملة حول أهم القضايا الجارية في البلاد.



[WWW.SANAACENTER.ORG](http://WWW.SANAACENTER.ORG)